روبرت أ. دال

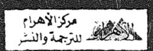
التحليل السياسي الحديث

ترجمة: د. علا أبوزيد

علي الدين هلال



الطبعة الخامسة



الطبعة الخامسة



روبرت أ. دال

ترجمة: د. علا أبوزيد

مراجعة: أ. د. علي الدين هلال

MODERN POLITICAL ANALYSIS, fifth edition, edited by Robert A. Dahl.

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة
تليفون ٥٧٤٧٠٨٣ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

المحتويـــات

صفحة

صفحة

تصدير

عند مراجعة كتاب « **التحليل السياسى الحديث** » لإعداده لهذه الطبعة الخامسة ، وهى المراجعة التى اعتبرها بحق من أكثر المراجعات التى قمت بها شمولاً ، اهتممت بوجه خاص بمناقشة مفهومىْ القوة والنفوذ . والواقع أن مناقشة هذين المفهومين كانت أحد المعالم البارزة للكتاب منذ طبعته الأولى ، وبطبيعة الحال فإن النص الأصلى للكتاب كان يعكس فهمى وتفسيرى ، وقت كتابته ، لهذه المسألة الملحة فى صعوبتها . ورغم اقتناعى أن الجزء الأكبر مما كتبت وقتها صمد لاختبار السنين ، إلا أنه لا يمكننى إنكار أنه منذ ظهور الكتاب فى طبعته الأولى ، وحتى اليوم ، ظهرت مجموعة من الأعمال الجديرة بالاهتمام والتى تدور حول هذا الموضوع ، والتى قام بعضها بانتقاد الصياغة الأصلية التى قدمتها . ولقد حاولت أن أضمّن الطبعات السابقة للكتاب جوانب متنوعة من المناقشات والجدل الأكاديمى الدائر حول هذا الموضوع . ولكن بدأ يتملكنى شعور متنام بأن هذه التعديلات الجزئية التى أدخلتها على الطبعات السابقة لم تعد تفى بالغرض ، وأن إعادة صياغة شاملة لما كتبت أضحت ضرورية .

ثم إننى مقتنع أيضا بأن العرض السابق كان معيباً من زاوية أخرى . فلما كانت الغالبية العظمى من قراء هذا الكتاب هم من الطلاب الذين ليس لديهم خبرة واسعة بالعالم المعقد للقوة والنفوذ ، فقد خلصت إلى أن صياغتى الأصلية للموضوع كانت على درجة عالية من التجريد . وبما أنه من المتوقع أن يقوم القراء بتفسير المجردات كل على قدر خبرته ، فقد تملكنى شعور بأن الأفكار المجردة فى هذا الكتاب ستظل ، بالنسبة للعديدين ، مجردات كما هى . ومن ثم ، فإنه عند إعدادى لهذه الطبعة الخامسة فإنى قد أضفت فصلاً جديداً ، هو الفصل الثانى ، الذى يقدم وصفاً للأشخاص فى مواقف قوة ، بما فى ذلك الأشخاص عند الدرك الأدنى لها أو قريبا منه فى طرف ، وهؤلاء الواقعون عند ذروتها فى الطرف الآخر . وأنا أدعو القارىء لكى

يحاول ، على الرغم من صعوبة ذلك ، أن يتمثل خبرات هؤلاء الأشخاص ، وآمل أن يترتب على ذلك تضمين الأفكار المجردة معانى أكثر ثراء وعمقاً .

وبالإضافة إلى إعادة صياغة الأجزاء الخاصة بالقوة والنفوذ ، فإنى ركزت كثيرا على الاختلافات الهامة بين النظم الديمقراطية والنظم غير الديمقراطية (الفصل السابع) ، وكذلك على بعض العوامل التى تساعد على إيضاح لماذا توجد الديمقراطية النيابية فى بعض الدول بينما تختفى فى دول أخرى (الفصل الثامن) . وبسبب تزايد عدد الدول فى العالم ، وكذا تزايد كم المعلومات المتاحة فستجد أن معظم الجداول والأرقام جديدة . وأود أن أنتهز الفرصة هنا لأعبر عن عرفانى لكل من : مايكل كوبيدج وولفجانج راينيك لأبحاثهما التى أضافت كثيراً لهذه الفصول . وأيضاً أرغب فى شكر اديليك اتولوجان ، من كلية سالم الحكومية ، وتوماس ج . برايس ، من جامعة تكساس فى إلباسو ، وجورج ج . جراهام الابن ، من جامعة فاندربيلت ـ لمراجعتهم الكتاب ، وكذا لاقتراحاتهم التى أفادتنى كثيرا .

ومما لا شك فيه أن أى شخص سيقوم بمطابقة هذه الطبعة على الطبعات السابقة سوف يلحظ تغييراً واضحاً ، اعترف بأنه جاء متأخراً بعض الشيء . فالفصل الذى كان معنوناً « الرجل السياسى » أصبح يحمل فى هذه الطبعة اسم « الرجال والنساء المهتمون بالسياسة » . وبالرغم من أن تعبير « الرجل السياسى » هو مصطلح يحظى باحترام شديد فى علم السياسة ـ فهو عنوان لكتابين على الأقل لاثنين من العلماء الأمريكيين البارزين ـ وبالرغم من أن مصطلح « رجل » ، أو إنسان ، فى معناه النوعى الشامل إنما يطوى تحته النساء أيضاً ، إلا أن الكلمة قد تحمل أكثر من إيحاء بأن السياسة ، أو فلنقل التحليل السياسى ، هو مهمة للرجال دون النساء . ولأنى رغبت أيضا فى أن أضيف جزءاً إلى هذا الفصل أؤكد فيه على التغيرات فى التوجهات السياسية ، فإن العنوان أضحى غير مناسب أكثر من أى وقت مضى ، لأن النساء أضحين يقدمن نموذجاً هاما لهذه التغيرات .

وأنا مدرك تماماً أنه بالرغم من كل ما شمله هذا الكتاب ، فإنه مازال هناك الكثير جدًّا مما يجب تضمينه والحديث عنه . ولكنى رغبت دائماً ـ منذ الطبعة الأولى لهذا الكتاب وحتى الطبعة الحالية ـ أن يكون كتاباً قصيراً . وبالطبع فإن كتابة نسخة أطول كانت ستكون أيسر بكثير . وحتى أبقى هذه الطبعة قريبة فى حجمها من النسخة الأصلية ، فإنى كنت عادة ما أقوم بحذف بعض الأجزاء لأحل محلها الأجزاء الجديدة التى أردت إضافتها . وأنا آمل ألا يعتبر القارىء هذا الكتاب أكثر من كونه باباً للولوج إلى عالم من الخبرة ـ جد معقد ، ولكنه ممتع ربما بنفس القدر .

روبرت أ . دال

الفصل الأول

ما هى السياسة ؟

سواء شئنا أو لم نشأ ، فلا يوجد أحد قادر على أن ينأى بنفسه عن الوقوع فى دائرة التأثير لنظام سياسى ما . فالمواطن يتعامل مع السياسة عند تصريف أمور الدولة ، والمدينة ، والمدرسة ، والكنيسة ، والشركة ، والنقابة ، والنادى ، والحزب السياسى ، والجمعيات التطوعية .. وغير ذلك كثير من منظمات عديدة أخرى . فالسياسة هى حقيقة من حقائق الوجود الإنسانى لا يمكن تجنبها ، فكل فرد يجد نفسه مشتركاً بطريقة ما ، فى لحظة ما ، فى شكل ما من أشكال النظم السياسية .

وإذا كان المرء لا يمكنه تجنب السياسة ، فإنه بالضرورة لا يمكنه تجنب النتائج المتولدة عنها . وفى الماضى عبارة كهذه كانت لاتلقى اهتماماً بل وكانت مستهجنة باعتبار أنها عبارة خطابية ، أما اليوم فإنها حقيقة واضحة لا مراء فيها . فمصير الجنس البشرى اليوم ، وهل يكون إلى فناء ودمار أم إلى بقاء ونماء ، إنما تحدده السياسة والسياسيون ، وذلك من خلال صياغتهم للترتيبات السياسية .

وهكذا ، فإن إجابة السؤال « لماذا نحلل السياسة ؟ » تضحى واضحة إذن . فالواقع أنه رغم أننا قد نحاول تجاهل السياسة فإنه لا يمكننا تجنبها ، وهذا فى حد ذاته يعتبر سبباً قوياً يدفعنا إلى محاولة فهم السياسة . فأنت قد ترغب فى فهم السياسة لأنك ترَيد أن تشبع فضولك وحسب ، أو لأنك تريد أن تشعر أنك مُستَوعب ومُدْرك لما يجرى حولك فى هذا العالم ، أو لأنك تريد أن تصل إلى أفضل الخيارات من

بين بدائل عدة متاحة - بعبارة أخرى ، لأنك تريد أن تتصرف بحكمة . وبالرغم من أن التوصل إلى أفضل الخيارات قد يكون هو الدافع الأقوى لدى معظم الناس للقيام بالتحليل السياسى ، إلا أنه لا يمكننا إنكار أن البشر فى عمومهم يشعرون بحاجة قوية إلى فهم العالم الذى يعيشون فيه . وواقع الأمر أن أى فرد يستطيع أن يفهم السياسة **بقدر** ؛ ولكن السياسة موضوع غاية فى التعقيد ، بل ربما هى أكثر المواضيع التى يواجهها الإنسان تعقيداً . وتكمن الخطورة فى حقيقة أنه مع افتقاد الخبرة اللازمة للتعامل مع تعقيدات السياسة ، فإن المرء ينزع إلى تبسيطها بصورة مخلة . ولكن لأن بعض التبسيط ضرورى ، فإن هذا الكتاب يعمد أيضاً إلى تبسيط التعقيدات السياسية ، ولكنه لا يتبع هذا النمط بصورة مكثفة . وكما سوف نرى ، فإن اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لفهم السياسة ليس بالمهمة السهلة .

طبيعة الجانب السياسى

ما الذى يميز الجانب السياسى للمجتمع الإنسانى عن الجوانب الأخرى لهذا المجتمع ؟ ماهى سمات النظام السياسى فى تميزه مثلا عن النظام الاقتصادى ؟ بالرغم من أن دارسى السياسة لم يتفقوا مطلقا على إجابة واحدة لهذين السؤالين ، إلا أنهم يميلون إلى الاتفاق حول بعض النقاط الأساسية . فمثلاً من المستبعد أن يوجد خلاف حول الفكرة التى مؤداها أن النظام السياسى هو نمط من العلاقات السياسية . ولكن ، ماهى العلاقات السياسية ؟

ويعتبر كتاب أرسطو « **السياسة** » (الذى كُتب بين ٣٣٥ - ٣٣٢ ق .م .) بمثابة نقطة بدء هامة ، وإن كانت غير مدركة دائما ، للإجابة عن هذا السؤال ؛ وكثير غيره من الأسئلة . ففى الكتاب الأول من « **السياسة** » يحرص أرسطو على دحض وجهة نظر هؤلاء الذين يقولون بتطابق كل أنواع السلطة ، ويحاول من ثم أن يميز سلطة القائد السياسى فى الرابطة السياسية ، أو دولة المدينة polis ، عن أشكال أخرى للسلطة من قبيل سلطة السيد على عبيده ، أو سلطة الزوج على زوجته ، أو سلطة الآباء على أبنائهم .

ولكن أرسطو يسلم بأن جانباً على الأقل من الجوانب المميزة للرابطة السياسية هو وجود **سلطة** أو **حكم** . فأرسطو يُعرِّف دولة المدينة polis ، أو الرابطة السياسية ، بأنها « أكثر الروابط تسيداً واحتوائية » . ويعرِّف الدستور ، أو نظام الحكم polity ، بأنه « تنظيم لدولة المدينة بشأن المناصب الموجودة بها بصفة عامة ، ولكن

بالنظر بصفة خاصة إلى ذلك المنصب الذى يتمتع بالسيادة فى كافة القضايا » .[1] وأحد المعايير التى يستخدمها أرسطو عند تقسيمه للدساتير هو : مع أى شريحة فى جماعة المواطنين تستقر السلطة النهائية أو الحكم النهائى .

وهكذا ، ومنذ زمن أرسطو ، أضحى هناك اتفاق واسع حول فكرة أن العلاقة السياسية تتضمن السلطة أو الحكم أو القوة بشكل ما . وعلى سبيل المثال ، فواحد من أكثر علماء الاجتماع المحدثين تأثيراً ، وهو الأستاذ الألمانى ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤ - ١٩٢٠) قرر أن الرابطة يجب أن تسمى سياسية « إذا كانت هناك استمرارية فى فرض نظامها داخل نطاق إقليمى محدد عن طريق استخدام القوة المادية من جانب الهيئة الإدارية ،أو التهديد باستخدامها » . وهكذا ، وبالرغم من أن فيبر ركز على المكون الإقليمى فى الرابطة السياسية ، إلا أنه ، ومثل أرسطو ، أبرز أن سمة من السمات الأساسية لها هى علاقات السلطة أو الحكم .[2]

ولنأخذ مثالاً أخيراً . فقد عرَّف هارولد لازويل Harlod Lasswell ، وهو من أبرز علماء السياسة المحدثين ، « علم السياسة بوصفه نظاماً معرفيا تجريبيا ، (وبوصفه) دراسة تشكيل واقتسام القوة » ، وعرَّف « العمل السياسى (بوصفه) فعلا يتم إنجازه من منظور القوة »[3] .

ويوضح الشكل (١-١) جوانب الاتفاق وعدم الاتفاق ، فى مواقف كل من أرسطو وفيبر ولازويل ، فيما يتعلق بطبيعة السياسة . فأرسطو وفيبر ولازويل ، وكذا معظم علماء السياسة ، يتفقون على أن العلاقات السياسية توجد فى مكان ما داخل الدائرة (أ) ، وهى مجموعة العلاقات التى تتضمن القوة أو الحكم أو السلطة . فيرى لازويل أن كل شىء داخل الدائرة (أ) هو سياسى بالتعريف . وعلى الجانب الآخر ، يعرف أرسطو وفيبر مصطلح **سياسى** بطريقة تتطلب إضافة سمة أو أكثر ، ويمثل ذلك الدائرتان (ب) و (جـ) . فعلى سبيل المثال : فإنه وفقا لفيبر فإن مجال السياسى لن يكون كل شىء داخل الدائرة (أ) ، أو كل شىء داخل الدائرة (ب) (الإقليمية) ولكن كل شىء فى منطقة التداخل بين (أ) و (ب) ، والتى تتضمن

---

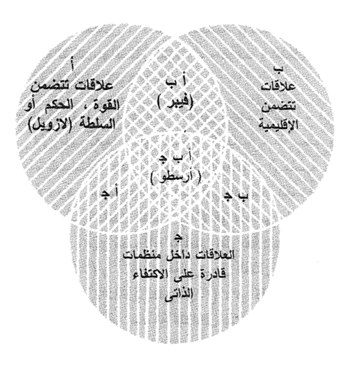
(١) **Ernest Barker, ed., *The Politics of Aristotle* (New York : Oxford University Press, 1962), PP. 1,110.**

(٢) **Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, trans. A.M. Henderson and Talcott Parsons (New York : Oxford University Press, 1947), PP. 145-54.**

(٣) **Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society* (New Haven : Yale University Press, 1950), PP. xiv, 240.**

كلا من الحكم و الإقليمية . وبالرغم من أن أرسطو يعتبر أقل وضوحا من كل من فيبر ولازويل فيما يتعلق بهذه النقطة ، فإنه بلاشك يحد من مجال السياسى بصورة أكبر فيقصره على العلاقات داخل الهيئات القادرة على الاكتفاء الذاتى (جـ) . وبالتالى ، فإن « السياسة » عند أرسطو توجد فقط فى المساحة التى تتداخل فيها الدوائر (أ) و (ب) و (جـ) .

ومن الواضح إذن أن كل شىء يسميه أرسطو وفيبر « سياسيا » ، يعتبره لازويل « سياسيا » أيضا . ولكن هناك بعض الأشياء التى يعتبرها لازويل من قبيل ماهو « سياسى » ولايراها فيبر وأرسطو كذلك . فقد تتضمن الشركة أو النقابة ، على سبيل المثال ، جوانب « سياسية » . ومن ثم ، دعنا نعرف النظام السياسى بأنه **أى نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن التحكم ، والنفوذ ، والقوة ، أو السلطة بدرجة عالية**[٤] .



الشكل (١ ـ ١) تعريفات السياسة

---

(٤) فى الفصل الثالث ، سنُسمى عبارات مثل التحكم ، القوة ، النفوذ والسلطة بـ « مصطلحات *النفوذ* » . وسوف يتم تعريف مفهوم النفوذ فى ذلك الفصل أيضاً .

تغلغل السياسة

لابد من الاعتراف بأن التعريف السابق فضفاض للغاية . فهو يعنى أن الكثير من الهيئات التى عادة ما لا يعتبرها الناس « سياسية » تملك نظاماً سياسياً مثل : النوادى الخاصة ، والشركات ، واتحادات العمال ، والمنظمات الدينية ، والجماعات المدنية ، والقبائل البدائية ، والعشائر بل وحتى الأسر . ويمكن أن نسوق عدة اعتبارات تساعد على إيضاح تلك الفكرة غير المألوفة ، والتى مؤداها أن كل المنظمات البشرية تقريباً لها جانب سياسى :

١ - إننا نتحدث فى لغة التعامل اليومية المعتادة عن « حكومة » النادى أو الشركة .. وهكذا . بل وقد نصل إلى حد وصف تلك الحكومات بالديكتاتورية أو الديمقراطية أو النيابية أو السلطوية ، وعادة مانسمع عن « السياسة » و « المناقشات السياسية » التى تحدث فى هذه الهيئات .

٢ - النظام السياسى هو جانب **واحد** فقط من جوانب أى هيئة . فعندما نشير إلى شخص ما بوصفه طبيبا أو معلما أو مزارعا فنحن لانفترض أنه طبيب **وحسب** ، أو معلم **وحسب** ، أو مزارع **وحسب** . وبالمثل فلا توجد أى هيئة بشرية هى سياسية وحسب ، فالناس يقيمون علاقات عدة لاتستند فقط إلى القوة أو السلطة : فهناك الحب ، والاحترام ، والولاء ، والمعتقدات المشتركة ....الخ .

٣ - تعريفنا لايذكر أى شىء تقريبا عن **الدوافع** البشرية ، فمن المؤكد أنه لا يتضمن أى إشارة إلى أنه فى كل نظام سياسى نجد الناس مساقين باحتياجات داخلية قوية تدفعهم كى يحكموا الآخرين ، أو إلى أن القادة ينزعون نحو السلطة أو إلى أن السياسة هى معركة غريزية شرسة من أجل القوة . فمن المفهوم أن علاقات السلطة من الممكن وجودها بين أناس لا يملك أى منهم شغفاً أو ولعاً بالقوة ، أو فى مواقف يكون فيها أكثر الناس تعطشاً للسلطة هم أقلهم فرصة للوصول إليها . وهكذا نجد أن هنود الزونى فى الجنوب الغربى الأمريكى يؤمنون بشدة بأن السعى نحو القوة هو فعل محرم ، ومن ثم ، فإن الساعين إلى القوة يجب ألا يُمكَّنوا منها .(٥) وأقرب إلى خبرتنا من هذا المثال السابق نجد وجهة النظر الشائعة بين أعضاء بعض المنظمات الأمريكية الخاصة ، ومؤداها أن أكثر الأفراد إلحاحا فى السعى لتولى رئاسة المنظمة هم أقلهم ملاءمة للاضطلاع بهذا المنصب ، فى حين أن أفضل من يتولى منصب الرئاسة هم الأقل رغبة فى هذا

---

(٥) Ruth Benedict, *Patterns of Culture* (Boston : Houghton Mifflin Co., 1934).

المنصب بالفعل . ولكن بغض النظر عن الدلالات التى يمكن استخلاصها سواء من علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) أو من الأدب الشعبى (الفولكلور) ، فإن النقطة المحورية هنا هى أن تعريفنا للنظام السياسى ، والذى يتسم بالعمومية الشديدة ، لايمدنا عمليا بأى فرضية تتعلق بماهية أو طبيعة الدوافع الإنسانية . وبالرغم من اتساع هذا التعريف فإنه يتيح لنا فرصة إجراء بعض التمييزات الهامة ، والتى عادة مالا تكون واضحة فى المناقشات العادية .

٤ - وتعريفنا أيضا يتجاهل ، وعن عمد ، سمة دأب الفلاسفة السياسيون منذ أرسطو وحتى اليوم على أن ينسبوها إلى السياسة ، وهى أن السياسة - هى بمعنى من المعانى - نشاط **عام** ينطوى على أهداف عامة ، أو مصالح عامة ، أو خير عام ، أو أى مظهر آخر من مظاهر الحياة البشرية يكون عاما بصورة واضحة . فإذا قبلنا بهذا التعريف للسياسة فسوف نجد لزاما علينا أن نضيف دائرة رابعة إلى الشكل (١ - ١) ، وسنجد أن مجال السياسة سوف يزداد انكماشا بالضرورة . ولكن هناك أسبابا وجيهة لعدم تضمين هذه الفكرة فى تعريفنا ، ذلك أنها رغم ما تحظى به من احتفاء بين الفلاسفة السياسيين ، فإنها زاخرة بالصعوبات . فهذا الفهم لمعنى « السياسة » يعكس - بداية - الطريقة الخاطئة التى يستخدم بها المصطلح فى لغة التعامل اليومى فى الوقت الحالى ، حيث عادة ما يشير إلى نشاط السياسيين الطموحين الساعين لإثبات الذات . وبنفس القدر ، فإنه لا يمكن اعتباره وصفاً امبريقيا للدوافع التى تسوق الأشخاص المشتغلين بالسياسة . ذلك أن التوصل إلى **الدوافع** التى تحفز الناس يتطلب بحثا امبريقيا ، فهى إذن مسألة لا يمكن حسمها بالتعريف وحسب . ولكن لا الخبرة العادية ، ولا البحث المنظم يدعم أى منهما الفرضية القائلة بأن المشتغلين بالسياسة إنما يدفعهم إلى ذلك اهتمام حقيقى بالصالح العام . وهذا السؤال الذى يتعلق بماهية الدوافع التى تحفز الناس سوف نعود إليه مرة أخرى فى الفصل التاسع . وعلى الجانب الآخر ، فإنه إن لم تكن هذه الفكرة مقصودة لا كتعريف ولا كوصف امبريقى وإنما كتأكيد لما **يجب** أن تكون عليه غاية أو نتيجة الحياة السياسية وهدفها ، يضحى واضحاً إذن أنها لاتعدو أن تكون بيانا معياريا . ولكن لأنها تحمل تأكيدا على الغايات والقيم ، فإنها تتطلب فحصا واختبارا ، ولا يكون من الحكمة تمريرها ببساطة كأداة لتعريف السياسة . وسوف نرجع مرة أخرى إلى مشكلة القيم فى الفصل العاشر .

السياسة والاقتصاد

التحليل السياسى يتعامل مع القوة أو الحكم أو السلطة ، أما الاقتصاد فيهتم بالموارد النادرة أو بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات . والسياسة هى جانب واحد من مجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤسسات البشرية ، والاقتصاد هو جانب آخر ، ومن ثم ، فإن كلاً من رجل الاقتصاد وعالم السياسة قد يدرسان نفس المؤسسة ـ مثلاً نظام الاحتياطى الفيدرالى أو الميزانية . ولكن رجل الاقتصاد سيكون مهتما بصفة خاصة بالمشكلات المتعلقة بالندرة وباستخدام الموارد النادرة ، فى حين أن عالم السياسة سوف يتعامل أساسا مع المشاكل المرتبطة بعلاقات القوة أو الحكم أو السلطة .

ومثلها مثل معظم التمايزات القائمة بين مجالات البحث العقلى ، فإن التمايزات بين السياسة والاقتصاد لايمكن تحديدها بشكل قاطع .

النظم السياسية والنظم الاقتصادية

يستخدم عديد من الأشخاص مصطلحات مثل **الديمقراطية** ، **والديكتاتورية** ، **والرأسمالية** ، **والاشتراكية** لوصف النظم السياسية والاقتصادية دون تمييز . وتنبع هذه النزعة إلى الخلط بين النظم السياسية والاقتصادية من غياب مجموعة موحدة من التعريفات ، وكذا من الجهل بالجذور التاريخية لهذه المصطلحات ، وأيضاً ـ فى بعض الحالات ـ من الرغبة فى استغلال مصطلح سياسى يحظى باحترام واسع ، مثل الديمقراطية ، أو لا يحظى بأى احترام ، مثل الديكتاتورية ، بغرض التأثير فى المواقف من النظم الاقتصادية .

ويترتب على ذلك أن الجوانب السياسية لأى مؤسسة ليست هى بذاتها الجوانب الاقتصادية . فتاريخيا نجد أن مصطلحىّ « الديمقراطية » و« الديكتاتورية » عادة ما كانا يشيران إلى الأنظمة السياسية ، فى حين أن مصطلحى « الرأسمالية » و«الاشتراكية » كانا يشيران إلى المؤسسات الاقتصادية . وبالنظر إلى الطريقة التى استخدمت بها المصطلحات تاريخيا ، فإن التعريفات التالية تعتبر دقيقة :

(١) الديمقراطية هى نظام سياسى يقتسم فيه المواطنون البالغون فرص المشاركة فى صنع القرارات .

(٢) الديكتاتورية هى نظام سياسى تنحصر فيه فرص المشاركة فى القرارات بين القلة .

(٣) الرأسمالية هى نظام اقتصادى تضطلع فيه الشركات المملوكة ملكية خاصة بمعظم الأنشطة الاقتصادية الكبرى .

(٤) الاشتراكية هى نظام اقتصادى تقوم فيه المنظمات التى تملكها الحكومة أو المجتمع بمعظم الأنشطة .

كل زوج من هذه المصطلحات : الديمقراطية ـ الديكتاتورية ، الرأسمالية ـ الاشتراكية ، يعنى ضمنا وجود ثنائية . ولكن الثنائيات عادة مالا تفى بالغرض . فالعديد من الأنظمة السياسية هى فى الواقع ليست ديمقراطية تماماً ولا ديكتاتورية بصورة كاملة أيضاً ، كما أنه فى العديد من الدول نجد تداخلا كثيفاً بين العمليات الخاصة والحكومية . وفىّ عالم الواقع نجد أن السياسة والاقتصاد متداخلان بشدة . هذا التداخل لايفضح قصور المزاوجة بين « الرأسمالية ـ الاشتراكية » وحسب ، ولكنه يؤكد أيضاً حقيقة واضحة وهى أن بعض المؤسسات والعمليات يمكن أن تعتبر ، ولأغراض محددة ، أحد مكونات النظام الاقتصادى ، فى حين أنه يمكن النظر إليها بوصفها جزءاً من النظام السياسى ، وذلك إذا أخذنا فى الاعتبار أغراضا أخرى .

والنقطة الواجب تذكرها هى أنه بالرغم من هذا التداخل ، بل وربما بسببه ، فإنه قد ثبت أن تمييز بعض جوانب الحياة بوصفها اقتصادية وبعضها الآخر بوصفها سياسية إنما هو أمر مثمر من الناحية الفكرية .

النظم والنظم الفرعية

يمكن اعتبار أى مجموعة من العناصر تتفاعل مع بعضها البعض على أى صورة من الصور بمثابة نظام : مجرة ، فريق كرة قدم ، سلطة تشريعية ، حزب سياسى[٦] . وعند التفكير فى النظم السياسية قد يكون من المفيد أن نتذكر نقاطاً أربعاً يمكن أن تنطبق على أى نظام :

(١) إن تسمية شىء ما نظاماً ، ماهى إلا طريقة مجردة للنظر إلى أشياء محسوسة . ومن ثم ، ينبغى للمرء أن يكون حريصاً لكى لايخلط الشىء المحسوس

---

(٦) من أكثر المحاولات شمولاً لتطبيق نظريات النظم على علم السياسة ما نجده فى عملين لدافيد ايستون هما :

A Framework for Political Analysis **(Englewood Cliffs, N.J. : Prentice- Hall, Inc. 1965) and**

A Systems Analysis of Political Life **(New York : John Wiley & Sons, Inc. 1965).**

« بالنظام » المجرد . و « النظام » هو أحد مكونات الأشياء ، والذى يُجرَّد بدرجة ما وذلك لأغراض التحليل : والدورة الدموية عند الثدييات أو بنيان الشخصية عند الإنسان ، مثالان يشيران إلى ما نرمى إليه .

(٢) ولتحديد ماذا يقع داخل نظام ما ، وماذا يقع خارجه ، فإننا نحتاج إلى ترسيم **حدود** ذلك النظام . وأحياناً تكون هذه المهمة سهلة للغاية كما فى حالة النظام الشمسى أو المحكمة العليا فى الولايات المتحدة ، ولكن هذه العملية غالبا ماتتم بقرار تحكمى . فعلى سبيل المثال : ما هى حدود حزبينا الكبيرين ؟ هل سنُدخل هنا مسؤولى الحزب وحسب ؟ أم سوف نضم إليهم أيضاً كل المسجلين كديمقراطيين أو كجمهوريين ؟ أم سنتوسع أكثر لندخل كل هؤلاء الذين يُعرِّفون أنفسهم بوصفهم ديمقراطيين أو جمهوريين بغض النظر عن كونهم مسجلين فى الكشوف الرسمية ؟ أم أننا سوف نُضمِّن هؤلاء الذين يصوتون بصفة منتظمة لأى من الحزبين ؟

(٣) النظام قد يكون عنصراً فى نظام آخر ، أو نظاماً فرعيا له . فالأرض هى نظام فرعى لمجموعتنا الشمسية ، التى هى بدورها نظام فرعى لمجرتنا ، والتى هى بالتالى نظام فرعى للكون كله . ولجنة العلاقات الخارجية هى نظام فرعى لمجلس الشيوخ الأمريكى ، والذى هو نظام فرعى للكونجرس .. وهكذا .

(٤) الشىء قد يكون نظاماً فرعيّاً لنظامين مختلفين - أو أكثر - لايتداخلان إلاّ جزئيا ، فأستاذ الجامعة قد يكون عضوا نشيطا فى الرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات وفى الحزب الديمقراطى ، وكذا فى رابطة الآباء والمعلمين (PTA) .

ومن المفيد إبقاء هذه الملاحظات حاضرة فى الذهن عند اعتبار الاختلاف بين النظام السياسى والنظام الاجتماعى .

النظم السياسية والنظم الاجتماعية

ما هو المجتمع الديمقراطى ؟ المجتمع الحر ؟ المجتمع الاشتراكى ؟ المجتمع السلطوى ؟ المجتمع الدولى ؟ وكيف يتميز النظام الاجتماعى عن النظام السياسى ؟

إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة صعبة خاصة أن مصطلحىّ **مجتمع** و**نظام اجتماعى** يستخدمان بطريقة فضفاضة حتى من قبل العلماء الاجتماعيين . وبصفة عامة ، فإن **اجتماعى** هو مصطلح احتوائى وشامل ، فالعلاقات الاقتصادية والسياسية

إنما هى أنواع من العلاقات الاجتماعية . وبالرغم من أن تعبير **النظام الاجتماعى** يُستخدم أحيانا للإشارة إلى معنى محدد ، فهو يعتبر من قبيل المفاهيم الواسعة . وهكذا ، فإن تالكوت بارسونز Talcott Parsons ، وهو أحد علماء الاجتماع الأمريكيين المُبرَّزين ، عرَّف النظام الاجتماعى بثلاث خصائص :

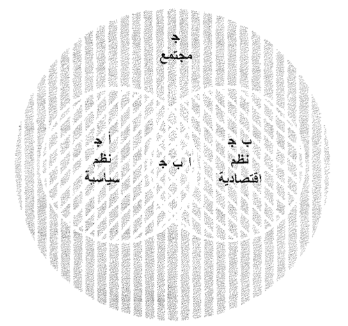
(١) تفاعل شخصين أو أكثر .

(٢) أن يأخذوا فى اعتبارهم عند تحركهم كيف يمكن أن يتصرف الآخرون .

(٣) وأحيانا ما يعملون معاً سعياً وراء أهداف مشتركة(٧) .

النظام الاجتماعى إذن هو نظام يتضمن درجة عالية من الاحتوائية .

ووفقاً لاستخدام بارسونز ، فالنظام السياسى ، وكذا النظام الاقتصادى هما جزءان أو جانبان أو نظامان فرعيان للنظام الاجتماعى . والنظر إلى المسألة من هذه الزاوية يوضحها الشكل (١ - ٢) حيث (أ جـ) تمثل كل الأنظمة السياسية الفرعية و(أ ب جـ) تمثل كل الأنظمة الفرعية التى يمكن اعتبارها إما سياسية وإما اقتصادية ، وذلك وفقا للجوانب التى نهتم بها . ومن الأمثلة التى يمكن أن نسوقها



الشكل (١-٢) : المجتمع ، النظم السياسية ، النظم الاقتصادية .

---

(٧) **Talcott Parsons and Edward A. Shils, eds., *Toward a General Theory of Action* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1951), P.55.**

ولمناقشة لمعنى وتاريخ مفهوم ، المجتمع ، انظر :

***International Encyclopedia of the Social Sciences,* s.v. "society."**

على (أ ب جـ) : شركة جنرال موتورز ، أو لجنة الميزانية فى مجلس الشيوخ الأمريكى ، أو مجلس المحافظين فى جهاز الاحتياطى الفيدرالى .

وهكذا ، فإن **المجتمع** الديمقراطى يمكن تعريفه بأنه نظام اجتماعى لايقتصر على النظم (الفرعية) السياسية الديمقراطية وحسب ، ولكنه يحوى أيضا نظماً فرعية أخرى تعمل بحيث تضيف ـ سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـ إلى قوة العمليات السياسية الديمقراطية . وعلى النقيض من هذا فإن المجتمع السلطوى يشتمل على أنظمة فرعية هامة ومتعددة مثل : الأسرة ، الكنائس ، المدارس ، والتى تعمل كلها على تعزيز العمليات السياسية السلطوية . ودعنا نستعرض مثالين : ففى كتابه الشهير « **الديمقراطية فى أمريكا** » (١٨٣٥ ـ ١٨٤٠) وضع الكاتب الفرنسى الشهير الكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville قائمة بعدد من « الأسباب الأساسية التى تنزع نحو الحفاظ على الجمهورية الديمقراطية فى الولايات المتحدة » . ولم تتضمن قائمته هذه الهيكل الدستورى وحسب ، ولكنها أشارت كذلك إلى عوامل أخرى مثل غياب مؤسسة عسكرية ضخمة ، والمساواة فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ونظام اقتصادى زراعى مزدهر ، وكذلك أخلاقيات الأمريكيين وعاداتهم ومعتقداتهم الدينية[٨] . وفى رأى توكفيل أنه مما قوى من احتمالات قيام نظام **سياسى** ديمقراطى صحى فى الولايات المتحدة، حقيقة أن الدستور الذى يتسم بالديمقراطية العميقة تسنده وتدعمه مظاهر أخرى عديدة فى **المجتمع** .وترتيبا على هذا كان من الممكن وصف المجتمع الأمريكى بأنه مجتمع ديمقراطى .

وعلى عكس الوضع فى الولايات المتحدة ، فإن العديد من المراقبين كان يملؤهم شعور بالتشاؤم فيما يتعلق باحتمالات قيام ديمقراطية فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأنهم اعتقدوا أن جوانب عديدة فى المجتمع الألمانى تتسم بالسلطوية الشديدة ، وبالتالى فإنها تضعف احتمال قيام علاقات سياسية ديمقراطية . ولقد أولى هؤلاء اهتماما واضحا لاتجاه كافة المؤسسات الاجتماعية للخضوع لنمط قوى من التسلط والإذعان ، وذلك فى الأسرة والمدارس والكنائس ومجالات العمل ، وكذا فى كل العلاقات التى يشكل موظفو الحكومة ، سواء العسكريون أو المدنيون ، أحد طرفيها ويمثل المواطنون العاديون طرفها الآخر . فحقيقة أن الديمقراطية السياسية كان سيتم إدخالها فى بيئة اجتماعية شديدة السلطوية ، لم تكن تبشر بمستقبل ناجح لها فى ألمانيا . أما الآن ، فإن العديد من المراقبين يشعر بالتفاؤل حيال قيام

---

(٨) Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. 1 (New York : Vintage Books, 1955), PP. 298-342.

ديمقراطية سياسية فى ألمانيا ، وذلك لأنهم يلمحون شواهد على التقلص الواضح للطابع السلطوى فى المؤسسات الاجتماعية الأخرى .

الحكومة والدولة

فى كل مجتمع ينزع الناس نحو تطوير توقعات متفق عليها تتعلق بالسلوك الاجتماعى فى المواقف المختلفة . فالمرء يتعلم كيف يتصرف كمضيف أو كضيف ، كرب أسرة أو كجد ، كجندى ، كموظف بنك ، كوكيل نيابة ، كقاضٍ ...الخ . وأنماط مثل هذه تسمى **أدواراً** ، وتنشأ عندما يشترك الناس فى اقتسام توقعات ، تتشابه بدرجة عالية ، حول السلوك المتوقع فى مواقف معينة . وكلنا نلعب أدوارا متعددة ، وعادة ما ننتقل - وبسرعة - من دور إلى دور آخر .

وحينما يضحى النظام السياسى معقداً ومستقراً ، فإن الأدوار السياسية تنمو . ولعل أوضح الأدوار السياسية هى تلك التى يؤديها الأشخاص الذين يُنشئون ويُفسرون ويطبقون الأحكام التى تكون ملزمة لأعضاء النظام السياسى . هذه الأدوار ما هى إلا **مناصب** ، ومجموع المناصب فى النظام السياسى يشكل حكومة هذا النظام . وفى أى لحظة ، فإن شاغلى هذه المناصب أو الأدوار يكونون بالضرورة أفرادا محددين ، أى أشخاصا محسوسين (باستثناء المناصب الشاغرة) - مثل عضو مجلس الشيوخ فوغورن ، القاضى كرانكى ، أو العمدة تويمبلى . وفى العديد من النظم لا تتغير الأدوار بتغير الأفراد الذين يتتابعون على القيام بها . ومما لاشك فيه أن اللاعبين المختلفين للأدوار قد يقدمون تفسيرات مختلفة لدور هاملت أو عطيل . والواقع ، أنهم عادة مايفعلون ذلك ، بل وأحيانا مايكون الاختلاف فى التفسير جذريًا . وهكذا الحال مع الأدوار السياسية . فعلى سبيل المثال نجد أن جيفرسون وجاكسون ولينكولن وتيودور روزفلت وويلسون وفرانكلين روزفلت ، قد مارس كل منهم دور الرئيس بطريقة أوسع كثيرا مما كان سائدا فى عهد سابقيه ، وذلك عن طريق بناء توقعات جديدة فى عقول الأفراد تتعلق بما يجب على الرئيس ، أو بشرعية مايستطيع الرئيس ، القيام به وهو فى منصب الرئاسة . وكما أكد نيلسون بولسبى Nelson Polsby : « هناك عدد كبير ومختلف من الطرق لكى تكون رئيسا ، وذلك بقدر عدد الرجال المستعدين للاضطلاع بالمنصب » .(٩) وبالرغم من هذا فإن

---

(٩) انظر : N. Polsby's *Congress and the Presidency*, 3rd. ed. (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc., 1976). ولقد قارن بولسبى فى هذا الكتاب بين الرؤساء بدءاً من فرانكلين روزفلت وحتى جيرالد فورد .

انظر أيضاً : James David Barber, *The Presidential Character : Predicting Performance in the White House* (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice- Hall, Inc., 1972).

التوقعات الخاصة بالدور الواجب على الرئيس القيام به تحد هى الأخرى من المدى الذى يستطيع الرؤساء التمادى إليه فى تحويل المنصب إلى مايرغبون فيه ، وهى حقيقة جسّدها الرئيس جونسون عندما قرر عام ١٩٦٨ عدم إعادة ترشيح نفسه للرئاسة ، مبرراً ذلك بأنه لم يعد يستطيع أن يلعب الدور الرئاسى بالطريقة التى يؤمن أن المنصب يتطلبها .

ولكن قد يتساءل القارىء ، ألا نضع أنفسنا ، بتعريفنا السابق للحكومة ، فى مشكلة جديدة ؟ فلو سلمنا بأن هناك مجموعة ضخمة ومتنوعة من الأنظمة السياسية ، بدءا من نقابات العمال والجامعات وحتى الدول والمنظمات الدولية ، فماذا عن **(ال) حكومة** ؟ فبالرغم من كل شىء ، ففى الولايات المتحدة ، كما فى معظم الدول الأخرى ، عندما نتحدث عن **(ال) حكومة** فإن المقصود بذلك يبدو واضحا لكل الناس . فمن بين كل صور « الحكومات » المرتبطة بهذه الأنظمة سالفة الذكر فى إقليم محدد ، حكومة واحدة فقط عادة ماينظر إليها بوصفها **(ال) حكومة** . كيف تختلف **(ال) حكومة** التى نهتم بها إذن عن الحكومات الأخرى ؟ هناك ثلاث إجابات ممكنة :

(١) تسعى **(ال) حكومة** نحو أهداف « أسمى » و« أنبل » من الحكومات الأخرى . ولكننا نواجه هنا بثلاث صعوبات على الأقل . الأولى ، لأن الناس تختلف حول ماهية الأهداف « الأسمى » أو « الأنبل » - بل وتختلف حول ما إذا كان هناك سعى نحو تحقيق هدف معين فى أى لحظة ، فإن هذا المعيار قد لا يكون معاونا على تحديد ما إذا كانت هذه الحكومة أو تلك هى **(ال) حكومة** . الثانية ، بالرغم من أن الناس عادة ماتختلف حول الترتيب التصاعدى للأهداف أو القيم ، وبالرغم من أنهم قد يكونون مقتنعين بأن **(ال) حكومة** تسعى نحو تحقيق غايات شريرة ، فإنهم لايزالون يتفقون حول ماهى **(ال) حكومة** . والفوضوى يدرك بالتأكيد أن **(ال) حكومة** هى التى تقوم بقمعه . الثالثة ، وماذا عن الحكومات الفاسدة ؟ على سبيل المثال ، **هل كل من** الحكومات الديمقراطية والشمولية تسعى نحو أهداف نبيلة ؟ هذه النقطة تبدو من الناحية المنطقية ، سخيفة . فالإجابة المقترحة الأولى تخلط إذن بين مشكلة تعريف **الحكومة** وبين المهمة الأكثر صعوبة والأكثر أهمية أيضاً ، والتى تتعلق بتحديد معيار **الحكومة** « الصالحة » أو « العادلة » . فقبل أن نقرر ماهى **أفضل** حكومة ، لابد أن نعرف أولا ماهى **(ال) حكومة** .

(٢) أما أرسطو فقد اقترح حلاً آخر : (ال) **حكومة** تميزها سمة الهيئة التى تقوم عليها ـ أى الهيئة السياسية ذات الاكتفاء الذاتى ، بمعنى أنها الهيئة التى تمتلك كل السمات والموارد اللازمة لإقامة حياة صالحة . هذا التعريف يعانى من بعض المشاكل ذاتها التى واجهها التعريف السابق . وبالإضافة إلى هذا ، لو طبق هذا التعريف بحذافيره ، فلن يكون هناك مناص من الوصول إلى نتيجة حتمية مؤداها أنه لاتوجد أى حكومة ! فتفسير أرسطو المثالى للدولة ـ المدينة كان بعيداً جدا عن الواقع حتى بالقياس إلى زمانه . فأثينا لم تكن مطلقا مكتفية ذاتيا : ثقافيا أو اقتصاديا أو عسكريا . فالواقع أنها كانت مفتقرة تماما للقدرة على ضمان أمنها واستقلالها ، فبدون حلفاء ماكانت لتستطيع الحفاظ على حرية مواطنيها واستقلالهم . وما كان يصدق بالأمس على الدول ـ المدينة فى اليونان ، فإنه يصدق بالتأكيد على دول اليوم وبنفس القدر .

(٣) (ال) **حكومة** هى أى حكومة تنجح فى دعم ادعائها أن لها الحق فى التنظيم المطلق للاستخدام الشرعى للقوة المادية من أجل تطبيق قواعدها داخل إقليم محدد [١٠].والنظام السياسى يتكون من المقيمين فى هذا الإقليم ، وحكومة الإقليم هى **الدولة** .

هذا التعريف يفرض فى الحال ثلاثة أسئلة :

(١) ألا يمكن للأفراد الذين ليسوا بموظفين حكوميين استخدام القوة بطريقة مشروعة ؟ ماذا عن الآباء الذين يصفعون أطفالهم ؟ الإجابة بالتأكيد هى أن حكومة الدولة ، وإن كانت لا تستحوذ بالضرورة على استخدام القوة بصورة منفردة ، إلا أنها تملك السلطة المطلقة لوضع الحدود التى يمكن أن تُستخدم القوة فى نطاقها بصورة مشروعة . وحكومات معظم الدول تسمح للأفراد باستخدام القوة فى ظروف معينة . مثلا ، بالرغم من أن العديد من الحكومات تحظر إنزال عقوبات قاسية على الأطفال ، فإن معظمها تسمح للآباء بصفع أبنائهم ، كما أن الملاكمة مسموح بها فى العديد من الدول .

(٢) ماذا عن المجرمين الذين لايُقبض عليهم ؟ فبالرغم من كل شىء ، فإنه لا توجد دولة تخلو من وجود جرائم تحرش وقتل واغتصاب ، وغير ذلك من أشكال

---

(١٠) مقتبسة بتصريف من : Weber, *Theory of Social and Economic Organization*, P. 154 وذلك بإحلال عبارة « التنظيم المطلق » محل كلمة « احتكار » ، وكذا كلمة « أحكام » محل كلمة « نظامها » .

العنف . ورغم أن المجرمين أحيانا لايقعون تحت طائلة القانون ، إلا أن المحك هنا هو أن حكومة الدولة تنجح فى ادعائها الحق المطلق فى ضبط العنف ، لأن القلة من الناس هم الذين يقومون بتحد سافر لحق الدولة المطلق هذا فى معاقبة المجرمين . فبالرغم من أن العنف الإجرامى موجود إلا أنه غير مشروع .

(٣) ماذا عن الأوضاع التى تنتشر فيها أعمال العنف والقوة على نطاق واسع مثلما يحدث فى حالات الحروب الأهلية أو الثورات ؟ بالنسبة لهذه الحالات فإنه لا يمكن تقديم إجابة واحدة شافية . ففى بعض الحالات ، فإنه لاتوجد دولة على الإطلاق ، وذلك حينما لاتوجد أى حكومة قادرة على ادعاء حق السيطرة المطلقة على الاستخدام المشروع للقوة المادية . أو قد تتنافس أكثر من حكومة على حكم ذات الإقليم كما كان الحال بالنسبة للبنان بعد انفجار الحروب الطائفية الدينية فيها عام ١٩٧٥ . أو قد ينقسم الإقليم فيضحى محكوماً بواسطة حكومات دولتين أو أكثر ، مع وجود مساحات رمادية لادولة فيها ، بعد أن كان فى الماضى إقليما تحكمه حكومة دولة واحدة .

هناك شىء واحد مؤكد : عندما يبدأ عدد كبير من الناس فى إقليم معين الشك فى ادعاء الحكومة الحق المطلق فى تنظيم استخدام القوة ، أو إنكار هذا الادعاء ، فإن الدولة القائمة تواجه خطر التحلل .

الفصل الثانى

وصف النفوذ

عرَّفنا فى الفصل السابق النظام السياسى بأنه أى نمط للعلاقات الإنسانية يتسم بالاستمرارية ، ويتضمن إلى حد كبير علاقات التحكم أو النفوذ أو القوة أو السلطة . ولكن ماذا تعنى هذه المصطلحات : التحكم ، النفوذ ، القوة ، السلطة ؟

سوف نرى أن المقصود بهذه المصطلحات معقد وغامض[١] . فالناس لا يتفقون على الكيفية التى تستخدم بها هذه المصطلحات لا فى لغة التعامل اليومية العادية ، ولا فى علم السياسة . وعلماء السياسة ، مثلهم مثل غيرهم ، فى محاولتهم إبراز الاختلافات الهامة فى المعانى ، فإنهم يستخدمون مجموعة منوعة من الكلمات : التحكم ، القوة ، النفوذ ، السلطة ، الإقناع ، العزم ، القـدرة ، القسر ..الخ . ولكنهم مثل الآخرين أيضاً ، عادة ما لا يعطون تعريفات محددة لهذه المصطلحات ، وعندما يفعلون ذلك فإنهم عادة مالايتفقون جميعا على استخدام واحد للعبارة الواحدة . « فالنفوذ » عند أحد الكتّاب قد يصبح « القوة » وفقا لكاتب آخر .

(١) المشكلة لا تخص علم السياسة وحده . فعلماء الطبيعة ، يعرِّفون المعنى الطبيعى للكميات الحسابية t, x, F, m باستخدام الكلمات المتاحة فى اللغة الإنجليزية : الزمن ، المادة ، القوة .. الخ . لكن اثنان من علماء الطبيعة طرحا السؤال التالى : هل نحن متأكدون ما الذى تعنيه هذه الكلمات ؟ ذلك أن أى دارس للأسس الامبريقية لعلم الميكانيكا التقليدى يدرك مدى صعوبة إعطاء تعريفات لهذه الكلمات واضحة ولا يلفها الغموض » . (نقلاً عن "A Midrash Upon Quantum Mechanics," *Science News* 132 (July 11, 1987), P.26).

في الوقت الراهن سوف أقوم باستخدام هذه المصطلحات ، ولنسمها « مصطلحات النفوذ » ، دون محاولة لتعريفها . فأنا أرغب في تأجيل مناقشتي للتعريفات والمفاهيم ، وسوف ألج مباشرة إلى « عالم القوة » عن طريق اعتبار بعض من العدد اللانهائي للأشكال والصياغات التي يمكن للقوة ونظائرها أن تعبر عن نفسها من خلالها . فاستعراضنا لبعض الحالات ، سوف يساعدنا ، بعد ذلك ، على الاضطلاع بمهمة توضيح معنى مصطلحات النفوذ .

نماذج : من الأدنى إلى الأقصى

دعنا نبدأ باستعراض بعض النماذج المعبرة عن الانعدام التام للقوة . وبما أن هذا الوضع المتطرف - لحسن الحظ - هو وضع بعيد جدا عن واقع خبرة معظمنا ، فسوف أطالب القارىء بأن يحاول جادا أن يتخيل نفسه في موقف الأشخاص الذين سأقوم بوصفهم .

هل تستطيع أن تتصور على سبيل المثال مايمكن أن يكون عليه وضع الانعدام التام للقوة هذا ؟ هناك تقرير حديث عن الاستيطان في استراليا يمدنا بوصف لمجموعة من البشر قريبين تماما من نقطة الصفر فيما يتعلق بقدرتهم على التحكم في حياتهم(٢) . فبين عامي ١٧٨٧ ، ١٨٦٨ رحّلت بريطانيا حوالي ١٦٠٠٠٠ مذنب إلى استراليا . وبالرغم من أن الجرائم التي أدين على أساسها هؤلاء المجرمون لايتعدى أخطرها مجرد السرقة الصغيرة ، إلا أن معاملتهم كانت مفرطة في قسوتها . وهذا تقرير عما حدث في أحد المواقع في تاسمانيا :

> « في أحد المواقع في تاسمانيا ، كان يتم سوقهم إلى البر الرئيسي لقطع الأخشاب ، ويجبرون على العمل مثل حيوانات الجر لسحب جذوع الأشجار الضخمة ، وكان البعض منها يزن ما يصل إلى اثني عشر طنا ، على امتداد طريق الأخشاب المنحدر . وعلى الساحل كانوا يربطون الأخشاب في شكل أطواف لنقلها إلى الجزيرة ، حيث يتشبثون بكتل الأخشاب الضخمة لسحبها للشاطىء ، وهم يعملون وخصورهم منغمسة في مياه مثلجة . وكان مقنن الطعام اليومي مقابل هذا العمل ، هو رطلا

---

(٢) نقلاً عن : THE FATAL SHORE by Robert Hughes. Copyright © 1986 by Robert Hughes.
وأعيد طبعه بإذن من : Alfred A. Knopf, Inc. British Commonwealth/Uk rights courtesy of William Collins Sons and Co. Ltd.

من اللحم ، ورطلا وربع الرطل من الخبز ، وأربع أوقيات من الحبوب ، إضافة إلى سلاطة . وفى بعض الأحيان كان اللحم غير طازج وفاسدا بدرجة لا تجعله صالحا للاستهلاك حتى من قبل المذنبين » .

وكان هؤلاء المسجونون عند الدرك الأدنى للتحكم ، أقصى درجات انعدام القوة . وعند الدرك الأدنى أيضا نستطيع أن نذكر مجموعة أخرى من المسجونين ، وهم هؤلاء الموجودون فى معسكرات الاعتقال النازية والسوفيتية فى الثلاثينات والأربعينات . ولكى نساعدك على تخيل وضعهم ، فلتراجع شهادة بريمو ليفى Primo Levi ، وهو أحد اليهود الناجين من معسكر الاعتقال النازى فى أوشفيتز ببولندا[٣] . وليفى يعتبر من الاستثناءات النادرة حيث إن الموت كان هو مصير معظم اليهود من ضحايا معسكرات الاعتقال . ولقد جاء الموت لبعض ضحايا هذه المعسكرات بأسرع مما جاء لغيرهم . فعندما وصل ليفى إلى أوشفيتز فى قطار محمل كله بالمساجين ، جاءهم اثنا عشر عضواً فى البوليس السرى ، وبدأوا يسألونهم أسئلة تبدو بريئة فى ظاهرها ، مثل « كم عمرك ؟ هل أنت متمتع بالصحة أم مريض ؟ » . ولكن فى أقل من عشر دقائق كان قد تم فصل المرضى وكبار السن والنساء والأطفال عن باقى المجموعة ، ولم يُشاهد هؤلاء أبدا بعد ذلك لأن أفران الغاز كانت مصيرهم .

والعديد من القراء سوف يحاول جاهدا بلا شك أن يتصور كيف حاول هؤلاء المسجونون الهروب ، أو كيف تمردوا على مصيرهم هذا . ولكن واقع الأمر أن القليل جدا من المسجونين فى معسكر أوشفيتز (أو أى معسكر اعتقال نازى آخر) استطاعوا الهرب أو حتى حاولوا التمرد . فلقد أوضح ليفى أن معنوياتهم كانت محطمة ، وأنهم كانوا على درجة بالغة من الوهن نتيجة للجوع وللمعاملة السيئة ، هذا فضلا عن أنه كان لهم علامات تميزهم بوضوح أهمها الزى الذى كانوا يرتدونه وكذا رؤوسهم الحليقة ، كما أنهم لم يكونوا يتحدثون البولندية ، وعند القبض عليهم مرة أخرى كانوا يعدمون بعد عمليات تعذيب وحشية . ولإرهاب الآخرين كان تعذيبهم وإعدامهم يتمان أمام بقية المسجونين ، أما زملاء الضحية فكانوا يعاملون معاملة المتواطئين ، وكانوا يُتركون ليموتوا جوعاً فى الزنازين . وزيادة فى تخويف المسجونين ، فإن كل المسجونين فى القشلاق الذى حاول أحد المحتجزين به الهروب ، كانوا يُرغمون على الوقوف لمدة أربع وعشرين ساعة متواصلة دون راحة .

---

(٣) Primo Levi, Se Questo E Un Uomo (Turin : Giulio Einaudi editore, 1976), PP. 26-27, 239.

والآن حاول أن تتخيل نفسك فى وضع أعلى قليلا من الدرك الأدنى للقدرة على التحكم هذا ، وذلك بأن تتصور نفسك وقد ولدت كعبد فى إحدى مزارع الجنوب الأمريكى فى فترة ماقبل الحرب الأهلية ، أو فلنقل فى البرازيل . فلقد نجا أجدادك من الموت فى رحلة الشحن الرهيبة فى سفينة العبيد حيث كانوا مثلهم مثل سجناء تاسمانيا أو أوشفيتز عند الدرك الأدنى للانعدام التام للقوة . أما أنت ، فبوصفك عبداً ، فأنت ملك لسيدك ، يتصرف فيك وفقاً لما يراه مناسباً ، ومن ثم فأنت رهن تماما بأحكامه وقراراته وممارساته وأخلاقياته وانفعالاته ومشاعره وأهوائه . وبقاؤك حيا مرهون إذن بمدى قدرتك على التأقلم . ولكن بوصفك عبدا فى مزرعة ، فإنك غالبا ماتكون أعلى درجة بسيطة عن الصفر المطلق ، لأن مالكك له مصلحة فى الإبقاء عليك فى مستوى معين يجعلك قادرا على العمل ، وربما على التناسل . واعتمادا على طبيعة المالك ، وكذا على طبيعة البلد (فالأكثر احتمالا هو أن تجد المعاملة أطيب فى البرازيل عنها فى الولايات المتحدة الأمريكية) ، فإنك قد تتمتع ببعض الاستقلالية فى العمل أو وسط مجتمع العبيد ، بل وقد تكتسب بعض السلطة على آخرين ـ الأطفال ، الأسرة ، بعض العاملين الآخرين فى الحقول أو فى المنزل ـ ثم إنك ـ وبالرغم من ضعف احتمالات النجاح ـ قد تضحى واحدا من القلائل المحظوظين الذين يستطيعون الهروب ، أو حتى قد يمنحك أسيادك حريتك .

فأنت وإن كنت لست عند الدرك الأدنى للتحكم ، إلا أنك على أفضل التقديرات أعلى « سِنَّة » واحدة فقط من هذا الدرك .

والآن حاول أن تتخيل كيف يكون حالك إذا عشت باستقلالية ، وتمتعت بقوة أكثر من العبد ، ولكن أقل كثيرا مما يتمتع به المواطن الحر : ربما كأحد أقنان الأرض أو فلاحى العصور الوسطى فى أوربا أو الصين أو اليابان ، أو حتى فى وقتنا الحالى فى كثير من الدول النامية . وسوف أورد الآن لقطات من الحياة اليومية فى إحدى القرى الصغيرة فى الجمهورية الدومينيكية فى أوائل السبعينات[٤] .

« الريو قرية صغيرة على طريق السيارات ، تبعد حوالى ساعتين سيرا على الأقدام أو بركوب البغال من جايدا أريبا (وهذا ليس الاسم الحقيقى لها) . وهناك ثلاثة أنهار لابد من عبورها للوصول إلى السيارات الجيب اللاندروفر التى تترك المدينة فى الصباح الباكر ، وذلك رغم أن

---

(٤) Kenneth Sharpe, *Peasant Politics* (Baltimore, Md. : The Johns Hopkins University Press, 1977), PP. 6, 17.

منسوب المياه بها أصبح عاليا بصورة منذرة بالخطر بعد هطول الأمطار الغزيرة . هذه السيارات المكدسة بالناس والطيور والخنازير ، والساخطين المحشورين بالداخل أو الرابضين على السطح ، والمتأخرين في الحضور المتدلين من مؤخرة السيارة أو الجالسين على الرف الخاص بالأمتعة ، هذه السيارات من الوسائل القليلة التي تربط القرية بالعالم الخارجي . وأقرب طبيب يوجد في عاصمة البلدية ، سان خوان ديلاسييرا ، وهي على بعد ساعتين من الريو ، أما أقرب مدينة بها رعاية صحية متخصصة ومستشفيات ومتاجر طعام كبيرة وأسواق ومحلات ضخمة فهي سانتياجو التي تصلها السيارات في حوالي ثلاث ساعات . وتنتظر السيارات هناك ساعات قليلة لتتيح الفرصة للناس لكي يقوموا بمشترياتهم ويزوروا الأطباء والأقرباء ويقضوا بعض مصالحهم . وتعود السيارات بعد الظهيرة . ولكن الكثير من سكان جايدا أريبا يعودون سيرا على الأقدام ، ويصلون مدينتهم في السابعة أو الثامنة مساءً .

« ولقد سألتُ ميليدا عن ولادة الأطفال في هذه المستوطنة ، فقالت إنها ولدت تسعة من أطفالها العشرة في المنزل بمساعدة القابلة . وأخذها شاجويتو إلى سانتياجو لتلد طفلا واحدا فقط في المستشفى العام ، وذلك لأن الطفل كان قد تأخر خمسة أيام عن ميعاد ولادته ، وكان ذلك مبعثا لقلقه . والعناية الطبية في المستشفى العام مجانية ، ولكن كان على ميليدا أن تحضر معها طستا لاستحمام الطفل وكوبا وملعقة ، كذلك كان لابد من شراء معظم الأدوية من صيدلية قريبة من المستشفى . كان شاجويتو في حاجة إلى خمس وثلاثين بيزو ليغطي نفقات السفر والأكل والعلاج ، ولكنه لم يكن يملك نقوداً في ذلك الحين . « لقد ذهبت إلى منزل دون بابلو لأقترض منه المبلغ ، ولكنه أخبرني أنه لايوجد معه نقود . فذهبت إلى منزل خوزيه ، ولكن دون جدوى ! هؤلاء أناس معهم ألفان أو ثلاثة آلاف بيزو ولكنهم كانوا يؤثرون أنفسهم . وشعرت باليأس ، ولكن جاءني أحد أولاد عمومتي كان قد سمع بالمشاكل التي أواجهها ، وقال لي : انظر ، إذا كنت في حاجة إلى المال فستجده عندي ، فقلت له إني في حاجة إلى خمسة وثلاثين بيزو . فوضع يده في جيبه وقال لي : هذه أربعون بيزو . وعندما رددت له الدين فيما بعد قال لي : يمكنك دائما الاعتماد عليّ في أي وقت تحتاج فيه إلى أي شيء » . »

ثم هناك احتمال آخر . فكر في نفسك كمواطن في دولة حديثة يحكمها ديكتاتور

شديد القمع - الاتحاد السوفيتى تحت حكم ستالين ، أو ألمانيا تحت حكم هتلر - حيث يمكن أن تتعرض حياتك للخطر نتيجة وشاية ، أو حتى نتيجة لشك لا أساس له[٥] . ولكن حتى النظم الديكتاتورية تختلف فى درجة القمع الذى تمارسه ، وكذا فى درجات الاستقلالية والتحكم والقوة التى تسمح بها لرعاياها . فبعضها ، على سبيل المثال ، يسمح بقاعدة عريضة من المجلات والصحف وغيرها من وسائل التعبير المكتوبة ، وذلك إلى درجة تثير الدهشة ، ولكنها تقيد بشدة حق عقد المؤتمرات العامة والتنظيمات السياسية . ويسمح البعض الآخر للرأى العام بدرجة عالية من القدرة على التعبير ، ويسمح كذلك بالتنظيمات السياسية ، ولكنه فى الواقع ، يمنع الناس من إنشاء أى حزب سياسى منافس ، ويحد من قدرتهم على المشاركة فى انتخابات حرة يمكن أن تتعرض فيها القيادة القائمة للهزيمة . وبعد صعود ميخائيل جورباتشوف لزعامة الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ ، فإنه لم يكتف بالإدانة الصريحة لحكم ستالين العنيف ، بل إنه وسَّع وبشكل ملحوظ نطاق فرص التعبير والمشاركة فى التنظيمات وفى انتخاب المرشحين للمناصب ، وحتى فرص معارضة بعض الممارسات والمؤسسات القائمة . ورغم أن الأمور كانت فى حالة تغيير مستمر وعدم يقين ، إلا أنك كمواطن ينتمى إلى الاتحاد السوفيتى وقت حكم جورباتشوف ، فإن تمتعك بفرص عظيمة للتأثير على الحكومة وعلى المواطنين لايمكن مقارنته بما كان فى وسعك حتى أن تحلم به فى ظل حكم ستالين[٦] .

بعد مراوحتك لوضعك متخيلا من الدرك الأدنى للتحكم ، وهو الانعدام التام للقوة ، إلى درجة من التحكم والنفوذ يتمتع بها المواطن فى نظام على درجة من الليبرالية ولكنه غير ديمقراطى ، فإنك قد تشعر بالراحة إذا بدأت تفكر فى مدى قوتك ونفوذك كمواطن فى دولة ديمقراطية . ولكن قبل أن تفعل هذا ، قد يكون من المفيد أن تتأمل قليلا فى بعض حالات القوة غير العادية ، وهى الحالات التى تقع عند ذروة مقياس القوة وتبتعد عن الدرك الأدنى للقوة بقدر ما تسمح به حدود الطبيعة البشرية .

---

(٥) روى ميدفيديف وهو مؤرخ روسى ، قدَّر ضحايا القمع الستالينى بأربعين مليوناً ، منهم عشرون مليوناً ماتوا فى معسكرات العمل أو المزارع الجماعية ، المفروضة بالقوة ، أو نتيجة المجاعة ، أو بالقتل . ولقد نُشرت هذه التقديرات فى إحدى الصحف الأسبوعية السوفيتية : *Argumenti i Fakti* (*The New York Times*, Feb. 2, 1989, P.1).

وقد ضمَّن روبرت كونكست قبلاً فى كتابه : *The Great Terror, Stalin's Purge, of the Thirties* (New York : Macmillan, 1968, P. 533). نفس الرقم المقدر بعشرين مليوناً .

(٦) من الأدلة الواضحة على هذا ، الموافقة على نشر مقالة ميدفيديف المذكورة فى هامش رقم (٥) ، وهو الأمر الذى ما كان يمكن حتى تصوره قبل هذا بعام واحد .

لقد ذكرت قبلا الديكتاتوريات ، وأشرت صراحة إلى نظامى ستالين وهتلر . ومن الصعب تخيل تركيز للتحكم فى يد فرد واحد - أو مجموعة صغيرة من الأفراد - يمارس على مجموعة أخرى كبيرة من البشر أكثر مما كان عليه الحال فى بعض الديكتاتوريات الحديثة . ففى ظل حكم ستالين وهتلر ، كانت قوة الحاكم ضخمة جدا بالمقارنة بما هو موجود فى أى نظام آخر قديم أو معاصر ، حتى أن مصطلحا جديدا هو **الشمولية** قد سُكَّ للدلالة على هذه الأنظمة . ولكى نصف هذه الديكتاتوريات بدقة فسوف نستهلك مساحة من الكتاب أكبر مما نريد . ومن ثم فإنى أريد فقط أن أسترعى الانتباه إلى حقيقة هامة : وهى أنه حتى فى الديكتاتوريات الشمولية ، فإن قوة الحكام أبعد من أن تكون مطلقة . فقوتهم كانت بالتأكيد محدودة بالطبيعة ذاتها . فستالين لم يكن ليستطيع التحكم فى المناخ وآثاره ، والذى كثيرا ماكان مدمرا للزراعة فى روسيا ، كما أنه لم يستطع أن يجعل النباتات والحيوانات تخضع « للقوانين العلمية » التى وضعها ت .د . ليسنكو T.D. Lysenko المهندس الزراعى السوفيتى ، والذى أعلن الحزب الشيوعى عام ١٩٤٨ أن نظريته فى الوراثة هى النظرية الصحيحة وهى النظرية الرسمية للدولة . وبالرغم من أن سياسات ستالين المحدودة الأفق ساعدت على التعجيل بوفاة بضعة ملايين من المزارعين ، إلا أنه لم يستطع أن يجبر الفلاحين الروس على أن يذعنوا تماما لإرادته حيث أثبت النظام الزراعى الروسى عند وفاة ستالين ، بعد ربع قرن من المجهودات ، فشلا ذريعا . ومثله مثل هتلر ، فإن ستالين لم يستطع التحكم فى تحركات القوى العظمى الأخرى فى العالم . فستالين وهتلر ، فى ذروة قوتهما ، تسيدا الناس فى بلديهما وكذا فى البلاد التى غزواها ، وذلك بدرجة لم ينجح أى من القادة الآخرين فى تحقيقها . ولكنهما ، رغم هذا ، لم يستطيعا مطلقا السيطرة على باقى أجزاء العالم . وفى عام ١٩٤١ ، تعرض ستالين لخيانة حليفه السابق - هتلر - ولم يستطع أن يمنع غزوا ألمانيا لبلاده كان قاب قوسين أو أدنى من تحقيق النصر . أما بالنسبة لهتلر ، فلقد مات عام ١٩٤٥ ، وربما انتحر فى مخبأ تحت الأرض فى برلين تحت أنقاض دولته التى دمرتها الحرب ، ووسط أطلال نظام أعلن قبلا أنه سيبقى ألف عام .

المواطنون : من الأدنى إلى الأقصى

يقع مواطنو الدول الديمقراطية فى مكان ما بين الدرك الأدنى للقوة وذروتها . وبما أنى مازلت راغباً فى تأجيل إيراد أى تعريفات ، فسوف أفترض أننا متفقون على المقصود بمصطلح « دولة ديمقراطية »[٧] .

---

(٧) لتحديد أكثر ، انظر الفصل السابع .

وربما تظن أننا يمكننا الآن أن نتقدم مباشرة لوصف ماهية قوة المواطن فى دولة ديمقراطية . ولكن واقع الأمر هو أن هذه مسألة بالغة التعقيد إلى درجة تثير جدلا واسعا بين الباحثين حول مكونات الوصف الملائم لماهية قوة المواطن فى دولة ديمقراطية .

ولكن يمكن أن نبدأ بتبنى افتراض مؤداه أن المواطن فى دولة ديمقراطية يتمتع بمجموعة منوعة وواسعة إلى حد معقول من فرص المشاركة فى الحياة السياسية ، وكذا فرص ممارسة التحكم فى الحكومة والتأثير فى المواطنين الآخرين ، وفرص تشكيل أو الاشتراك فى عضوية مجموعة منوعة من المنظمات السياسية والدينية والاقتصادية وغيرها ، وفرص التحكم فى مجال واسع من القرارات المتعلقة بسلوكه وحياته الشخصية .

ولكن أى شخص يمكن أن يلحظ بسهولة أن المواطنين فى الدول الديمقراطية لا يملكون القوة بقدر متساو .

وجِّه اهتمامك حاليا للراشدين واترك الأطفال جانبا . ولنأخذ مجال العمل مثالا . فالعمل يستنفد الجزء الأكبر من الحياة اليومية لمعظم الناس بغض النظر عن الزمان والمكان . وعلى مدار التاريخ ، وفى كل أنحاء العالم ، سوف نجد أن التحكم فى أى مجال للعمل عادة ما ينظم بشكل هيراركى (تسلسل هرمى) : رؤساء ومرؤسين ، ومشرفين ، وملاحظين ، وعمال ؛ أناس يصدرون الأوامر لغيرهم وآخرون يتبعون هذه الأوامر . ولقد سُئل عامل فى مصنع كيميائيات فى شمال شرق الولايات المتحدة :

« **س** : هل يُسأل العمال عن رأيهم فى ظروف العمل ؟

جـ : مطلقا ، مطلقا . فأنت عادة ماتسمع إشاعات ، ثم ترى القرار معلقا . أما العمال فإنهم لايُستشارون مطلقا ، ولا يكون لهم أى رأى ولا بيدهم أى شىء يتعلق بإحداث أى تغيير .

س : عندما يتخذ قرار ما بخصوص العمل (ولقد سَمَّيتَ بعض أنواع القرارات) ، من الذى يتخذ هذه القرارات وكيف تسمع بها ؟

المجيب أ : إنها تُتخذ فى المستويات العليا بعيدا عنا ، ولانسمع بها إلا فى المرحلة الأخيرة - وليس لنا أى قول بتاتا ، إذا كان هذا هو ماتسأل عنه . العمال بالساعة لايؤخذون فى الحسبان . وهذا وضع بالغ السوء ، وأنا أرى هذا يحدث كل يوم بل ويسوء يوما بعد يوم .

المجيب ب : من ؟ نحن ؟ يستمعون لنا ؟ إنهم لايجدون أى فرق بيننا وبين سيارات النقل . إنهم يريدوننا أن نؤدى أعمالنا وحسب ، وألا نسبب أى مشاكل وأن نخرج بهدوء من الباب . وهذا هو ما أفعله . على أى حال فأنا عندما أعبر لهم عن رأيى فإنهم لايستمعون له »[٨] .

والأمن له أهمية قصوى فى مصنع الكيميائيات هذا . وفى الاجتماعات التى تتم فيها مناقشة ترتيبات الأمن ، فإن بعض الذين يتمتعون بالجرأة يعبرون عن آرائهم ، ولكن الأغلبية تبقى صامتة[٩] .

ويتباين رد فعل العمال لهيراركية التحكم فى العمل . ففى مصنع الكيميائيات ، يتقبل الكثيرون هذا الوضع ، ربما على مضض ، ولكنهم عادة مايسلّمون به بوصفه حقيقة من حقائق الحياة . وعبر أحد العاملين فى منجم للفحم فى أبالاتشيا فى الثلاثينيات عن عجز العديد من زملائه فى المنجم فى مواجهة تحكم شركة الفحم بقوله :

«أعتقد أنهم مثلهم مثل أية شركة أخرى يريدون أن يسيطروا على حياة عمالهم . ووسيلتهم لتحقيق ذلك هى تملك كل شىء . وبالطبع ، إذا عمل رجل فى شركة فحم ، واشترى احتياجاته من متجر الشركة ، وقطن فى مسكن توفره له الشركة فإنه سيشعر أنه ، سياسيا واجتماعيا ، لابد وأن يتبع الطريق الذى يريدونه فلا يحيد عنه »[١٠] .

كان بعضهم يعلن تمرده بالطريقة التى توارثها العمال عبر التاريخ ، وهى الإهمال فى العمل . وكان الآخرون يتمردون بصورة أوضح من خلال عمل جماعى ، فكانوا يحاولون تكوين نقابات أو الضغط من أجل تشريعات تحد من تجاوزات الإدارة . وعندما انهارت صناعة الفحم أثناء الكساد الاقتصادى الكبير :

« ساد جو من التمرد بين عمال الفحم فى أبالاتشيا الجنوبية . وقد عبر أحد العمال عن هذا الجو بقوله : « إذا كنت عبدا تعمل مقابل لا شىء ، فهذا لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية »[١١] .

---

(٨) Marc R. Lendler, *Just the Working Life* (San Francisco : M.E. Sharpe, forthcoming).

(٩) المرجع السابق .

(١٠) John Gaventa, *Power and Powerlessness* (Urbana, Ill. : University of Illinois Press, 1980), P. 93.

(١١) المرجع السابق ، ص ٩٦ .

ولقد توافد عمال المناجم أفواجا مطالبين بنقابة لهم ، وهى نقابة عمال المناجم المتحدين فى أمريكا United Mine Workers of America . ولم يكن من المستغرب أن تحارب شركات الفحم بضراوة محاولاتهم الحصول على اعتراف بهذه النقابة . فلقد فصلت أعضاء النقابة ، وأجلتهم عن المساكن المملوكة للشركة ، ورفضت إعطاءهم بطاقات الضمان ، وهى البطاقات التى كانوا يعتمدون عليها للحصول على الطعام وغيره من الاحتياجات من المتاجر المملوكة للشركة . وفى مقاطعة هارلان بولاية كنتاكى :

« قُتل اثنان من عمال المناجم فى هارلان ليلة الإضراب . وفى الثالث من يناير ، وهو اليوم الثانى للإضراب ، هوجم مقر النقابة فى بانيفيل بواسطة المندوبين . وسُجن تسعة من المنظمين للإضراب بتهمة إنشاء تجمع نقابى غير مسموح به قانونا ، بينما نظم سبعمائة وخمسون من عمال المناجم والمؤيدين لهم مسيرة إلى مبنى الحجز لمناصرة المحتجزين . وفى الرابع من يناير ، تم القبض على آلان توب ، وهو المحامى الذى أُرسل للدفاع عن المحتجزين ، وذلك فى غضون ساعتين فقط من وصوله إلى بانيفيل ، واحتجز لمدة ثمانية أيام . وفى الوقت ذاته سرت الشائعات يوم السابع من يناير بأن ستة أشخاص قتلوا فى جاتليف ، وأن عشرة آخرين قُبض عليهم بتهمة إنشاء تجمع نقابى غير مسموح به قانونا فى مقاطعة بيل . وفى الأسبوع الثانى للإضراب ، تم القبض على جيل جرين ، وهو أحد المنظمين السود فى ميدلزبورو . أما فيير ودانكان ، وهما اثنان من أبرز المنظمين ، فلقد قبض عليهما مأمور مقاطعة كليبورن ، وأوسعهما ضربا حتى أنهما نجوا من الموت بالكاد . وفى الرابع عشر من يناير ، أطلق الرصاص على أحد المنظمين ، وهو هارى سميث البالغ من العمر تسعة عشر عاما ، واغتيل بواسطة قتلة محترفين بالقرب من باربورفيل بولاية كنتاكى . ونقل جثمانه إلى نيويورك حيث سار خلفه أكثر من ألفى مشيع فى جنازة مهيبة من محطة قطار « بين » وحتى ميدان الاتحاد . وفى الوقت نفسه ، حظرت مدينة ميدلزبورو فى مقاطعة كامبرلاند أى اجتماعات للنقابة . وفى العشرين من مارس تم القبض على خمسة عشر من الزعماء أثناء عقد اجتماع سرى بوادى باول فى مقاطعة كليبورن . وأعلن فرانك رايلى ، المأمور المحلى ، أنه تم استدعاؤه لينهى « حفلة مستمرة طوال الليل » . »[١٢]

---

(١٢) المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

وبعد مصادمات أخرى ومزيد من إراقة الدماء ، تمت هزيمة عمال المناجم الذين كانوا يواجهون ، بالإضافة إلى الملاك ، الدولة والحكومة الفيدرالية . ولكن بعد عامين من هذه الأحداث ، ومع وجود كونجرس متعاطف وكذا رئيس متعاطف أيضا ، « تغير حال قوتهم مرة أخرى ، هذه المرة عن طريق التدخل الفيدرالى » الذى اتخذ شكل تشريع جديد ضمن حق عمال المناجم فى عضوية النقابات ، وفي أن يتفاوضوا بشكل جماعى مع أصحاب العمل . ولكن سخرية القدر تمثلت فى أن نقابة عمال المناجم المتحدين فى أمريكا أضحت هى ذاتها نموذجا للهيراركية الشديدة حيث تركز كل التحكم فى يد قائدها جون ل .لويس John L. Lewis الذى « طالب إما بالولاء أو الإقصاء »[١٣] .

والأمثلة التى اخترتها هى لأفراد فى موقع أعلى بكثير من الدرك الأدنى . فهم بالتأكيد ليسوا معدومى قوة ، ولكن تنقصهم أيضا القوة اللازمة لممارسة تحكم قوى فى جوانب هامة من حياتهم ، وعادة مايكونون غير قادرين على مجابهة التحكم الذى يمارسه آخرون أكثر قوة منهم .

ومن الواضح أن مجموعة النماذج التى اخترتها تعتبر ناقصة بصورة كبيرة ، ومن ثم فإنه سيكون خطأ جسيما أن يتصور المرء أن هذه النماذج ممثِّلة للواقع أو مطابقة له بأى صورة من الصور . فالمراجعة الأشمل لمواطنى دولة ديمقراطية ستظهر تنوعا هائلا فى مدى القدرة على التحكم الذى يمارسه المواطنون المختلفون إزاء المسائل المختلفة فى الأوقات المختلفة ، وفى ظل الظروف المتغيرة .

ولكن افترض ـ مع ذلك ـ أننا سوف نقفز فوق هذه التنويعات اللانهائية لنصل فى وثبة واحدة إلى الذروة ، إلى هذه المجموعة الفرعية المتميزة من المواطنين فى دولة ما الذين يمثلون أكثر زعمائها نفوذا فى الحياة الاقتصادية ، فى الحكومة ، فى الاتصالات ، فى التعليم ، فى العلم .... الخ . وسوف نجد أن وصفا وافياً لشاغلى هذه المناصب عند ذروة القوة فى الدول الديمقراطية ، يمثل جهدا شاقا . فبالرغم من وجود عدد كبير من الدراسات عن بعض جوانب هذه المجموعة ، فإنه لايوجد وصف واف وشامل عنها تماما فى أى دولة ديمقراطية . والسبب واضح . فمثلا ، لكى نصف منصباً واحداً فقط من مناصب القمة فى دولة واحدة ، ولنقل منصب الرئاسة الأمريكية ، فإن هذا يتطلب من الباحث الأمين كتابا كاملاً . وبالرغم من هذا ، وللوفاء بغرضنا ، يكفى أن نشير هنا مرة أخرى إلى هذه الحقيقة البسيطة : بالرغم من القوة

---

(١٣) المرجع السابق ، ص ١١٧ ، ١٢١

التى يتمتع بها هؤلاء القابعون على القمة بالمقارنة بقوة المواطنين الآخرين فى دولهم ، فإن قوة كل واحد منهم منفردا هى بالفعل قوة محدودة للغاية . فقوتهم محدودة بعوامل كثيرة منها الطبيعة ، والممارسات والمؤسسات القائمة سواء قانونية أو غيرها ، والندرة التى لا يمكن تجنبها في الموارد ، والأحداث ، والقوة التى يتمتع بها الآخرون ، بمن فيهم بالتأكيد القادة الآخرون الذين قد يتحركون إما فرادى ، وإما جماعات ، بطريقة غير رسمية أو بطريقة منظمة ، والذين يوجدون ليس فقط داخل حدود الدولة ولكن فى أماكن أخرى من العالم أيضا .

لماذا يعتبر تحليل القوة أمرا معقدا وليس يسيرا

وأنت تتأمل فى هذه المجموعة القليلة من النماذج التى تم اختيارها من بين عدد لانهائى من الاحتمالات ، سوف يرد على ذهنك بلاشك - إن لم يكن قد خطر لك قبلا - أن القوة والنفوذ يوجدان بصياغات عدة ومنوعة إلى درجة تجعل أى وصف مبسط بخصوصهما يُسقط أو يشوه بالضرورة جوانب هامة وضخمة مما يحدث فعلا فى الواقع .

وقد تصل بعد لحظة تفكير فى المسألة إلى أن هذا هو مايقوم به أى تحليل ، وأى علم ، وأى محاولة تعمل على تقديم الحقيقة المعقدة بطريقة تتسم بقدر من النظامية . ثم إننا إذا ماعمدنا إلى وصف القشور السطحية للأشياء ، كما نلاحظها فى الواقع ، فسوف لا نصل إلا إلى التفاصيل المشوشة التى انطلقنا منها ابتداء .

ولكن هذه الإجابة المريحة لا يمكن أن تكون كافية فى حالة القوة والنفوذ . فلأسباب كثيرة لابد وأن نقر بأن القوة معقدة تماما ، وأنك إذا قمت بطمس تعقيداتها فإنك لا يمكن أن تحسن فهمها . دعنى أذكر بعض الأسباب التى تدعونى إلى القول بأن التحليل البسيط غير مقنع (وتذكر أننى مازلت لا أستخدم أى تعريفات ، بل قد استخدم عبارات غير دقيقة تماما) .

١ - التوزيع

لكى نصل إلى وصف واف للقوة والنفوذ السائدين فى بعض الجماعات - أسرة ، مدرسة ، كنيسة ، حى ، شركة ، نقابة ، مدينة ، ولاية ، دولة ، مجتمع دولى ، أو أى شىء يخطر لك - فإنه من الواضح أن هذا يتطلب منا أن نذكر شيئا عن الكيفية التى تتوزع بها أى من القوة أو النفوذ بين أفراد الجماعة . وإذا كنا ننشد الوضع المثالى ، فإننا لابد وأن نسعى إلى الوصول إلى وصف للقوة مواز لوصف

توزيع الدخل أو الثروة أو التعليم ، أو متوسط عمر الإنسان ، أو أى من الأشياء الأخرى التى من هذا القبيل . ولكن لأسباب عديدة ، فإن وصفاً على نفس الدرجة من الدقة للكيفية التى تتوزع بها القوة هو أصعب بكثير ، بل وربما يكون من المحال تحقيقه .

٢ ـ المجموعات

حتى الآن كان كل حديثى متعلقاً بالأشخاص . ولكننا نريد أن نعرف شيئا أيضا عن كيفية توزع القوة بين **مجموعات** من الناس (منظمات ، طبقات ، شرائح ، مناطق ، مؤسسات مثل الكونجرس أو الرئاسة ... وهكذا) . وبلغة أساتذة العلوم الاجتماعية المُطوَّعة ، يمكننا أن نستخدم مصطلح « فاعلين » للإشارة إلى كل من الأفراد والمجموعات من قبيل تلك التى ذكرناها توًا .

٣ ـ التراتب

عن طريق الملاحظات السببية (انظر الأمثلة المعطاة قبلا) نستطيع أن نصل بثقة إلى نتيجة مؤداها أنه فى معظم المجتمعات فى جل الأوقات ، لا يكون أغلب الناس عند الدرك الأدنى لانعدام القوة ولا عند ذروة القوة كذلك ، ولكنهم يشغلون مستويات ومحطات ومواضع لاتحصى بين الدرك والذروة . ومن الواضح أن هذا التعقيد فى توزيع القوة لا يمكن أن نعبر عنه بدقة إذا ماوصفنا قوة الفاعلين المختلفين بأنها واحد أو صفر ، كل شىء أو لا شىء . فالتوزيع الذى يقسم الفاعلين إلى أقوياء بشكل مطلق ومعدومى القوة تماما ، أو مسيطرين وتابعين وحسب ، سيتجاهل كثيرا من التفريعات التى من المفيد معرفتها . فلك أن تتخيل كم سيكون قاصرا هذا التوزيع للدخول الذى يقسم أصحاب الدخول إلى مجموعتين فقط ، إحداهما تحت خط معين للدخل والأخرى فوقه ، وكم سيكون مضللا أن تصف دولة ما بأنها تتكون من طبقتين فقط ، طبقة المليونيرات وطبقة المتضورين جوعاً . وقد يدهشك أن تعلم أنه بالرغم من هذا فإن بعض الصياغات التى تصف القوة مازالت تقع فى هذا الخطأ الأساسى ، مثلما يحدث عندما يعتبر بعض الكتّاب أن التقسيم إلى « نخب » و« جماهير » هو تقسيم واف وملائم لوصف توزيع القوة فى دولة ما .

٤ ـ القوة الكامنة والقوة المتحققة

إن القوة التى يتمتع بها أى شخص محدَّدة لعدد من العوامل الهامة . **ولايوجد من يملك قوة مطلقة غير محدودة** ـ بما فى ذلك الزعماء فى ذروة القوة ـ وهذا يتضمن زعماء مثل هتلر وستالين اللذين استطاعا أن يصلا إلى أعلى حد للقوة عرفه

بشر . افترض أننا نحاول أن ندرك مستوى أو قدر القوة (لاحظ أن الكلمتين : « مستوى » و « قدر » غير مُعرَّفتين) الذى يمكن لأى من الأشخاص - سمهم مثلا أليس وبيل - أن يصل إليه فى إطار الحدود التى نعرفها ، ووفق قوانين الطبيعة والتكنولوجيا القائمة والمعرفة الإنسانية(١٤) . ولنُسمِّ هذه **القوة النظرية الكامنة** لبيل أو أليس . ربما لا يصل أى شخص أبدا إلى قوته النظرية الكامنة ليس فقط بسبب الحدود التى تضعها المؤسسات والممارسات القائمة ، ولكن أيضا بسبب معوقات إدراكية وانفعالية محددة . وحتى الأفراد القابعون عند ذروة القوة ، فإنهم لا يحققون قوتهم النظرية الكامنة . فمثلا ، بعض من سقطات ستالين وهتلر الكبرى كان سببها قصورهما الإدراكى والانفعالى . ومن ثم ، فإن ستالين فشل فى أن يتنبأ برد فعل فلاحى روسيا تجاه سياسات المزارع الجماعية المفروضة بالقوة ، وكذا بالنتائج المدمرة لقتله العديد من أكفأ كبار ضباط الجيش بتهمة التآمر ، وأيضا بهجوم هتلر على الاتحاد السوفيتى ، وهو الهجوم الذى فاجأ ستالين تماما دون أدنى فرصة للاستعداد . ونستطيع بالطبع أن نتخيل كيف أن قائدا أكثر حكمة كان يمكنه أن يكون أكثر قدرة على تجنب مثل هذه الحسابات الخاطئة ، مما كان سيمكّنه من تحقيق قدر من القوة أقرب إلى قوته النظرية الكامنة . لكن حتى القادة الحكماء يخطئون أحيانا فى حساباتهم ، وهم دائما مطوَّقون - ولو إلى حد ما - بعجز المؤسسات القائمة .

لنفترض أنه من المسلم به أن أليس وبيل سوف يقيدهما عدم قدرتهما على إعادة تشكيل كل المؤسسات والممارسات التى يتواجدان داخلها . ولنُسَمِّ هذا **الحدود المؤسسية** لقوتهما . والآن تذكّر الحدود المؤسسية التى يمكن استخراجها من النماذج التى ذكرناها عاليا : بالنسبة للعبيد ، مؤسسة الرق ؛ بالنسبة لعامل منجم الفحم ، مؤسسات وممارسات الملكية الخاصة لمناجم الفحم ؛ بالنسبة للرئيس الأمريكى ، المؤسسات والممارسات الدستورية مثل الكونجرس والمحكمة العليا والأحزاب السياسية والانتخابات والنظام الاقتصادى ..... الخ . وإذا أخذنا فى الاعتبار حدودا مؤسسية مثل هذه فسنجد أن القليل جدا من الناس ، أو ربما لا أحد اطلاقا ، يستطيع أن يحقق درجة القوة التى يمكنه الوصول إليها نظريا ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار قوانين الطبيعة والتكنولوجيا والمعرفة الإنسانية . باختصار ، إن بعض الناس سوف يحاول تعظيم قوته ، ولكن القلة ، أو ربما لا أحد إطلاقا ، سوف ينجح فى تحقيق ذلك .

---

(١٤) من أجل معلومات أكثر عن مشكلة القوة الكامنة والقوة المتحققة ، انظر الملحق فى آخر الفصل .

٥ ـ المحيط والمجال

حتى نستطيع أن نصف توزيع القوة ، فقد نحتاج إلى أن نجيب عن السؤال التالى : « التوزيع بالنظر إلى **من** ؟وبخصوص **ماذا** ؟» إذا كان بيل مالكا لعبيد لكانت له قدرة عظيمة على التحكم فى عبيده ، خاصة بالنظر إلى عملهم وظروفهم الحياتية ، ولكن لن تكون له مثل هذه القوة على الملاحظين الذين يعملون عنده ، أو على فلاح حر فى أرض قريبة منه ، أو على العبيد الموجودين فى مزرعة مالك آخر . فالأشخاص الذين يكون لفاعل ما قوة عليهم أحياناً مايسمون **مجال** قوة الفاعل ، أما المسألة التى يكون للفاعل عليها قوة ـ الـ « ماذا » ـ فأحيانا ما يطلق عليها **محيط** قوة الفاعل(١٥) .

من السهل إذن إدراك أن عبارات مثل « بيل سميث يملك قدراً كبيراً من القوة » ، والتى لاتحدد المجال والمحيط ، تُسقط بعضاً من أكثر المعلومات حيوية عن قوة بيل سميث ولا تأخذها فى الحسبان .

٦ ـ القوة الفردية والجماعية

الطريقة التى نصف بها توزيع القوة سوف تختلف حسب ما إذا كان الفاعلون أفرادا أو مجموعات . إن أليس أو بيل ، بوصفهما فردين ، قد يكونان معدومى القوة نسبيا ، ولكن بإضافة مواردهما الضئيلة إلى موارد أفراد آخرين ـ ربما فى وضع قوة مشابه ـ فقد يصبحون جميعاً أعضاء فى جماعة قوية نسبيًا . والاقتراع مثال يمكن أن نسوقه هنا . فصوت مواطن واحد فى انتخابات قومية لاقيمة له ، ولكن إجمالى أصوات مجموعة كبيرة من المواطنين قد يكون كافياً فى دولة ديمقراطية لتغيير القادة المنتخبين وكذا سياساتهم . أو اعتبر المثال الذى ذكرناه قبلا ، والخاص بعمال المناجم فى أبالاتشيا . فهم كأفراد كانت قوتهم لا تقارن بقوة الملاّك ، ولكن عندما تمت حماية حقوقهم فى أن يتفاوضوا جماعيا مع أصحاب العمل ، واجتمعوا معا ليكونوا نقابة ، أضحوا يشكلون قوة جماعية هائلة فى حقول الفحم .

---

(١٥) تم اقتراح هذا الاستخدام لأول مرة بواسطة هارولد د . لازويل ، وابراهام كابلان فى كتاب :
***Power and Society, A Framework for Political Inquiry* (New Haven, Conn. : Yale University Press, 1950). ويعتبر لازويل واحداً من أبرز الكتّاب المحدثين المبدعين والمنظمين فيما يتعلق بمشكلة توضيح معنى مصطلحات النفوذ .**

٧ ـ دائرة التحكم

خيارات من على جدول أعمال : عند وصف قوة الفاعلين المختلفين ، نحتاج إلى تحديد دائرة تحكمهم . وأستطيع أن أوضح ما الذى أعنيه بـ « دائرة التحكم » من خلال طرح افتراض مؤداه أن أليس وبيل مواطنان فى دولة ديمقراطية تتبنى سياسة اقتصاد السوق . وأن البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية توفر لهما بدائل عديدة يمكنهما الاختيار من بينها سواء فى الاقتراع ، أو تقرير ماسوف يشتريانه من متجر ما ، أو من سيلعبان معه التنس عصر يوم السبت ، أو ماشابه ذلك . هذه هى خياراتهما الشخصية ، وبعد ملاحظتهما ومناقشتهما لبعض الوقت نستطيع أن نصف مدى تحكمهما فى هذه الخيارات . ولكن هناك على الأقل ثلاث دوائر أخرى للتحكم يجب أن نصفها إذا كنا نرغب فى تقديم صورة أكمل لقوتهما ونفوذهما .

جدول الأعمال : تتكون إحدى الدوائر من مجموعة البدائل ، وتتضمن الاختيارات والقرارات المتاحة لهما ، أى **جداول أعمالهما** . فما هو قدر النفوذ الذى تتمتع به أليس أو بيل ، عند تقرير ماهية البدائل التى توضع على جدول الأعمال وأيها لن يوضع على هذا الجدول ؟[١٦] . فمثلا فى وقت الانتخاب دعنا نقل إن أليس تستطيع أن تختار بين مرشحين أو ثلاثة ، ولكن هل تستطيع أن تؤثر فى القرار الخاص بالأشخاص الذين يتم اختيارهم كمرشحين ؟ أو خذ مثالا آخر ، وهو حالة شائعة بين طلاب الكليات والجامعات الأمريكية . فالطلاب عادة مايمكنهم الاختيار فى حدود معينة ، من بين مجموعة من المواد الموضوعة على جدول المقررات . ولكن القرار الخاص بأى المواد سوف يقدم للطلاب للاختيار من بينها لا دخل لهم فيه ، ولكنه قرار أعضاء هيئة التدريس بالكلية . وهكذا ، فإن أليس بوصفها طالبة أو مواطنة ، قد تملك قدرة تامة على التحكم فيما تختاره من جدول الأعمال كما يقدم لها ، ولكنها قد تملك قدرا ضئيلا من القدرة على التحكم ، أو قد لا تملك أى قدرة على التحكم على الإطلاق ، فى الكيفية التى يتشكل بها جدول الأعمال .

البنى : ما قدر النفوذ إذا كان هناك أى قدر منه ، الذى تملكه أليس أو يملكه بيل لتغيير أو الإبقاء على البنى التى تمدهما بجداول الأعمال ؟ الذى أعنيه بـ « بنية » هو مؤسسة أو منظمة أو ممارسة تتمتع باستمرارية نسبية تحدد ، أو على الأقل تؤثر ، بصورة

---

(١٦) هذا هو أحد أشكال القوة الذى أكد عليه بيتر باشراخ ومورتون س . باراتز فى مقالتهما المشهورة : "Two Faces of Power," *American Political Science Review* 56, no. 4 (December 1962), pp. 947-52.

حاسمة فى تحديد قيم هامة مثل : الهيبة ، المكانة ، النقود ، الثروة ، التعليم ، الصحة وغيرها ، وأيضا بالتأكيد : القوة ، النفوذ ، السلطة ، وما شابهها .

ومن ثم ، فإن البنى تتضمن منظمات محسوسة نسبيا مثل الترتيبات الأسرية ، نظم القبيلة والعشيرة والقرابة ، وأيضا نظم التصويت ، الأحزاب السياسية ، الهيئات التشريعية ، الجامعات ، النقابات ، المنظمات الدينية . ثم إنها تتضمن أيضا نظماً أوسع مثل الأنظمة الديمقراطية أو السلطوية ، ونظم اقتصادات السوق والاقتصاد المخطط ، ونظم الملكية الخاصة والعامة ، وهكذا .

ولو تساءلنا : هل يملك أى من بيل أو أليس نفوذاً ملموساً فى خلق أو إصلاح أو تحويل أو إحلال بنى كهذه ؟ فالإجابة المحتملة ستكون أنهما بوصفهما فردين فإنهما لايملكان أى قدر ملموس من النفوذ حتى إذا ما تكتلا فى تحرك جماعى . فبالنسبة لمعظم الناس فى معظم الأحيان ، فإن البنى تُقبل كما هى عليه .

وبالرغم من هذا فإن بعض الناس يؤثرون ، سواء فرادى أو جماعات ، تأثيراً ملموساً فى البنى . فصانعو الدستور الأمريكى على سبيل المثال ، لعبوا دورا حاسما فى خلق بنى دستورية محددة عبرت من خلالها الحياة الأمريكية عن نفسها طيلة مائتى عام . ومن الممكن أن نذكر أيضا بعض القادة فى القرن العشرين الذين غيروا البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى دولهم تغييرا حاسما . ومن بين الثوريين المحدثين يمكن أن نذكر لينين ، ستالين ، هتلر ، فيدل كاسترو ، ماوتسى تونج ، ودنج زياو بنج . كما أن بعض التغييرات الهامة فى البنى تمت من خلال إصلاحات بعض القادة المنتخبين فى دول ديمقراطية مثل فرانكلين د . روزفلت فى الولايات المتحدة ، أو قادة الحزب الديمقراطى الاجتماعى فى السويد الذين وضعوا الأساس لدولة الرفاهية فيها ، أو خوزيه فيجيرس فيرير رئيس كوستاريكا عام ١٩٤٨ / ١٩٤٩ الذى ألغى القوات المسلحة ، فوضع بذلك نهاية لتهديد الديكتاتورية العسكرية ، والتى تعتبر تاريخيا قاسما مشتركا أعظم فى جميع دول أمريكا الوسطى والجنوبية .(١٧)

٨ ـ الوعى

بافتراض أننا نستطيع أن نصف قدرة أليس على التحكم فى جدول أعمالها الخاص ، وقدرة كل من أليس وبيل وغيرهما على التحكم فى مكونات جداول

---

(١٧) **Cf. Morris J. Blachman and Ronald G. Hellman, "Costa Rica," in Blachman, William M. Leogrande, and Kenneth Sharpe, *Confronting Revolution : Security Through Diplomacy in Central America* (New York : Pantheon Books, 1986), pp. 156-82.**

أعمالهم ، وكذا فى البنى التى تولد جداول الأعمال التى تشتمل على الخيارات والقرارات ، فإنه سيظل هناك عنصر على جانب عظيم من الأهمية غائب عن نسقنا . هذا العنصر هو الطريقة التى ينظر بها كل من أليس وبيل وغيرهما إلى العالم ، وإدراكهم للخيارات المتاحة والنتائج المترتبة على تفضيل أحد الخيارات دون الآخر ، باختصار : إدراكهم أو « وعيهم » . وإدراكات الناس تتفاعل مع البنى التى يحددون خياراتهم وقراراتهم داخلها . هذه التفاعلات بين البنى والوعى معقدة - بل وغاية فى التعقيد بدرجة لاتسمح بمناقشتها هنا .

ولكن من الأهمية بمكان أن ندرك كيف أن وصفا وافيا لقوة ونفوذ أليس وبيل لابد أن يقدم لنا بعض المعلومات عن مدى إدراكهما . لنفترض وجود خيار متاح ولكن أليس غير مدركة لوجوده . بل أكثر من ذلك ، لنفترض أنه خيار سوف تفضله عن أى من الخيارات الأخرى المتاحة لها لو أدركته . ودعنا نتخيل أنها إذا قامت بإجراء مكالمة تليفونية لمكتب عمدة المدينة ، **تستطيع** أن تردم الحفرة الموجودة فى الشارع الذى تقطن به . ولكن أليس غير مدركة ، أو ببساطة هى لاتصدق ، أن مجرد مكالمة تليفونية بسيطة ستؤدى إلى تحقيق نتائج فعلية . وهكذا فإن وعى أليس جعلها أقل قدرة على التأثير مما يمكنها أن تكون عليه بالفعل ، فتأثيرها الفعلى أقل من تأثيرها الكامن .

أو اعتبر حالة أخرى محيرة بدرجة أكبر . فالسياسات العامة التى يرغب بيل فى أن يراها مطبقة لا تتمتع بأى قدر من الشعبية ، إلى درجة أن أى شخص يتبناها ستكون فرصته للنجاح فى الانتخابات معدومة تماما . أما تشارلى ، جار بيل ، الذى يعتبر نموذجا ممثلا للمواطن العادى ، فهو يقف مع التيار الرئيسى الذى تلقى مطالبه مساندة أكيدة من كلا الحزبين فيعملان على التأكد من أن الحكومة تحقق هذه المطالب . وفى كافة الأمور الأخرى نجد أن بيل وتشارلى لايميزهما شىء عن بعضهما البعض . ولكن بما أن أصحاب المناصب المنتخبين عادة مايستجيبون أكثر لتفضيلات شخص مثل تشارلى ، فإنه يمكننا أن نقول إن بيل أقل نفوذاً من تشارلى . ومن ثم ، فإن أى وصف مقارن لبيل وتشارلى لابد وأن يتضمن شيئاً يبرز الاختلافات بينهما فى الوعى.(١٨)

(١٨) فى حين أن إدراك بيل للخيارات المتاحة واضح بقدر معقول ، إلا أن كيفية تفسير خلافات مثل تلك الموجودة بين بيل وتشارلى هى أقل وضوحا . ويؤكد جيمس ج . مارش بشدة أهمية أن يؤخذ فى الاعتبار وضع الفاعل النسبى فى طريقة توزيع التفضيلات بين الفاعلين الذين لهم علاقة بالموضوع : **James G. March, "Preferences, Power, and Democracy," in Shapiro and Reeher, eds., *Power, Inequality, and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : = Westview Press, 1988), pp. 50-66.**

من ثم ، فإن قدرة بيل وأليس على التحكم فى جداول أعمالهما الخاصة محددة بجداول الأعمال ذاتها ، وبالبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تولّد فرص الاختيارات والقرارات ، وكذلك بإدراكهما الشخصى للفرص المتاحة أمامهما لممارسة النفوذ فى أى من هذه المجالات . فأى وصف شامل عن وضعهما لابد وأن يتضمن إذن إجابة عن السؤال : « من هم الفاعلون الذين يمارسون نفوذا فى هذه المجالات ، ومن ثمّ يؤثرون بطريقة غير مباشرة على اختيارات وقرارات بيل وأليس ؟ »

ملحق (انظر هامش ١٤)

بالرغم من أنه من الواضح أن التمييز بطريقة ما بين القوة الفعلية والقوة الكامنة هو أمر هام فى التحليل السياسى ، إلا أن التعريفات والمفاهيم تختلف هنا كما تختلف فى حقول معرفية أخرى . فهارولد لازويل وابراهام كابلان فى محاولتهما الرائدة تقديم توضيح منسق للمفاهيم السياسية فى كتابهما « **القوة والمجتمع** » : ***Power and Society*** (New Haven : Yale University Press, 1950) ، عرّفا **مؤشر تحقق** نمط من القيم بأنه « الدرجة التى يقارب النمط بها الكامن » . ثم إنهما عرّفا النفوذ بأنه « الوضع الراهن للقيمة واحتمالاتها الكامنة » ، مؤكدين « أنه من المهم أن يؤخذ كل من الاحتمالات الكامنة والوضع الراهن فى الاعتبار » (ص ٥٩ ـ ٦٠) . ولكنهما عرّفا **القيمة الكامنة** بأنها « وضع القيمة الذى سوف يتم إحرازه فى الغالب الأعم كنتيجة لصراع » (ص ٥٨) . ويبدو لى التعريف غير كافٍ ، وهما لم يطوّراه أكثر من هذا . وفى كتاب « **من يحكم** » ***Who Governs*** (New Haven : Yale University Press, 1961) ، لدىّ فصل قصير يناقش « النفوذ الفعلى والنفوذ الكامن » (ص ٢٧١ ـ ٢٧٥) أوضح بعض التعقيدات المتعلقة بفكرة النفوذ الكامن ، ولكنى لم أفصل فى هذا . أما فيليكس أوبينهايم ، فيفضل عدم الخلط بين **القوة والقدرة** *Political : Concepts* (Chicago :University of Chicago Press, 1981), PP.29-31.

ومن وجهة النظر المضادة ، يميز بيتر موريس بين « القوة بوصفها القدرة » (القوة الكامنة للفاعل فى ظروف معينة) وبين « الاقتدار » (قوة الفاعل المحققة فى ظل الظروف المعطاة بالفعل) . انظر : ***Power*: *A Philosophical Analysis*** (Manchester : Manchester University Press, 1988). ويقدم بريان بارى نقدا متعاطفا لمقولة موريس فى : «The Uses of ' Power'», ***Government and Opposition*** 23,

---

= وانظر أيضاً : **James G. March & Johan P. Olsen, *Rediscovering Institutions, The Organizational Basis of Politics,* (New York : The Free Press, 1989), pp. 143-58.**

No.3 (Summer, 1988), PP.340-53. أما دوجلاس راى فإنه يقترح ، انطلاقا من مقترب آخر لفكرة النفوذ الكامن والقوة الكامنة ، تمييزا بين ماعرّفه بأنه **إمكانية شاملة** (قدرة الفاعل على الاختيار بين أى أشكال ممكنة للنظم) ، **وإمكانية أسرية** (قدرة أفراد البيت على أن يغيروا أيا من المعايير داخل نطاق تحكمهم) ، **وإمكانية محلية** (تغييرات ممكنة داخل نطاق الحكومة المحلية) . «Knowing Power: A Working Paper», in Ian Shapiro and Grant Reeher, eds., Power, Inequality, and Democratic Politics (Boulder and London: Westview Press, 1988) pp. 17-49, at pp.35, 38.

الفصل الثالث

تفسير النفوذ

كان اهتمامى منصبًا حتى الآن ، وبشكل أساسي على الأسئلة التى قد تثار عند محاولة وصف ماهية القوة وكيفية توزيعها . أما الآن فسوف أحول اهتمامى إلى الأسئلة المتعلقة بالمعنى .

غياب المصطلحات العلمية المتفق عليها

عند وصفى لبعض من أهم مظاهر القوة ، استخدمت مجموعة منوعة من المصطلحات – أسميتها قبلاً – وهى مصطلحات النفوذ . ولقد استخدمتها بطريقة تبادلية وفضفاضة ، دون محاولة منى لتوضيح معناها . ومن سوء الحظ أنه لايوجد اتفاق حول تعريف مصطلحات النفوذ ، ولا حول الطريقة التى تستخدم بها ، لا فى لغة التعامل العادية ولا فى علم السياسة . وعلماء السياسة مثلهم مثل غيرهم ، يستخدمون مجموعة منوعة من الكلمات التى عادة مالا يهتمون بتعريفها ، وهم عندما يُعرفون المصطلحات التى يستخدمونها فإن التعريفات التى يطرحونها عادة ماتختلف . وبالرغم من أن مصطلحات النفوذ كانت دائماً وعلى مر العصور محورية فى التحليل السياسى ، إلا أنه يبدو أن معظم المُنظِّرين افترضوا ، كما فعل أرسطو ، أن هذه المصطلحات لاتحتاج إلى توضيح كبير على أساس أن معناها يسهل فهمه حتى على الأشخاص العاديين . وحتى ماكيافيللى ، والذى يعتبر أكثر الدارسين لظاهرة القوة افتتاناً بها ، استخدم مجموعة من المصطلحات غير المعرَّفة لوصف

وشرح الحياة السياسية . وفى الواقع ، لقد شهدت العقود القليلة الماضية مجهودات لتحديد هذه المفاهيم بشكل أكثر منهجية مما عرفه الفكر السياسى فى الألف عام الماضية ، وكنتيجة لهذا حدث تقدم ملموس فى درجة وضوح هذه المفاهيم . ولكن بالرغم من هذا ، لابد أن نقر بأن الدارسين مازالوا غير متفقين على معنى « القوة » . « فالنفوذ » عند كاتب هو « القوة » عند كاتب آخر ، ومن الصعوبة بمكان أن نضع أيدينا بدقة على المقصود عندما نقول إن « أ » يملك قوة **أكثر** (أو نفوذاً .. الخ) من « ب » .

ولكنى مرة أخرى سوف أؤجل محاولتى التمييز بين مصطلحات النفوذ المختلفة ، وسوف أمضى فى استخدامها بطريقة تبادلية . ولكن لكى أسبغ قدراً من الحسية على المناقشة ، سوف أستمر أيضاً فى الحديث عن أليس وبيل وتشارلى بوصفهم فاعلين معبرين عن الواقع ، متجاهلاً فى الوقت الراهن حقيقة أن العديد من أهم الفاعلين ليسوا أفراداً وإنما هم جماعات أو كيانات كلية ، وأن العلاقات التى تتضمن قوة ونفوذاً لا توجد فقط فى شكل العلاقة الأحادية بين فاعلين – ولنقل أليس وبيل مثلا – ولكنها عادة ماتوجد فى شكل شبكة معقدة من علاقات النفوذ المتبادل بين مجموعة متعددة من الفاعلين ، أفرادًا أو جماعات .

النفوذ والسببية

ربما تكون قد لاحظت أننى فى معرض وصفى للنفوذ والقوة ، وغيرهما من المفاهيم ، قد استخدمت مصطلحات مثل « يُحدِث » مثلما الحال عندما نقول إن « أ » يحدث فعلاً ما بواسطة « ب » . « إحداث » هى ببساطة طريقة أخرى للحديث عن سبب حدوث شيء ما . ترتيباً على هذا ، نجد أن بعض الكتاب يُعرِّفون القوة ومثيلاتها بوصفها أنواعاً من السببية[١] .

ولقد أوضح الفلاسفة أن فكرة السببية تتضمن صعوبات أعمق بكثير مما قد يتخيله غير الفلاسفة . ولكن بالرغم من أى تحفظات قد يحملها الفيلسوف تجاه مدى دقة فهمنا للسببية ، فمن الواضح أننا لانستطيع أن نحيا فى هذا العالم ، وبالتأكيد لانستطيع أن نحيا فيه بطريقة مرضية ، دون أن نتعامل مع هذه الفكرة . فنحن فى

---

(١) وجهة النظر هذه قدمها جاك هـ . ناجل فى : *The Descriptive Analysis of Power* (New Haven : Yale University Press, 1975) ، وأيضاً فى : "The Marriage of Normative Values and Empirical Concepts : Mutual Integrity or Reciprocal Distortion ?" in Ian Shapiro and Grant Reeher, eds., *Power, Inequality, and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1988), pp. 73-79.

حاجة إلى إحداث نتائج معينة مثل خلق الفرصة لكى نأكل القدر الكافى من الطعام الذى يضمن لنا الحياة ، كما أننا فى حاجة إلى أن نتجنب إحداث نتائج أخرى (مثلا الامتناع عن الأكل حتى الموت) . باختصار ، لكى نحيا لا بصورة مرضية ولكن لكى نحيا ابتداء ، لابد وأن نجعل بعض الأشياء تحدث وأن نمنع أشياء أخرى من الحدوث . ولن يكون كافياً أن نؤثر فى الطبيعة أو فى أنفسنا وحسب ، بل إننا فى حاجة لأن نؤثر فى سلوك الأشخاص الآخرين(٢) . وكما ذكرت قبلاً ، فإن دائرة القوة الاجتماعية هى محور اهتمامنا هنا .

هل نحن مهتمون إذن بمجموع العلاقات السببية بين أليس وبيل ؟ ليس بالضرورة . افترض أن أليس التى ترشح نفسها لمنصب ما قد هاجمت بالفعل شركة مملوكة لبيل ، معتقدة أن هذه الشركة متورطة فى التخلص من النفايات بطريقة غير قانونية ففقدت بذلك دعم بيل ومساندته . ولنعتبر هذا مثالاً على النفوذ **السلبى** لأليس تجاه بيل فيما يتعلق بدعمه السياسى لها . وبالرغم من أن النفوذ السلبى يستحق الذكر لأهميته التى تبرز من حين لآخر ، إلا أن النفوذ **الإيجابى** هو عادة الذى يستحوذ على اهتمامنا عند التحليل السياسى . ترتيباً على هذا ، فإن مصطلحات النفوذ المستخدمة من الآن فصاعداً سوف تشير دائماً إلى علاقات سببية نتائجها دائماً إيجابية ومفضلة بالنسبة للفاعل الذى يمارس النفوذ(٣) .

الجدل حول تعريف النفوذ

المصالح مقابل الرغبات

ولكن بأى معنى تكون هذه العلاقات السببية إيجابية أو مفضلة ؟ إحدى القضايا الأساسية التى تبرز عند توضيح معانى مصطلحات مثل القوة هى **الغايات** التى تستخدم القوة لتحقيقها . وهناك وجهة نظر هامة ترى أن قوة أليس هى قدرتها على إحداث نتيجة تتوافق مع **رغباتها أو تفضيلاتها**(٤) . ولكن وجهة النظر هذه لاقت معارضة من آخرين أرادوا أن يؤسسوا فكرة القوة على شىء أكثر جوهرية للبشر من مجرد الرغبات والتفضيلات . ومن ثم ، نجدهم يطرحون فكرة أن القوة لابد أن ينظر إليها بوصفها قدرة على إحراز نتيجة تتضمن تحقيقاً **للمصالح** . ولقد

---

(٢) وماذا عن الشخص الذى لايعتمد مطلقاً على الأشخاص الآخرين فى إشباع أى من احتياجاته ؟ هذا الوضع هو بالتأكيد وضع نادر للغاية بما يُمكّنا من تجاهله كلية . بل وحتى هذا لابد أنه قد اعتمد على الآخرين من أجل بقائه أثناء فترة طفولته .

(٣) التأثير الإيجابى أحياناً يشار إليه بوصفه تحكماً .

(٤) انظر على سبيل المثال : Nagel in *Analysis of Power* .

تمت صياغة وجهة النظر المقابلة هذه بطريقتين محتلفتين تماماً . وربما تكون الصياغة الأكثر تأثيراً هى تلك التى قدمها ستيفين ليوكس Steven Lukes ، والذى اقترح مفهوماً للقوة « يجعل «أ» ممارساً لقوة على «ب» عندما يؤثر «أ» فى «ب» بطريقة مناقضة لمصالح «ب» . »(٥)

صعوبات فيما يتعلق بمفهوم المصالح

إن التعريف الذى اقترحه ليوكس يواجه مجموعة من الصعوبات الجسيمة . بداية ، باستبعاده أشكال التحكم التى يمارسها « أ » **بالتوافق** مع مصالح « ب » ، فإن تعريف ليوكس لايعد فقط مناقضاً للاستعمال الشائع فى لغة التعامل العادية وفى علم السياسة وفى الفلسفة السياسية ، بل ويبدو تحكميًا أيضاً . وباستبعاد كل المواقف التى يكون فيها تحكم « أ » غير مناقض لمصالح « ب » ، فإن تعريف ليوكس يهمل بشكل تحكمى بعض الحالات التى يمكن اعتبارها مشتملة على القوة بشكل معقول . مثلاً ، افترض أن بيل أرغم ابنه المشاكس على اللعب فى حديقة منزلهم الخلفية الضيقة لتجنب احتمال أن يندفع الطفل إلى الشارع المزدحم . إن القول بثقة إن « أ » إنما يعمل على حماية مصالح « ب » وليس ضدها ، ينطبق بلاشك على هذه الحالة . ولكن هل يمكننا القول ، وفق مايمليه علينا تعريف ليوكس ، إن بيل لا يمارس أى نوع من القوة على طفله ؟ قد يمكننا أن نلتف حول هذه الصعوبة عن طريق تجاهل مصالح « ب » ، واعتبار مصالح « أ » فقط وهو « مالك القوة » . ومن ثم ، نجد أن جيمس مارش James March يقترح علينا أن نُعرف « القوة بوصفها شيئاً قريباً من القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة ... »(٦)

ولكننا نقابل هنا صعوبة ثانية يواجهها أى تعريف يماثل تعريف ليوكس ، والذى يجعل معنى مصطلح ما من مصطلحات النفوذ يعتمد بدوره على معنى « المصالح » . ففى المثال الخاص ببيل وابنه ، لم تشكِّل « مصالح » الطفل مشكلة كبرى . ولكن مثلها مثل مصطلحات النفوذ الأخرى ، فإن « المصلحة » أثبتت فى حالات كثيرة جدًا ومحسوسة أنها مستعصية على التعريف بصورة واضحة ، أو على الأقل بصورة تجعل فى الإمكان تجنب إصدار أحكام تثير الجدل . فمثلاً ، هل يطلب القانون من

---

(٥) Steven Lukes, *Power, A Radical View* (London : Macmillan , 1974), pp. 27,34. ولقد تبنى وجهة نظر ليوكس تلميذه جون جافنتا John Gaventa, in *Power and Powerlessness* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, 1980).

(٦) James G. March, "Preferences, Power, and Democracy" in Shapiro and Reeher, *Power, inequality, and Democratic Politics*, P. 51

راكبى الدراجات البخارية أن يلتزموا بارتداء خوذة لحمايتهم ، أم لأن هذا ضد مصلحتهم ؟ لو خلصنا إلى أن القانون يعمل ضد مصلحتهم ، فإنه وفقاً لعبارات ليوكس فإن صانعى القانون سيكونون ممارسين لقوة بإزاء راكبى الدراجات البخارية ، ولكن إذا كان القانون يحمى مصالح هؤلاء ، فإن صانعى القانون ، وفقا لليوكس ، لن يكونوا ممارسين لأى قوة بإزاء راكبى الدراجات البخارية . وبالرغم من أننا لسنا فى حاجة إلى أن نقرر ماهية المصالح المتضمنة هنا ولا حتى مصالح من ، إلا أننا سنكون فى حاجة إلى اتخاذ قرار بخصوص قضية المصالح قبل أن نستطيع اتخاذ قرار بخصوص قضية القوة .

إن صعوبة تقرير ما الذى يكون مصالح « ب » تنبع من حقيقة أن حكمنا على هذا سوف يعتمد كثيراً على نظريتنا الضمنية أو الصريحة ، والمتعلقة بماهية المصالح . وبالرغم من أنه قد يكون من الصواب القول إننا عندما نستخدم أى مصطلح فى عالم الواقع فإننا نكون متبنين سلفاً لنظرية ما ، إلا أنه لايمكن إنكار أن بعض المصطلحات هى أكثر اعتماداً على النظريات من غيرها . فمصطلح « التفاح » مثلاً أقل اعتماداً على النظرية من مصطلح « الذَرَّة » ، والذَرَّة بدورها أقل اعتماداً على النظرية من « الجزىء المفترض » . ومن حسن الطالع أن كل الناس تقريباً متفقون على ماهية النظرية المرتبطة « بالتفاح » ، ومعظم علماء الطبيعة متفقون على النظرية المرتبطة « بالذرَّة » ، ومنذ منتصف الستينات وصل علماء الطبيعة إلى قدر معقول من الاتفاق حول النظرية المرتبطة « بالجزىء المفترض » . ويعتمد مصطلح « مصلحة » بشكل أساسى على النظرية (٧) ، مثله فى ذلك مثل مصطلحات « الجزىء المفترض » و« الحرية » و« الديمقراطية » . وترتيباً على ذلك ، فإذا كان معنى القوة يعتمد على معنى المصالح ، فلابد لنا من الاتفاق حول نظرية تتعلق بالمصالح البشرية قبل أن نستطيع أن نحقق اتفاقاً حول ما إذا كان بيل يمارس القوة حيال ابنه ، أو ما إذا كان صانعو القانون يمارسون قوة بإزاء راكبى الدراجات البخارية . والنظريات المتعلقة بالمصالح الإنسانية هى من أكثر النظريات إثارة للجدل فى ميدان الفلسفة ، أو علم السياسة ، أو النظرية الاجتماعية .

---

(٧) يتضح قدر الاعتماد على النظرية من بروز قضيتين فى السياسات الأمريكية : هل الجنين له مصالح تجعله مستحقًا للحماية ، ومتى تبدأ مصالحه هذه فى الظهور ، وماهى الحقوق التى تُوَلِّد هذه المصالح إذا كان له حقوق أصلاً ؟ هل للحيوانات مصالح ، ومن ثم حقوق تتعلق بحماية هذه المصالح ؟ أيًا كانت الإجابة التى يقدمها أى منا ، فإن إجاباتنا تعتمد إلى حد كبير على نظرية للمصالح هى موضع جدل واسع .

وحتى بالنسبة للحالات التى قد يبدو للوهلة الأولى أنه من السهل الوصول إلى قرار بخصوصها ، قد تظهر صعوبة كبيرة عند التعمق فيها . إذا نظرنا فى حالة عمال المناجم فى أبالاتشيا التى ذكرناها قبلاً ، وبافتراض أن الوصف الذى قدمناه يتسم بقدر معقول من الدقة ، فمن ذا الذى يستطيع أن يجادل فى أنه حتى عام ١٩٣٣ نجح مُلاّك المناجم ، عادة من خلال توحيد جهودهم مع الدولة والموظفين الفيدراليين ، فى استخدام قوتهم بإزاء عمال المناجم وغيرهم لمنع هؤلاء العمال من الحصول على اعتراف بنقابة عمال مناجم الفحم . ولكن حتى نستطيع الحكم على ما إذا كان قيام هذه النقابة هو فى مصلحة العمال ، أو على ما إذا كان منعها فى مصلحة الملاّك ، سنكون فى حاجة إلى نظرية للمصالح ، قصيرة المدى وطويلة المدى أيضاً . وأنا أتفق مع آخرين كثيرين فى تبنى نظرية (بالرغم من كونها فضفاضة) تمكننى من استنتاج أن النقابة كانت فى مصلحة عمال المناجم وربما - فى المدى الطويل - فى مصلحة الملاّك أيضاً . ولكن هذه النظرية تثير جدلاً واسعاً . أما من يتمسك بحرفية النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، فقد يصل إلى نتيجة مؤداها أنه إذا تم فرض قيود على حرية التنافس فى سوق العمل ، فإن النقابات تعد بالفعل ضارة للمصالح الطويلة المدى لأصحاب العمل وللعمال وللمستهلكين . مرة أخرى ، نحن لسنا فى حاجة إلى الوصول هنا إلى قرار بخصوص هذه القضية ، ذلك لأن هدف المثال هو فقط إظهار مدى اعتماد مفهوم « المصالح » على افتراضات نظرية مثيرة للجدل . وكنتيجة لذلك ، فلو أننا قمنا بتضمين فكرة المصالح فى مفهوم القوة ، فسوف نضمن بالتأكيد أن يكون وصفنا للقوة - باستثناء الحالات المخففة جدًّا - مثيراً للجدل بصورة عميقة .

مزايا التفرقة بين القوة والمصالح

بدلاً من هذا ، لو أننا جعلنا المصطلحين غير معتمدين فى تعريفهما على بعضهما البعض ، **فإنه سيظل فى إمكاننا أن نقول عن القوة والمصالح أى شىء نريد قوله** . يمكننا أن نقول على سبيل المثال ، إن « أ » يمارس قوة على « ب » بطريقة لاتتطابق مع مصالح « ب » ، أو نستطيع أن نقول إن قوة « أ » على « ب » تخدم مصالح « أ » . ولكن لكى ندعم هذه التأكيدات سنكون فى حاجة إلى : (١) أن نصف العلاقة (القوة ، النفوذ ، السلطة ... الخ) بين « أ » و« ب » ، و(٢) أن نحدد نظرية للمصالح تنطبق على « أ » أو « ب » أو كليهما .

ومن ثم فإن محاولة تعريف **القوة** عن طريق ربطها **بالمصلحة** سوف تحوى كل المشاكل المرتبطة ، ليس بمفهوم معقد واحد ، ولكن بمفهومين من أكثر المفاهيم

إثارة للمشاكل[٨] . وهذا الحل يعقد دون داع مشكلة تحليل القوة ودراستها . أما الحل الأسهل (ولكنه ليس سهلاً فى ذاته) فهو أن نعرِّف المصطلحين بصورة مستقلة عن بعضهما البعض . وهكذا ، ودون أن نقصر فكرة القوة على الحالات التى تتضمن مصالح مالكى القوة (مارش) أو الخاضعين لقوتهم (ليوكس) ، فإن المرء قد يصل فى بعض الحالات إلى نتيجة مؤداها أن « أ » يوظف فى الواقع قوته على « ب » بطريقة مناقضة لمصالح « ب » (ليوكس) أو معضدة لمصالح « أ » (مارش) .

على أى النتائج ؟

باعتبار وجهة النظر التى تعترض على تضمين « المصالح » فى مفهوم القوة ، فقد نجد أنه من الأوفق أن نُعرِّف القوة (وربما غيرها من مصطلحات النفوذ) ، بأن نقول مثلاً إنها قدرة « أ » على استخراج نتائج متوافقة مع تفضيلات « أ » أو رغباته[٩] . وبالرغم من أن تحديد معنى « تفضيلات » و« رغبات » لايخلو من صعوبة ، إلا أن معناهما بالتأكيد أقل اعتماداً من « المصالح » على افتراضات نظرية مثيرة للجدل[١٠] .

ولكن عند تعريفنا لمصطلحات النفوذ ، يثور السؤال : ماهى النتائج التى سوف نعتبر أنها ذات علاقة بموضوعنا ؟ وبصفة خاصة ، هل سوف ندخل الطبيعة ؟ ففى لغة التعامل اليومى دائماً ما نتكلم عن القوة تجاه الطبيعة ، والتحكم فى قوى الطبيعة ، والقوة تجاه الحيوانات ،... وهكذا .[١١] ولكن فى التحليل السياسى فإن

---

(٨) وصف مارش فى "Preferences, Power, and Democracy" بعضاً من الصعوبات التى نواجهها عند تحديد المصالح ، وإن كان قد ركز بالأساس على الصعوبات التى تظهر عند قياس المصالح ، وعند القيام بمقارنات بين الأفراد . بالإضافة إلى هذا ، ومع إيراد استثناءات قليلة مثل الموضحة فى الاقتباس المذكور عالياً ، فإنه استخدم بوضوح تام مصطلحى « المصالح » و « التفضيلات » بطريقة تبادلية . والواقع أن المشكلة التى يهتم بها فى مقالته – وهى مشكلة تفسير المساواة السياسية – يمكن أن تظهر فى كلتا الحالتين .

(٩) القوة السلبية (أو النفوذ السلبى) ستكون إذن هى القدرة على إحداث نتائج لا تتوافق مع تفضيلات أو رغبات الفاعل .

(١٠) الاعتراضات على استخدامهما فى تعريف القوة لاتتبنى كثيرا على أنهما يتسمان بالغموض أو أنه من الصعب تحديدهما ، ولكن على أساس أنهما مثل الأذواق وعلى خلاف المصالح ، يعتبران شديدى الاتسام بالذاتية إلى درجة تجعلهما خاضعين لاستغلال الآخرين ، وأنه إذا كان هذا هو الوضع ، فإن الاستغلال لابد أن يصبح جزءاً من وصف توزيع القوة (على الأذواق ، التفضيلات والرغبات وغيرها) .

(١١) والقوة والتحكم أو التأثير فى القوى فوق الطبيعة .

المصطلح عادة مايستخدم بصورة أضيق للإشارة إلى النتائج التى تتعلق بتحركات الأشخاص .

وبالتالى ، فإنه فى الجزء المتبقى من الكتاب ، سوف تشير مصطلحات النفوذ إلى التحكم الاجتماعى وليس التحكم فى الطبيعة . ومن ثم يمكننا أن نصيغ تعريفنا على الوجه التالى (مستخدمين « النفوذ » كمثال يصدق على كل المصطلحات المنتمية إلى نفس العائلة) : النفوذ هو علاقة بين فاعلين حيث تؤثر احتياجات أو رغبات أو تفضيلات ، أو نوايا فاعل أو أكثر ، على تصرفات أو نوازع التصرف لدى فاعل آخر أو أكثر(١٢) .

ما هو المقصود بتعبير « نفوذ أكبر » ؟

بالرغم من أن التعريف السببى على النمط السابق يبدو مناسباً للمحللين السياسيين ، فإنه مازال يتركنا فى مواجهة مشكلة عميقة . فعند وصف النفوذ ومثله من المصطلحات ، عادة مانقول إن فاعلاً ما لديه نفوذ **أكبر** من الآخر . ولكن القدرة على أن نقول « أكبر » توحى بأننا قد قمنا بمقارنة شيئين أو أكثر ، ووجدنا أن واحداً منهما أكبر من الآخر بالنظر إلى صفة ما . ولكن كيف نستطيع أن **نقيس** القوة أو النفوذ أو غيرهما(١٣) ؟ وما الذى نقصده عندما نقول إن رئيس الولايات المتحدة لديه **قدر** كبير من القوة ؟ إذا لم نستطع أن نقيس القوة بطريقة مرضية ، فلن نكون قادرين على وصف النفوذ **النسبى** الذى يتمتع به الفاعلون المختلفون فى النظام السياسى ، أو وصف النفوذ الذى يمارسه نفس الفاعل فى أوقات أو ظروف مختلفة . أو فلنحاول صياغة المشكلة بطريقة أخرى ، كيف نستطيع أن نصف **توزيع** النفوذ فى نظام ما ، وكيف نستطيع أن نصف التغيرات فى توزيع النفوذ التى تحدث بمرور الوقت وذلك باستخدام أفضل الطرق الممكنة ؟

---

(١٢) هذا هو بالأساس تلخيص لتعريف ناجل فى *Analysis of Power* .

(١٣) القياس لايتطلب بالضرورة مقياس *بينى* ، وهو أقوى أشكال القياس . فالوحدات على المقياس البينى يفترض أنها متساوية . والأمثلة على ذلك : القدم والمتر لقياس المسافة ، والنقود لقياس الأسعار والدخول والثروة .. الخ . وهناك مقياس آخر مفيد جدًا ، ولكنه أضعف ، وهو المقياس *الترتيبى* ، والذى لاتكون الوحدات عليه متساوية بالضرورة ولكنها ترتب وفقاً لرتب : أكبر من ، يساوى ، أو أصغر من وحدات أخرى . والأمثلة على ذلك : تقديرات المواد الدراسية ، درجات مقياس الذكاء ، صلابة المواد ، قياسات الألم النسبية .. الخ . والمقياس الترتيبى الذى يمكن الاعتماد عليه لمقارنة التأثير فى محيط ومجال محددين يعتبر مفيدًا جدًا ، بل إنه قد يكون أفضل مايمكننا توقعه . وإذا كان هذا هو الحال ، فلن يكون هناك معنى إطلاقاً لأن نقول إن « أ » لديه تأثير أكثر مرتين من « ب » (على « ج » بالنظر إلى « س ») . وبالرغم من هذا ، فإن المناقشات حول النفوذ والقوة أحياناً ماتعطى انطباعاً بأنه يمكن قياسهما بمقياس بينى .

واستخدامنا القياس قد يكون مفيداً هنا . فرجال الاقتصاد ، أو المسئولون عن تعداد السكان ، أو صانعو السياسة عادة مايريدون معرفة كيف يتوزع الدخل والثروة في الدولة ، وما مدى اتساع فجوة عدم المساواة فى الدخول والثروات بين المواطنين الأمريكيين ، وماهو أثر الضرائب على توزيع الدخول ؟ وهل تتناقص الفجوة بين دخول العمال البيض والعمال السود ؟ وهل تتناقص الفجوة فى قوة العمل بين الذكور والإناث ؟ وإحدى الميزات الكبرى التى يتمتع بها رجال الاقتصاد عند قياس كم الدخول للأفراد المختلفين هى وجود النقود كوسيلة للتبادل . وبالرغم من أن النقود ليست مقياساً دقيقاً لكل شيء نعتبره دخلاً ، فلأغراض عدة نجد أن الذى نهتم حقيقة بمعرفته هو الدخل الذى يتخذ شكل النقود . أيضاً فإن النقود تعتبر مؤشراً مرضياً ، وإن لم يكن مثاليًا ، على الثروة . و بالتالى ، ورغم عدم كمال النقود كأداة قياس ، فإنها مفيدة جدًا لوصف توزيع الدخل أو الثروة .

ولكن كيف يمكننا أن نقيس حجم نفوذ الفاعلين المختلفين فى نظام ما ؟ أى كيف نقيس توزيع النفوذ ؟

كما ذكرت قبلاً ، فإن أى عبارة تتعلق بالنفوذ لاتشير بوضوح إلى المجال (ممارسة النفوذ على مَن مِن الأشخاص ؟) والمحيط (بخصوص أية قضايا ؟) لاتعدو أن تكون عبارة لامعنى لها . ولكن كيف يمكننا أن نقارن حجم القوة الذى يملكه أشخاص مختلفون حتى بخصوص مجال ومحيط محددين ؟ وإذا كان النفوذ أحد أشكال السببية ، فإن حجم تأثير « أ » على نتيجة ما لابد وأن يساوى إذن حجم النتيجة (استجابة « ب ») التى سببتها رغبات « أ » . وبالرغم من أن هذا يعد نهجا مباشراً ، فلقد أهمله المنظّرون بسبب صعوبة قياس قدر النفوذ الممكن رده إلى سبب مفترض(١٤) . ولكن بالرغم من هذه الصعوبات ، فإن هذا النهج يُرشِّد الفكر والبحث لأنه يتمخض عن سؤال أساسى : إلى أى مدى تؤثر احتياجات ورغبات بعض

---

(١٤) كان هناك محاولات ، تفاوتت فى درجة نجاحها ، للتغلب على مشكلة القياس . والحل الذى قدمه ناجل تطلب استخدام تكنيك إحصائى يعرف باسم « تحليل المسار » ، وهو الذى يفترض أن المتغيرات يتم قياسها بمقياس بينى . انظر : Nagel, *Analysis of Power*, pp. 55 ff. ولكن ، وكما أشار ناجل ، فإن « مدى ملائمة تحليل المسار للبيانات الترتيبية معضلة كبرى لم تحسم بعد ..» (ص ٢٧) . ولقد حاول أن يحسم العديد من الصعوبات فى مقالة متأخرة (« تطورات حديثة فى قياس القوة » ، والتى قدمها فى اجتماع الجمعية الدولية للعلوم السياسية فى موسكو ، ١٩٧٩) ، ولقد أعاد تأكيد إيمانه حديثاً « بأننا يمكننا أن نلاحظ ونقيس القوة فى أكثر من موقف ، وأنه يمكننا أن نطور (ولقد طورنا بالفعل إلى حد ما) نماذج ونظريات تشرح ما نلاحظه » . انظر : ("The Marriage of Normative Values and Empirical Concepts" in *Power, Inequality, and Democratic Politics*, p.77) .

الفاعلين على تحركات وميول الآخرين ؟ وبغض النظر عن الأساليب التى قد يستخدمها المرء للوصول إلى إجابة عن هذا السؤال ، فإنه لو تم إدراك القوة بوصفها نوعاً من السببية ، فإن هذا بالتأكيد هو السؤال الذى يجب طرحه .

وحتى لو أمكننا استخدام مقياس كمى لتقدير مدى نفوذ فاعل ما داخل محيط ومجال محددين ، فسوف نظل مُواجَهين بمشكلة تجميع حجم النفوذ الذى يمارسه فاعل ما فى محيطات ومجالات مختلفة ، لكى نصل إلى إجمالى النفوذ الذى يتمتع به . فكيف نستطيع أن نحدد ، على سبيل المثال ، ما إذا كان الرئيس فى الإجمال ، أكثر قوة من الكونجرس ؟

هذه الصعوبة يمكن صياغتها بالطريقة التالية : لايبدو أنه توجد أية وسيلة موضوعية مرضية لتقدير وزن المحيطات والمجالات . فالمحيطات قد تتنوع بشدة فتتراوح بين السياسة الخارجية ، والضرائب ، ولجنة الاعتمادات ، والرأى العام ، والانتخابات ... وهكذا . أما المجالات فقد تتراوح من جمع وفير من الناخبين إلى شخص واحد فقط ، ولكنه قد يكون رئيس لجنة قوية من لجان الكونجرس . فإذا كانت أليس تستطيع أن تستقطب ١٠٠٠٠ صوت فى الانتخابات ، فى حين أن بيل يستطيع أن يقنع رئيس لجنة الاعتمادات ليساند اقتراحاً ما تقدم به ، فمن منهما يتمتع بنفوذ أكبر ، أليس أم بيل ؟ قد يبدو من المنطقى أن نقول إن أليس تملك نفوذاً إجماليا أكبر من بيل ، ولكن ذلك يكون صحيحاً فقط إذا كان نفوذ أليس مساوياً لنفوذ بيل فى كل المحيطات والمجالات ، وأكبر منه فى محيط ومجال واحد على الأقل . ولكن ، وكما يوحى مثالنا ، فإن الحياة فى الواقع لاتوجد بها مواقف بهذه الدقة .

وبالرغم من محاولتنا تخصيص أوزان للمناطق المختلفة ، فإن الأوزان سوف تكون تحكمية بالتأكيد . فإذا أعطيت المدارس وزن = ١ ، فما هو الوزن الذى لابد وأن تعطيه للترشيح السياسى : - ٢ ، ٥ ، ١/٢ ؟ والآن ، لاتوجد لدينا طريقة واحدة مُثلى لحل مشاكل المقارنة عندما يكون لدى الفاعلين أحجام مختلفة من النفوذ فيما يتعلق بالمحيطات والمجالات المختلفة .

ملاحظة ووصف النفوذ : خلاصة

فى ضوء الصعوبات فى تفسير مصطلحات النفوذ ، فإنك قد تبدأ فى التساؤل عن كيفية الوصول إلى وصفٍ مرضٍ لعلاقات القوة . والإجابة هى أن الأفكار التى تم عرضها هنا يمكن توظيفها كمرشد للملاحظة والتحليل ، فهى تشكّل معايير لا تنطبق بشكل كامل إلا نادراً ، ويكون انطباقها عادة بصورة أقل كمالاً .

وأنبغ المراقبين السياسيين مازالوا يطرحون ذات الأسئلة التى تضمنها تحليلنا حتى الآن . فمثلاً قد يتساءلون : أى الأشخاص أو الجماعات يملكون النفوذ الأكبر فيما يتعلق بالسياسات الضريبية التى يفرضها الكونجرس ؟ أو من يقوم بطرح المقترحات ابتداء ؟ أو من يعمل على كسب الآخرين لصف هذه المقترحات وللدفاع عنها فى مواجهة التيارات المعارضة ، أو للاعتراض على مقترحات الآخرين أو لتحويل هذه المقترحات إلى أن تصبح قضايا جانبية ؟ لماذا لاتتطور بعض المسائل مطلقاً لتصبح قضية عامة ؟

وبسبب الصعوبات القائمة فى سبيل إيجاد مقاييس كمية قادرة على التعبير الكافى عن ثراء المعانى المتضمنة فى علاقات القوة والنفوذ ، فإن أشمل الأوصاف عن علاقات القوة فى الواقع نادراً ماتكون ، أو عادة ما لا تكون كمية بصورة مطلقة . حتى أكثر التحاليل الكمية دقة تحتاج إلى تفسيرات كيفية تدعمها حتى يمكنها أن تضمن التحليل معنى مقنعاً . ولكن الوضع الأكثر شيوعاً هو أن التحليل الكمى يعد إضافة مفيدة – وأحيانا لايمكن التغاضى عنها – للصياغات الكيفية ، رغم أنه لايحل محلها . وقد يبدو مثيراً للأذهان أن نعرف أن تعقيدات علاقات القوة تبرز على أفضل وجه فى القصص الخيالى . ولكن بوصولنا إلى هذه المرحلة من التحليل ، وبعد كل ماذكرناه ، فإن هذه النتيجة لاينبغى أن تصدمنا أو تفاجئنا .

الفصل الرابع

شرح وتقييم النفوذ

فى الفصلين السابقين استعرضنا المسألة المتعلقة بتفسير **معنى** النفوذ **ووصفه** ، مفترضين أننا نستطيع أن نتوصل إلى وصف شاف لنظام ما من أنظمة علاقات النفوذ . ولكن كيف يمكننا أن **نشرح** ما توصلنا إليه ؟ وكيف يمكننا أن نقدر أو **نقيم** النظام الذى وصفناه وشرحناه ؟

شرح الاختلافات فى النفوذ

بصفة عامة ، يمكننا أن نرجع الاختلافات فى حجم النفوذ الذى يمارسه الأشخاص إلى ثلاثة عوامل تفسيرية أساسية :

(١) الاختلافات فى توزيع الموارد السياسية . والمورد السياسى هو أداة يستطيع الشخص أن يستخدمها ليؤثر على سلوك الأشخاص الآخرين . ومن ثم ، فإن الموارد السياسية تشمل النقود ، المعلومات ، الطعام ،التهديد باستخدام العنف ، الوظائف ، الصداقات ، المستوى الاجتماعى ، حق صنع القوانين ، أصوات الناخبين ، ومجموعة أخرى كبيرة ومنوعة من مثل هذه الأشياء .

(٢) التباين فى المهارات والكفاءات التى يستخدم بها الأفراد مواردهم السياسية . والاختلافات فى المهارات السياسية تنبع بدورها من التباين فى المواهب والفرص والحوافز لتعلم وممارسة المهارات السياسية .

(٣) التباين فى مدى استخدام الأفراد مواردهم لأغراض سياسية . فمن بين فردين متساويين فى الثروة قد نجد واحداً يستخدم ثروته ليحصل على النفوذ ، فى حين أن الآخر قد يستخدم ثروته لتحقيق النجاح فى العمل . هذا التباين يمكن إرجاعه إلى اختلافات فى الدوافع تنبع من تباين المواهب والخبرات .

شبكة الأسباب

من ثم ، فإنه يمكن توضيح بعض الحلقات الأساسية فى شبكة السببية من خلال الشكل (٤ - ١) . هذه الحلقات ماهى إلا جزء من شبكة السببية . فهناك روابط أخرى تشع بلا حدود بعيداً عن بؤرة التركيز هذه . ويماثل تحليل النفوذ أى تحليل سببى آخر . فكيف يمكننا تفسير أسباب اندلاع حريق فى غابة معينة ؟ إذا توصلنا إلى أن هذا الحريق سبّبه بعض المترددين على أحد المخيمات فى الغابة ، فلماذا أحدثوه ؟ هل أشعلوه عمداً ؟ ولو كان هذا صحيحاً ، فلماذا أرادوا أن يشعلوا النار فى الغابة ؟ وإذا لم يكونوا قد أشعلوا الحريق عمداً ، فكيف نفسر إهمالهم الذى تسبب فيه ؟ ثم ماذا عن الأسباب الأخرى للحريق ؟ هل كانت أشجار الغابة جافة على غير العادة ؟ لو كان هذا هو الوضع فعلاً ، فلماذا حدث ذلك ؟ ثم هل سنحاول أيضا أن نشرح حالة المناخ وقتها ؟ هل من الممكن أن يكون هذا المناخ نتاجاً لدورة بعيدة المدى ؟ ولماذا لم تحاول إدارة الغابة منع إقامة مخيمات أثناء فترة الجفاف هذه ؟

وتعتمد الحلقات التى نركز انتباهنا عليها عند تقديم أى شرح سببى على أهدافنا واهتماماتنا . ربما نكون راغبين فى إدراك لماذا يتسم المترددون على المخيم بالإهمال فيما يتعلق بالحرائق ، بأمل إيجاد برنامج للتوعية وتوفير التعليمات للعامة قد يكون مفيداً فى مثل هذه الحالات . أو قد نكون راغبين فى التوصل إلى تحديد كيف يمكن لإدارة الغابة أن تمنع الحرائق . أو قد نكون راغبين فى أن تؤخذ فى الاعتبار إمكانية تغيير الطقس خلال فترات الجفاف عن طريق تخصيب السحاب . وإذا كان التحليل الكامل يتطلب أن نُرجِع كل احتمال إلى أسبابه ، ومع وجود شبكة واسعة وغير محددة من الأسباب ، فإن التحليل الكامل لحرائق الغابات سيكون مستحيلاً .

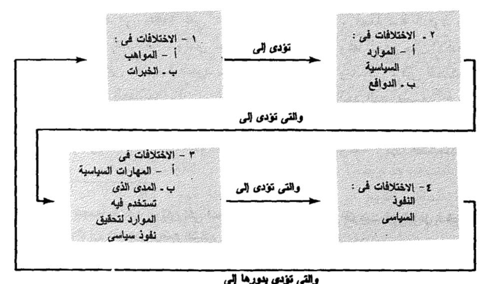
وهذا هو الوضع أيضا بالنسبة لتحليل النفوذ . فأين نريد لاستقصائنا أن ينتهى ، إنما يتوقف على اهتماماتنا . فعلى سبيل المثال ، فإننا إذا أردنا أن نشرح لماذا يتخذ بعض صانعى القرارات ، مثل الرئيس ، القرارات التى يصدرونها ، فعلينا أن نختبر تأثيرات :

قيمهم وتوجهاتهم وتوقعاتهم ومعلوماتهم الحالية .

توجهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم وأيديولوجياتهم وبناء شخصياتهم ونوازعهم السابقة الأكثر تأصلاً .

قيم وتوجهات وتوقعات ومعلومات ومعتقدات وأيديولوجيات وشخصيات الآخرين الذين ترتبط تصرفاتهم بطريقة ما بالقرار .
عملية الاختيار أو التجنيد أو الدخول التى وصل بها صانعو القرار إلى مناصبهم .
قواعد صنع القرار التى يتبعونها ، البنى السياسية ، النظام الدستورى .
مؤسسات المجتمع الأخرى – البنى الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والتعليمية التى تقوم بتخصيص الموارد الرئيسية .
الثقافة السائدة ، خاصة الثقافة السياسية .
الأحداث التاريخية التى تركت آثارها على الثقافة والمؤسسات والبنى .. وهكذا .

وسوف يسعى أى شرح كامل لعلاقات النفوذ فى نظام سياسى ما بلاشك إلى وصف وشرح الآثار التى يمكن إرجاعها إلى كل هذه الحلقات فى سلسلة السببية الاجتماعية ، وغيرها كذلك . ولكن تلك مهمة مرهقة إلى حد يجعلها تصلح لأن تشكّل برنامجاً تنشغل به كافة العلوم الاجتماعية لأجيال عدة قادمة . أما فى الوقت الحالى ، فإن المهم هو أن يحدد المرء الحلقات فى السلسلة التى يعكف على دراستها . ويظهر قدر كبير من الخلط والجدل عندما يركز المحللون على حلقات مختلفة فى سلسلة القوة والسببية دون تحديد واضح للآثار التى يرغبون فى شرحها .



الشكل (٤ – ١) : بعض العوامل المفسرة للاختلافات فى النفوذ السياسى

الاحتمالات والحدود

السهم السفلى فى شكل (٤ – ١) يمثل إحدى خصائص النفوذ الهامة جدًا :
النفوذ يمكن أن يستخدم من أجل اكتساب نفوذ أكثر .

وتوظيف النفوذ بغرض الحصول على مزيد من النفوذ هو بالتأكيد واحد من المواضيع الأساسية فى تاريخ البشرية . تخيل مجموعة من الناس الذين يعيشون ، بسبب مواهبهم وخبراتهم (١ فى الشكل ٤ – ١) ، فى حالة مساواة إلى حد كبير فيما يتعلق بالموارد السياسية (٢ أ) . ولكن بسبب الاختلافات فى الحوافز والدوافع (٢ ب) وكذلك فيما يتعلق بالمدى الذى يستطيعون الوصول إليه عند توظيف مهاراتهم السياسية ، وعند استخدام مواردهم من أجل الحصول على النفوذ (٣ أ وب) ، فإن شخصاً واحداً فقط منهم [١] يحصل على النفوذ (٤) ، ثم يستخدمه بعد ذلك لاكتساب موارد أكثر (١) ، ومن ثم نفوذ أكثر (٢ ، ٣ ، ٤) ، ثم موارد سياسية أكثر .... وهكذا دواليك . ومثلما يقول المهندسون ، فإننا نواجه هنا مثالا لنظام الانطلاق بسرعة فائقة بلا قيود . ويؤدى هذا إلى نظام سياسى يتملك شخص واحد فيه قوة كاملة وتامة على الآخرين الذين سيضحون بدورهم معدومى القوة تماماً وبالكامل . ودعنا نشر إلى هذا النظام بوصفه نظام السيطرة التامة على الرعية من قِبل حاكم منفرد . لكن الأمثلة التى أوردناها فى الفصل الثالث تشير إلى أن الأنظمة التى تتضمن سيطرة تامة هى أنظمة نادرة للغاية ، أو أنها لاتوجد فى الواقع على الإطلاق . فلماذا لايؤدى المبدأ القائل بأن النفوذ يمكن استخدامه لاكتساب نفوذ أكثر إلى قيام أنظمة السيطرة التامة ؟

السبب نجده فى حقيقة هى غاية فى البساطة[٢] . فممارسة النفوذ تتطلب الإنفاق من الموارد السياسية . ولكن الموارد محدودة ، أو وفقاً للغة رجال الاقتصاد ، نادرة . ومن ثم ، فإن ممارسة النفوذ تكون مسألة مكلفة . وبالتالى ، فإن الحاكم الذى يتمتع ولو بقدر من العقلانية ، لن يستنفد من موارده إلى الحد الذى تضحى فيه قيمة المكاسب التى يتوقع أن يحصل عليها أقل مما ينفق . ومن ثم ، يمكن تعريف **قيمة النفوذ** بوصفها زيادة المكاسب المتوقعة على التكاليف المتوقعة . فإذا أصبحت تكلفة

---

(١) أو فاعلاً مجمعاً بالتأكيد . ولكن لكى أعطى مثالاً محسوساً ، فقد افترضت أن الفاعل شخص وأنه ذَكر ، حيث إن هذا هو الوضع الشائع على مدار التاريخ .

(٢) من أجل معالجة مطولة للموضوع راجع للمؤلف :
Dilemmas of Pluralist Democracy, Autonomy vs. Control (New Haven, Conn. : Yale University Press, 1982) والتى تم اقتباس االفقرات التالية منها(.pp. 33 ff)

ممارسة النفوذ على الآخرين فى مجال ومحيط محددين تزيد على المكاسب التى يحصل عليها الحاكم الساعى إلى تحقيق النفوذ ، فإن النفوذ الفعال فى هذا المجال لن يصبح له قيمة بالنسبة للحاكم . فالحاكم الرشيد (أو حتى ذو الحكمة المحدودة) سوف يخصص موارده ويوزعها على أهدافه المبتغاة بطريقة تُعظِّم من صافى الفائدة التى يتوقع الحصول عليها . أما حينما تتعدى تكاليف النفوذ الفوائد المتوقعة ، فسوف يعمد الحاكم العاقل إلى تخفيض هذه التكاليف من خلال التخلى عن بعض التصرفات أو المواضيع التى يدرك أنه لايمكنه التحكم فيها ، أو سيكون عليه أن يتقبل مستوى أعلى من ضَعف تأثير نفوذه أو التنبؤ بتأثير هذا النفوذ على الآخرين .

أما هؤلاء الخاضعون للسيطرة ، فإنهم يسعون إلى تعظيم تكاليف السيطرة عليهم ، ومن ثم يخفضون قيمة السيطرة للحاكم . وهناك العديد من العوامل التى قد تمكنهم من القيام بهذا . بداية ، لقد رأينا فى الفصل الثانى أن الرعايا مهما كانت درجة ضعفهم ، عادة مايكونون قادرين على امتلاك بعض الموارد ، وأحياناً مايتعاونون ويوحدون مواردهم ليزيدوا من النفقات التى يتكبدها الحاكم للسيطرة عليهم . ثم إن الحكام ، بسبب الحدود المضمنة فى الوقت والمهارات والموارد التى يملكها أى شخص منفردا ، يكونون فى حاجة إلى تعضيد الآخرين ودعمهم ، ويبرز هذا خاصة فى النظم الكبيرة . فالحكام يحتاجون دائماً إلى القادة العسكريين على سبيل المثال ، وهؤلاء سوف يرأسون مؤسسة عسكرية . ومن ثم ، فإنه باستثناء الوضع فى الأنظمة الصغيرة جدًّا ، فإن « الحاكم » عادة مايكون جماعة أو ائتلافاً أو طبقة ، أو تجمعاً من أى نوع آخر . ولكن الجماعات الحاكمة نادراً ماتستمر موحدة ، فسرعان ماتظهر الانشقاقات ، وتبدأ الزمر المختلفة فى التنافس من أجل القوة . فإذا كان بعض الرعايا يملكون موارد معينة يمكن أن تُستغل فى المعركة من أجل القوة والنفوذ - موارد مثل القدرة على القتال والرغبة فيه - فإن المساعدة التى يقدمها هؤلاء الرعايا ستكون حاسمة فى إحراز زمرة ما للنصر على الزمر الأخرى .

وبالرغم من أن هذه الخلاصة الموجزة تبسط العملية بشكل مخل ، إلا أن المرء يستطيع أن يورد عدداً لانهائيًّا من النماذج التاريخية التى تظهر كيف أن المنتمين إلى جماعة أضعف قد وحدوا مواردهم ، ورفعوا من نفقات التحكم فيهم ، وقضوا على سيطرة الحاكم عليهم فى مسائل مهمة بالنسبة لهم ، واكتسبوا قدراً من الذاتية السياسية ، وتمكنوا بفضل وضعهم التفاوضى من أن يوجدوا نظاماً من التحكم المتبادل يؤثر فيه الرعايا على الحاكم فى بعض الجوانب الهامة ، بالرغم من أن الحاكم يظل هو الفاعل المسيطر (وإن لم يعد المسيطر تماماً) فى النظام . مثل هذه الأنظمة عادة ماتنتهى إلى تبنى بعض الترتيبات المؤسسية التى تلقى قبولاً واسعاً ، خاصة من قِبل

الطبقة الحاكمة ، إلى درجة تجعل تغيير هذه الترتيبات دون تكلفة ، أمراً غير ممكن . وفى بعض الحالات ، قد تتطور الممارسات السياسية لتأخذ شكل دستور مكتوب أو غير مكتوب ، يكون ملزماً لكل من الحكام والرعايا على حد سواء . ومن ثم ، فإن إضفاء طابع مؤسسى قد يرفع تكلفة النفوذ ، ويخفض الموارد المتاحة للحاكم بدرجة حاسمة .

ورغم أن مثل هذه العوامل تنزع إلى منع السيطرة التامة من قِبل الحاكمين على المحكومين ، خاصة فى النظم الكبيرة ، إلا أنها لاتمنع بالضرورة ضخامة عدم المساواة فى القوة والنفوذ . فهذه العوامل لاتضمن بالتأكيد ، نفوذا متساويا للجميع بأى معنى من المعانى[٣] . كما أنها غير كافية لضمان قيام نظام ديمقراطى ، الذى هو فصيلة نادرة من النظم السياسية تتطلب شروطاً غير عادية لقيامها[٤] . ولكن هذه العوامل توضح لنا لماذا لاتقوم نظم السيطرة التامة على نطاق واسع إلا نادراً ، أو أنها لاتوجد بالمرة ، بالرغم من حقيقة أن النفوذ يمكن أن يستخدم لكسب نفوذ أكثر[٥] .

أشكال النفوذ

يستخدم الشرح السابق مصطلحاً آخر شائعاً من مصطلحات النفوذ رغم أنه غير معرَّف ، وهو السيطرة . وأعتقد أن الوقت قد حان لكى أقدم بعض التمييزات التى أجَلت التعرض لها .

إن كلمات مثل **النفوذ** ، **القوة** ، **السلطة** ، **التحكم** ، **السيطرة** تعنى أشياء مختلفة بالنسبة لمعظمنا . فأحد أعضاء الكونجرس عند وصفه لرئيس اللجنة التى يتقلد عضويتها قال : « لن أستخدم مصطلح **قوى** . أفضِّل مصطلح **صاحب نفوذ** . فهناك

---

(٣) للتعرف على صعوبة تحديد ماذا نقصد بالمساواة السياسية ، راجع : James G. March, "Preferences, Power and Democracy" in Ian Shapiro and Grant Reeher, eds., *Power, Inequality and Democratic Politics* (Boulder, Colo. and London : Westview Press, 1988) pp. 73-79

(٤) هذه الشروط تناقش فى الفصل الثامن .

(٥) تم ابتكار مصطلح الشمولية كاسم يدل على الأنظمة التى أحياناً ماتوصف بأنها تتضمن السيطرة التامة من قِبل الحكام . وبالتحديد تلك التى كانت موجودة فى الاتحاد السوفيتى ، ايطاليا الفاشية ، وألمانيا النازية . ولكن برغم قدر القوة الذى تمتع به ستالين أو موسولينى أو هتلر ، فلم يحقق أى منهم سيطرة تامة على كل الأفراد فى دولهم .

فرق »[٦] . وسوف يعانى الوصف السياسى والتفسير السياسى فقراً فى المعانى إذا ما أرغمنا على استخدام المعنى النوعى فقط لمصطلح **النفوذ** ، والذى أسسناه فى الفصل السابق . ذلك لأن الاختلافات فى معنى النفوذ تجعل الأمور مختلفة بالنسبة لنا .

وبالرغم من أن توضيح الاختلافات فى معنى النفوذ ، والتى يتضمنها الاستخدام الشائع للمصطلح ، يقع بالتأكيد خارج إطار هدفنا ، إلا أنى أود أن أؤكد بعضاً من أهم الاختلافات فى أشكال النفوذ .

التحكم

لقد استرعيت الانتباه فى الفصل السابق إلى التمييز بين النفوذ السلبى والنفوذ الإيجابى ، وقلت إننا نهتم عادة فى التحليل السياسى بالنفوذ الإيجابى . وتأكيداً على التمييز ، فإن النفوذ الإيجابى يشار إليه أحياناً بوصفه **تحكماً** .

الإقناع

الإقناع العقلانى : أحد أشكال النفوذ المرغوبة والكريمة يتم بواسطة الاتصال العقلانى . وهذا الشكل لممارسة النفوذ هو مجهود ناجح يقوم به « أ » ليمكن « ب » من الوصول إلى فهم للموقف « الحقيقى » من خلال توفير المعلومات الصحيحة[٧] . ويتفق الإقناع عن طريق الاتصال العقلانى (**الإقناع العقلانى**) مع المبدأ الأخلاقى الذى أوصى به كانط Kant ، ومؤداه أن المرء لابد وأن يتعامل مع أقرانه من البشر بوصفهم غايات فى ذواتهم وليس مطلقاً كوسائل فى سبيل الوصول إلى غاية . ومن هذا المنظور ، قد يعترض البعض على اعتبار الإقناع العقلانى مؤثراً بأى صورة من الصور . ولكن الواقع أنه مؤثر بالفعل ، ويمكن إيراد بعض النماذج لتوضيح ذلك .

---

(٦) مأخوذة من **John Manley, *The Politics of Finance: The Housc Committee on Ways and Means* (Boston : Little, Brown & Co., 1970), pp. 122-23.**

(٧) قريباً من مفهوم الإقناع العقلانى فكرتا « موقف المقالة المثالية » و « الأخلاق الاتصالية » ، اللذين وضعهما الفيلسوف والمنظِّر الاجتماعى يورجان هابرماس **Jurgen Habermas** . انظر مقالته : **"Towards A Theory of Communicative Competence," *Inquiry*, 13:4 (Winter 1970), pp. 360-75.**

وانظر معالجة موجزة ونقد فى : **William A . Galston, *Justice and the Human Good* (Chicago : University of Chicago Press, 1980), pp. 41-46.**

ولعرض أكثر تكاملاً انظر : **Thomas McCarthy, *the Critical Theory of Jürgen Habermas* (Cambridge : MIT Press, 1979), Chap. 4 pp. 272-357.**

فمثلاً يحذر الطبيب مريضه قائلاً : « إن لم تتوقف عن تدخين ثلاث علب سجائر فى اليوم فإنك تعرِّض نفسك لخطر الإصابة بسرطان الرئة ، كما أنك بذلك تضر بقلبك الضعيف » . ويسدى المحامى النصيحة لأحد عملائه فيقول : « وفقاً لتقديراتى فإنك لو أخذت هذه القضية إلى المحكمة فسوف تخسرها » . ويعتذر المهندس المعمارى قائلاً : « أنا آسف ، ولكنى قدَّرت النفقات التى سوف يحتاجها المنزل الذى تحلم به ، ووجدت أن تكلفته ستبلغ مثلى الرقم الذى قررت أنه الحد الأقصى لما يمكنك إنفاقه » . فى كل حالة من هذه الحالات ، لو استجاب العميل للبدائل المتاحة أمامه ، فى ضوء هذه المعلومات الجديدة ، فهذا يعنى أن الطبيب والمحامى والمهندس المعمارى قد تسببوا فى أن يقوم العميل بعمل شىء محدد ماكان ليقوم به . ولكن من منظور النفوذ ، فإن رغبات أصحاب المهن المتخصصين قد أثرت على تصرفات العملاء أو على نوازعهم للتصرف .

ولم يكن مصادفة أن الأمثلة التى اخترتها مأخوذة كلها من علاقات بين أصحاب المهن وعملائهم . فقانون أخلاقيات المهنة يفرض على أصحاب المهن فى تعاملهم مع العملاء أن ينقلوا إليهم المعلومات التى تعتبر صادقة ، وفقا لتقديرهم .

الإقناع الخداعى : الإقناع العقلانى يمثل الاتصال العقلانى فى أنقى صوره . ولكن هناك صور أخرى غير أمينة للاتصال لاتتضمن نقل المعلومات الصحيحة وحسب . فالإقناع يمكن أن يكون خداعاً مقصوداً . فى هذه الحالة يسعى « أ » إلى إقناع « ب » ليقوم بتصرف ما ليس عن طريق تزويده بالفهم الصحيح للبدائل المبنية على المعلومات الصحيحة ، ولكن عن طريق تشويه فهم « ب » لهذه البدائل . والإقناع الخداعى يوجد عندما يؤثر « أ » فى « ب » عن طريق الاتصال الذى يشوه أو يزيف أو يسقط ، عن عمد ، بعض جوانب الحقيقة التى يعرفها « أ » ، والتى إذا عرفها « ب » فسوف تؤثر جذرياً على قراره . ومعظم الإعلانات ماهى إلا شكل من أشكال الإقناع الخداعى .

وعلى خلاف الإقناع العقلانى ، فإن الإقناع الخداعى لايتوافق مع المبادىء الأخلاقية لكانط : ففى الإقناع الخداعى لايُعامل الناس كغايات ولكن كوسائل أو أدوات أو مواضيع . وبالرغم من أن الإقناع الخداعى عادة مايُعتقد أنه يحتل مكانة أخلاقية أدنى بكثير من الإقناع العقلانى ، إلا أنه كثيراً مانجد فى المعالجات الفلسفية والأيديولوجية أن الغايات الكبرى تستخدم كمبرر لتبنى وسائل شريرة . ومن ثم ، نجد أفلاطون يوصى باتباع الإقناع الخداعى كوسيلة تساعد على تحقيق جمهوريته الفاضلة .(٨) والواقع أن الحركات السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين

(٨) G. M. A. Grube, trans., *Plato's Republic* (Indianapolis : Basic Books, 1974) lines 414 d-415 d.

اتبعت أفلاطون وأخذت بنصيحته . فالرئيس السابق نيكسون ومستشاروه برروا مؤامرة « ووترجيت » على هذا الأساس .

الحوافز : عندما يرغب « أ » فى التحكم فى « ب » فيما يتعلق بنشاط ما ، فإنه عادة ما لا يعتبر كافياً أن يقوم « أ » بتوصيل معلومات - حقيقية أو زائفة - إلى « ب » تتعلق بالبدائل التى من المفترض أن « ب » يواجهها . فصاحب العمل الذى يحذر عماله قائلاً : « إذا أضربتم ، فسوف تفقدون مرتباتكم » يكون معبراً عن الواقع ، ولكن قد يختار العمال أن يضربوا بالرغم من هذا . وقد يحاول صاحب العمل أن يؤثر على فهم العمال عن طريق المراوغة فى قول الحقيقة ، أو حتى عن طريق التفوه بأكاذيب تامة : « انظروا ، إذا أضربتم ، فلن تحصلوا مطلقاً على أى وظيفة فى هذه الشركة » . وبالرغم من هذا قد لاينجح صاحب العمل مرة أخرى فى إقناع العمال الذين يعتقدون بأن مرتباتهم منخفضة جدًّا ، ومن ثم يضربون مع زملائهم مطالبين بمرتبات أعلى . وقد يفضل صاحب العمل أن يتجنب الإضراب كلية عن طريق التسليم بمطالب العمال فى رفع مرتباتهم ، ومن ثم يحفزهم على الاستمرار فى وظائفهم . وفى هذه الحالة فإن صاحب العمل يؤثر فى العمال عن طريق تغيير طبيعة البدائل ذاتها : فهو يضفى مزيداً من الجاذبية على بديل الاستمرار فى العمل إذا ما قورن ببديل الإضراب .

وعلى خلاف الإقناع العقلانى ، الذى يعتبر بصفة عامة وسيلة محمودة لممارسة النفوذ ، وعلى خلاف الإقناع الخداعى ، الذى هو مُدان على نطاق واسع (رغم أنه يمارس على نطاق واسع أيضاً) ، نجد أن ممارسة النفوذ عن طريق الإثابة ليس لها تقييم أخلاقى محدد سواء بالموافقة أو بالإدانة . وأنا أزعم أن كل امرىء تقريباً يعتبر أن الحوافز الإيجابية محمودة فى مواقف ، ومذمومة فى مواقف أخرى . فلكى تصدر حكماً متعلقاً بما إذا كان صاحب العمل محقًّا فى عرضه مرتبات أعلى على العمال حتى لا يضربوا ، وعما إذا كان العامل محقا فى قبول هذا العرض ، فإن هذا يتطلب تحليلاً عميقاً للموقف وأيضا منظوراً اجتماعياً سياسياً ، وفلسفة أو أيديولوجية سياسية تمدنا بأساس يمكننا من الوصول إلى حكم .

القوة : ولكن مع أشكال أخرى لممارسة النفوذ من خلال الحوافز ، فإن الاعتبارات الأخلاقية تصبح أكثر حدة ومباشرة . افترض مثلاً أن صاحب عمل قال : « الإضراب هو ضد عقد الشركة مع النقابة . لو أضربتم فسوف أحصل على إنذار قضائى لكم ، وسوف تسجنون فى ظرف أربع وعشرين ساعة » . ثم افترض أن هذه مقولة حقيقية . ففى حين أن صاحب العمل فى المثال السابق غيَّر ترتيب

تفضيلات العامل عن طريق إضافة بديل يتمثل فى حافز إيجابى ، فإن صاحب العمل فى المثال الحالى يغير من بديل قائم – الإضراب – عن طريق إضافة احتمال العقاب الصارم . إن ممارسة النفوذ من هذا النوع – أى عندما يتحقق الإذعان عن طريق خلق الاحتمال بإيقاع العقوبات الصارمة فى حالة عدم الإذعان – عادة مايسمى قوة (٩) .

ربما كان مثل هذا المفهوم للقوة هو الذى دار فى أذهان أعضاء إحدى لجان الكونجرس الذين أنكروا أن رئيس لجنتهم ، ويلبور ميلز Wilbur Mills ، يمارس « قوة » عليهم :

« قوة – هل تعنى نفوذاً ؟ بمعنى نفوذ ؟ أنا أوافق على هذا . هو رجل يعامل الآخرين باحترام . فهو يهتم بأحدث عضو قدر اهتمامه بأقدم عضو . وهذا هو السبب فى أنه « قوى » . سوف لا أستخدم مصطلح قوى ، فأنا أفضل مصطلح صاحب نفوذ . وهناك فرق . سوف أقارن بينه وبين ... كارل فينسون . كارل كان لديه قوة ولقد استخدمها ، ولم يتردد فى ذلك . أما ميلز فهو مختلف . فهو لديه نفوذ . ولا أعنى بالنفوذ هنا معنى المساومة . فالأمر ليس « افعل هذا من أجلى » ، فهو قادر دائماً على أن يجمع الناس ويوفق بينهم . وهو يملك قدراً كبيراً من الاحترام والنفوذ .(١٠)

ولكن ما يشكل بالتحديد خسارة أو حرماناً « صارماً » هو أمر تحكمى إلى حد ما . فالذى يعتبره الأفراد « صارماً » يختلف باختلاف الخبرات والثقافة والظروف الجسمانية ، وما إلى ذلك . وبالرغم من هذا ، فربما يعتبر كل الناس النفى والسجن والموت عقوبات صارمة . ومن ثم ، فإن أى شخص قادر على فرض هذه العقوبات

---

(٩) هذا يتفق مع تعريف هارولد لازويل وابراهام كابلان فى القوة والمجتمع :
Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, in *Power and Society* (New Haven : Yale University Press, 1950) : « *القرار* هو سياسة تتضمن عقوبات شديدة (حرمان) ... *القوة* هى مشاركة فى صنع القرارات ... والتهديد بإنزال العقوبات هو عادة مايميز القوة عن النفوذ . القوة هى حالة خاصة من حالات ممارسة النفوذ : فهى العملية التى مؤداها التأثير فى سياسات الآخرين عن طريق إما إيقاع حرمان فعلى صارم ، أو التهديد به كعقاب على عدم التواءم مع السياسات المستهدفة » . ويورد لازويل استخدام جون لوك للمصطلح فى « مقالتين عن الحكومة » ***Two Treatises of Government*** ، على سبيل المقارنة : « القوة السياسية اعتبرها إذن حق صنع القوانين التى تتضمن عقوبة الموت ، وبالتالى كل العقوبات الأدنى من ذلك » . ص ٧٤ – ٧٦ .

(١٠) يجب أن نذكر أن ماتلى فسر هذه الملاحظات على أساس أنها توحى بأنه يوجد فرق بين العلاقة فى اتجاه واحد (قوة) ، و« عملية إثارة تبادلية » (نفوذ) .

لابد أن يكون مهمًا . وبالتأكيد فإن ما يميز الدولة عن الأنظمة السياسية الأخرى ، هو مدى نجاحها فى التمسك بادعائها بأن لها الحق المطلق فى تحديد الظروف التى تضحى فيها العقوبات الصارمة المتضمنة لألم جسمانى أو حبس أو عقوبة شديدة أو الموت ، قابلة للتطبيق بصورة شرعية .

القسر : افترض أنه فى حالة الإضراب فإن كارسون رغب بشدة فى أن يستمر فى العمل لأن زوجته مريضة ، وعليه نفقات علاج باهظة ، وفواتيره غير المدفوعة ضخمة ، وهو على وشك أن يبيع سيارته ومنزله ليحصل على نقود - والنقابة ليس لديها بند فى الميزانية لدعم العمال المضربين . فى ظل هذه الظروف فإن تفضيلات كارسون من الأفضل إلى الأسوأ هى :

(١) أن يستمر فى العمل بنفس المرتب .
(٢) أن يترك العمل ويبحث عن وظيفة أخرى .
(٣) أن يشترك فى الاضراب .

ولكن دعنا نفترض أن نقابة العمال قد سيطرت عليها عناصر إجرامية تستخدم سلاح الاضراب لابتزاز الأموال من الشركات . ويهدد ألستون ، وهو أحد ممثلى النقابة ، قائلا : « كارسون ، إذا لم تشترك فى الإضراب ، وإذا ماحاولت أن تخترق صفوف العمال المتجمعين حول المبنى لتدخل إلى العمل فسوف نضربك حتى نكسر عظامك . ولاتتصور أنك تستطيع أن تتحايل علينا وتحصل على وظيفة أخرى . فإن أطفالك قد يصيبهم حادث وهم فى طريقهم إلى المدرسة . سوف تنضم إلى الإضراب - وإلا » . وبعد التفكير فى الأمر ، فإن كارسون سوف يشعر بأن بدائله الوحيدة أصبحت من الأفضل للأسوأ هى :

(١) أن يشترك فى الإضراب .
(٢) أن يستمر فى العمل.(ويجازف بأن يضرب ضرباً مبرحاً) .
(٣) أن يستقيل (ويُعرِّض أطفاله للإصابة) .

ومن وجهة نظره ، فإن كارسون يواجه معضلة حادة ، فإن كل الخيارات المتاحة له غير مُرْضية . وهو مجبر على القيام بما لايرغب فيه لأن البدائل المتبقية له كلها أكثر سوءاً . ولو حاول كارسون أن يشرح موقفه لقال : « أنا لا أريد أن أشارك فى الإضراب ولكنى مجبر على ذلك . فليس عندى أى خيار ، فإنهم يرغموننى على القيام بذلك » . وهذا الموقف يمكن أن يصفه فيلسوف بأن كارسون مُجْبَر قسراً .

وفى مثل هذه الحالة ، فإن العلاقة تتضمن شكلاً للقوة بالغ الشر ، لأن كل الخيارات المتاحة أمام كارسون تفضى إلى عقوبات صارمة . وبغض النظر عما يفعله كارسون ، فإن وضعه سيكون غاية فى السوء . فهو مجبر على أن يختار بديلاً مؤذياً له لأن كل البدائل الأخرى أسوأ . هذا هو القسر ، والمثال الكلاسيكى له هو : « نقودك أو حياتك » .

وكما أن ممارسة القوة هى شكل من أشكال النفوذ ، فإن القسر هو شكل من أشكال القوة . ولكن القوة لاتتضمن دائماً جانب القسر بالمعنى المحدد الذى سبق شرحه ، فإذا اقترنت الحوافز الإيجابية بالعقوبات الصارمة لإحداث التصرف المرغوب فيه ، فإن العلاقة هنا ستكون علاقة قوة ولكنها لن تكون علاقة قسر بالمعنى الحرفى .

الإجبار المادى : إن القوة والقسر لايتطلبان بالضرورة استخدام الإجبار المادى ، أو التهديد بذلك . ولكن ، بالرغم من أن الإجبار المادى هو شكل غير كفء من أشكال ممارسة النفوذ ، فإنه جدّ أخرق ومكلف بالنسبة لمعظم الأهداف ، إلا أنه عادة مايوجد فى علاقات القوة والقسر . فالطغاة قد يحكمون الناس بالخوف ، ولكنهم لايمكن أن يحكموهم بالإجبار فقط . فحتى الطاغية يحتاج إلى حراس وسجانين ومؤسسة عسكرية تدين له بالطاعة والولاء . والطاغية لايستطيع وحده أن يحصل على طاعة كل جندى وكل سجان وكل عسكرى عن طريق الاستخدام المباشر للإجبار .

والذى يجعل القسر مؤثراً ليس الاستخدام الفعلى للإجبار المادى ، ولكنه التهديد بانزال الأذى عن طريق استخدام الإجبار المادى فى حالة عدم الإذعان . وعادة ماينجح التهديد باستخدام الإجبار فى أن يجعل من القسر إما حافزاً وإما رادعاً للتصرف . أما الاستخدام الفعلى للإجبار ، فقد يفيد من حين لآخر لإضفاء مصداقية على التهديد . ولكن إذا كان التهديد يطبق فى كل حالة ، فإن القسر من خلال الإجبار يصبح غير ذى جدوى . فاللص يمكن أن يقتل ضحيته فيحولها من ضحية حية إلى ضحية ميتة ، ولكن الجثث لاتستطيع أن تتحرك لتفتح الخزانة . وإذا ماقامت القوى العظمى بتنفيذ التهديد بحرب نووية ، فقد لايضحى هناك أحياء على ظهر الأرض . ومن ثم ، فإن التوظيف الفعلى للإجبار المادى عادة مايدل على أن السياسة القائمة على التهديد باستخدام الإجبار قد فشلت .

السيطرة : أحياناً ما تصور النظم السياسية وكأنها تتكون فقط من علاقات « السيطرة » و « الإخضاع » . وبالرغم من أن هذين المصطلحين نادراً مايتم تعريفهما فى هذه الحالة بشكل دقيق ، فإن الكتّاب الذين يستخدمون مثل هذه المفاهيم

الوصفية كثيراً مايبدو أنهم يقصدون : (١) أن كل علاقات القوة هى علاقات قسرية بدرجة عالية ، (٢) أن كل الفاعلين إما أنهم يمارسون القوة ، وإما أنهم مجردون منها تماماً (حجم القوة هو واحد أو صفر ، كل شىء أو لاشىء) ، (٣) أن كل فرد هو إذن عضو إما فى الطبقة المسيطرة ، وإما فى الطبقة الخاضعة . وبالنظر إلى مجموعة الأسباب التى ناقشناها قبلاً ، فإن التفسيرات من هذا النوع مبسطة جدًا إلى درجة تجعلها غير قادرة على التعبير عن العلاقات المعقدة حتى فى الأنظمة السلطوية ، وتزداد عدم قدرتها هذه فى حالة النظم الأكثر ديمقراطية . وبسبب تبسيطها المخل هذا ، فإن التوصيفات التى تتبع هذا النمط من التفكير تبدو وكأنها قد فقدت بريقها لدى علماء الاجتماع ، ولكنها مازالت تلعب دوراً فى الكتابات الشعبية والصحفية والدعائية[١١] .

النفوذ الظاهر والضمنى

على مدار عدد من السنين السابقة على عام ١١٧٠ ، كان الملك هنرى الثانى غاضباً بشدة من توماس بيكيت رئيس أساقفة كانتربرى نتيجة لبعض أقواله وأفعاله . ففى أواخر ديسمبر من عام ١١٧٠ ، عبَّر الملك عن غضبه من توماس بيكيت مستخدماً عبارات قاسية إلى درجة أن فسرها أربعة من الفرسان على أنها بمثابة تعبير عن رغبة الملك فى أن يُقتل بيكيت ، ومن ثم ، قتلوه فى كاتدرائية كانتربرى بعد عيد ميلاد السيد المسيح بأربعة أيام . ومن القدْر الذى نعرفه نستطيع أن نحدد أن الملك لم يأمر بالفعل الفرسان بأن يقوموا بعملية القتل . كما أنه لا يمكننا أن نحدد بدقة ما إذا كان الملك قد أراد بالفعل أن يُقتل بيكيت ، أم أنه بدا فقط وكأنه يوحى بذلك فى إحدى فورات غضبه . محاولة الحكم على مدى مسئولية هنرى عن القتل لا تثير قضايا أخلاقية وحسب ، بل وتطرح مسائل أمبريقية أيضا (وهى التى سوف ينبنى عليها الحكم الأخلاقى) .

ومن الواضح أن هنرى قد أثر على الفرسان بصورة ما . وعلى الرغم من أنه لم يقم **ظاهرياً** بإحداث القتل ، فهل تسبب **ضمنياً** فى قتل الفرسان لبيكيت ؟ فلو كان راغباً فى قتل بيكيت ، وإذا كان الفرسان قد فسروا رغباته بطريقة سليمة وتصرفوا وفقاً لهذا ، فسنكون قادرين على القول بأن هنرى مارس نفوذاً ضمنيًا على الفرسان ، ومن ثم يصبح مسؤولاً أخلاقيًا عن جريمة القتل[١٢] .

---

(١١) هذا لايعنى أن مفهومى السيطرة والإخضاع لايمكن أن يكونا مفيدين ، إذا ما عُرِّفا بدقة ، بل يعنى أنهما لن يكونا مفيدين إلا إذا تم تعريفهما بدقة ، وهذا نادرا مايحدث .

(١٢) الصياغة الدرامية للموضوع قدمها ت . س . إليوت فى مسرحية *Murder in the Cathedral* . والواقع أن الغموض الذى أحاط بالموقف هو الذى جعل من مسرحية إليوت أكثر من مجرد وصف تاريخى .

وبالرغم من أن ملاحظة ووصف وتفسير وتقييم النفوذ الضمنى يتضمن صعوبات جادة ، فإنه يعتبر شكلاً هاماً جداً من أشكال التحكم[١٣] . إن القادة فى كل مكان ، مثلهم مثل هنرى الثانى ، يتحكمون فى رعاياهم باستخدام النفوذ الضمنى ، ربما بنفس قدر استخدامهم للنفوذ الظاهر . فأصحاب المناصب المنتخبون يستجيبون للرغبات الضمنية لناخبيهم ،ويستجيب البالغون للأطفال ، ورجال الأعمال للمستهلكين ، والحكومات لرجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى[١٤] .

تقييم أشكال النفوذ

هذه التمييزات تهمنا بسبب دلالاتها الأخلاقية والعملية . فمثلا معظمنا يميل إلى اعتبار الإقناع العقلانى مرغوباً فيه مقارنة بالقسر . وإن القيام بعملية تقييم رشيدة للأشكال المختلفة للنفوذ ليس بالأمر الهين . وأنا لا أستطيع هنا إلا أن أقدم مجموعة قليلة من الاقتراحات التى يجب اعتبارها مقدمة للموضوع وليست خاتمة له .

فمن بين أشكال النفوذ يمكن للإقناع العقلانى ادعاء شغل موقع أخلاقى متميز . وأساس هذا الادعاء يمكن صياغته على النحو التالى : لأن النقل الدقيق للمعلومات التى يعتقد أنها صادقة تماماً هو الوسيلة الوحيدة التى يوظفها هذا الشكل للنفوذ ، فإن الإقناع العقلانى يعتبر من ثم أحد أشكال التنوير . فبالقدر الذى تكون فيه المعلومات المنقولة عن طريق الإقناع العقلانى حقيقية ، فإنها لايمكن أن تكون ضارة فى حد ذاتها للآخرين . ولكنها قد تحمل بذور ضرر محتمل ، مثل القول : « إذا لم تتوقف عن التدخين فقد تصاب بسرطان الرئة » . فالإقناع العقلانى هو إذن محايد فى ذاته : فهو لايضيف أو ينتقص من خير الآخرين . ورغم ذلك ، فإنه الأداة المفضلة ، لأنه من خلال التنوير الذى يتضمنه قد يساعد على تحقيق الخير للآخرين : فالآخرون ، مسلحين بالمعرفة المكتسبة من خلال الاتصال العقلانى ، قد يختارون الآن البديل الأفضل وليس الأسوأ ، أو على الأقل قد يتقبلون البديل الذى لايمكن تجنبه .

---

(١٣) ابتدع كارل فريدريش ، قانون رد الفعل المتوقع ، عام ١٩٣٧ ليشير إلى الوضع الذى يكون فيه ، فاعل واحد - ، ب ، - يشكل سلوكه ليتواءم مع مايعتقد أنه رغبات فاعل آخر - ، أ ، - بالرغم من أنه لم يتلق أى رسائل ظاهرة تتعلق بمطالب ونوايا ، أ ، منه ، أو من ممثليه ، .
Man and His Government (New York : McGraw - Hill Book Co. 1963), pp. 201-2.

(١٤) تشارلز أ . ليندبلوم يدعى أنه فى البلاد التى تتبنى نظماً اقتصادية تقوم على أساس الملكية الخاصة وسياسات السوق ، فإن رجال الأعمال يتمتعون بوضع ، متميز ، لأن الحكومات لكى تحملهم على الأداء المرضى لابد وأن تمدهم بمجموعة منوعة وواسعة من المكافآت ، *Politics and Markets*
(New York : Basic Books, Inc., 1977), pp. 170-200.

ومن ثم ، فإنه ليس من قبيل المصادفة إذن أن تكون فكرة النفوذ المتبادل القائم على الإقناع العقلانى مستترة داخل الكثير من المفاهيم التى تهتم بالمجتمع المثالى . فبالنسبة لعديد من أبناء أثينا ، فإن دولة – المدينة التى يمكن أن توصف بالمثالية كانت تتمتع بهذه السمة . والنفوذ الذى كان يمارسه قادة ملهمون مثل بركليز على الجمعية التشريعية كان ينبنى بصورة تامة على قدراتهم الفريدة على الإقناع العقلانى . ومفهوم روسو عن الجمهورية التى يكون فيها كل مواطن متمتعاً بالحرية من منظور أخلاقى ، ويكون ملزماً فى ذات الوقت بقوانين من صنعه ، تظهر فيه أيضاً هذه الفكرة . فالمواطنون يشاركون فى عمليات إقناع عقلانى متبادل ، ويقبلون دون قسر الالتزام الناشيء عن القرارات الجماعية التى تتخذ عند إغلاق باب المناقشة . هذه المثالية نجدها موجودة ضمناً فى جزء كبير من تاريخ الفكر الديمقراطى . أما فى الفكر الفوضوى فكثيرا ماترد بشكل أكثر صراحة .

ولكن عندما يتفاعل عدد كبير من الأفراد على مدار فترة ممتدة من الزمن داخل وخارج الجماعة التى ينتمون إليها ، فلابد أنهم يطورون أدوات أخرى لممارسة النفوذ إلى جانب الإقناع العقلانى .

والإقناع الخداعى والقوة والقسر والتهديد باستخدام الإجبار المادى هى مظاهر شائعة للحياة السياسية . فكل دولة تستخدم القوة بداخلها لتأمين الإذعان لسياسات الحكومة . والإقناع الخداعى والقوة والقسر والإجبار المادى أدوات شائعة فى التعامل بين الدول . وفى السياسات الدولية ، فإن الحرب أو التهديد بها كثيراً ما استخدما كبديل للجمود أو للتصحيح السلمى . كما أن الحروب الأهلية والثورات تتضمن القوة والقسر ، فكل جانب يلجأ إلى الإجبار المادى لفرض إرادته على الآخرين . ومن السهل أن يفقد الأفراد المعتادون على الحياة فى أنظمة سياسية مستقرة نسبيًا ، مثل بريطانيا والولايات المتحدة ، القدرة على تبين مدى تكرار الثورات والحروب الأهلية والعنف . وحتى فى الوقت الحاضر ، فى أنحاء كثيرة من العالم ، نجد أن التوترات الداخلية وحروب العصابات والنضالات الثورية والإرهاب والعنف وقمع المعارضين السياسيين باستخدام الإجبار المادى ، تعتبر ممارسات سياسية عادية وشائعة . وقد يكون من المفيد للأمريكيين لكى يفهموا مدى انتشار وتغلغل « الحروب الداخلية » ، أن يتذكروا أن الحرب الأهلية الأمريكية استمرت خمس سنوات ، وكانت واحدة من أكثر الحروب دموية فى التاريخ الحديث ، والتى تضمنت قتل الأخ لأخيه .

وبالرغم من أن مثل هذه الأمور تحدث ، إلا أن هذا لايعنى أنه يمكن تبريرها أخلاقيًا . ومن ثم ، فإن الفرد يتساءل إذا ما كانت هناك أى وسيلة أخرى بجوار

الإقناع العقلانى يمكن أن تتسم بالأخلاقية . فالإقناع الخداعى يتعارض مع مبدأ أخلاقى أساسى ومقبول على نطاق واسع ، وهو تفضيل الحقيقة على الكذب . أما القوة ، خاصة إذا ما اتخذت شكل القسر ، أو استخدمت الإجبار المادى ، فإنها تتضمن إمكانية إيقاع الألم بالآخرين ، بل وقد تتسبب أحياناً فى وفاتهم . ومن ثم ، فإن القوة أحياناً ماتعتبر ضارة فى حد ذاتها ، أما القسر فهو دائماً ضار .

ولتجنب أى وسيلة غير مرغوبة لذاتها ، يمكن أن يصل المرء إلى نتيجة مؤداها أن وسيلة التأثير الوحيدة المقبولة أخلاقيًا هى الإقناع العقلانى . دعنى أسمِّ هذا **بالمبدأ المطلق** للإقناع العقلانى . ولكن هذا الحل يقودنا مباشرة إلى نوع من التناقض الذاتى ما لم يتم قبوله من الجميع . افترض أن بعض الناس يستخدمون الإقناع الخداعى أو القسر للحصول على مايريدون . فكيف يمكننا إذن أن نطبق مبدأ الإقناع العقلانى ؟ من ناحية ، قد نخلص إلى أن المبدأ يُملى علينا ألا نستخدم إلا الإقناع العقلانى حتى نقنع من ينتهكون هذا المبدأ بالعدول عن ذلك . ولكن من ناحية أخرى ، لو أثبت الإقناع العقلانى أنه غير مؤثر ، وهو ماسوف يحدث فى أحيان كثيرة ، فإنه لن يكون أمامنا أى طريقة مؤثرة للحفاظ على مبدئنا هذا فى الحياة العملية . وهكذا ، وحتى نستطيع أن نفرض مبدأنا ، فإننا قد نعاقب ، أو نهدد بمعاقبة من ينتهكون هذا المبدأ . ولكن فى مثل هذه الحالة سنكون نحن أيضا من المنتهكين للمبدأ .

وبسبب هذه المعضلة ، يبدو أن اعتبار الإقناع العقلانى مبدأ مطلقاً لا يمكن أن يتم إلا إذا التزم به كل فرد وباستمرار . وترتيباً على هذا ، فحتى دعاة السلم ومناصرى عدم العنف نادراً مايكونون مستعدين لأن يمدوا برنامجهم لكى يشمل كل الحالات . فقلة من دعاة السلام قد تعارض صدور قوانين تنظم تلوث الجو والمياه ، أو تنظم السرعة فى المناطق المزدحمة أو بيع واستخدام الأسلحة النارية أو سلوك الشرطة أو المراقبين لمظاهرة سلمية ؛ أو تعارض تطبيق هذه القوانين ؛ أو تدعو إلى ألا يتضمن تطبيقها أى استخدام لوسائل قسرية مثل الغرامات أو الحبس .

وقد يعتبر بعض الأفراد أن الوصول إلى اتفاق عن طريق الإقناع العقلانى هو ممارسة للقسر على الآخرين . ففى عام ١٧٨٧ ، قام المؤتمر الدستورى الأمريكى بالتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للقضايا المتعلقة بالدستور الجديد . وكان أحد الحلول الوسط التى أخذ بها المؤتمر هو استمرار مؤسسة الرق . ولكن بعد عقد واحد من إلغاء الرق كنتيجة للحرب الأهلية المدمرة ، فإن الحلول الوسط السلمية التى تمت بين القادة القوميين فى واشنطون سمحت باستعادة البيض

سريعا لوضعهم المتفوق فى الجنوب . وكان على الشخص المعارض للرق أو لاستعلاء البيض أن يواجه إذن مجموعة بدائل : فإما أن يقنع البيض الموجودين فى الجنوب بأن يتخلوا عن معتقداتهم وممارساتهم - وهى محاولة كانت تبدو مستحيلة بالنظر إلى ما كان قائماً وقتذاك - أو أن يُحدث تغييراً فى الجنوب بالإجبار أو بالتهديد باستخدامه ، أو أن يسمح للجنوب بأن يفرض قسراً قطيعاً على سكانه السود .

إذا كانت هذه الأمثلة تبرز صعوبة الالتزام الدائم بالموقف الذى مؤداه أن استخدام وسائل النفوذ غير المرغوب فيها لذاتها لايمكن تبريره مطلقاً ، فإنها لاتتعارض مع وجهة النظر القائلة بأن بعض الوسائل التى نؤمن بأنه من الواجب علينا استخدامها سيئة فى حد ذاتها . ولكنها تساعد على إبراز المعضلة المحزنة التى يمكن أن يواجهها البشر بوصفهم كائنات سياسية . فالفرد قد يُظهر قدراً من المسئولية عند مواجهته هذه المعضلة أو قد لايظهر أى إحساس بها ، ولكن حتى الآن لم يكتشف أحد وسيلة لتجنبها .

ومن ثم ، هناك إجابة أخرى لهذه المشكلة هى الاعتقاد بأن التصرف الذى ينطوى على استخدام القوة ، وأحيانا القسر ، قد يكون أفضل من أى بديل متاح آخر . ومن ثم ، فرغم أن المرء قد يحكم على القسر بأنه سيىء فى حد ذاته ، إلا أنه قد يخلص إلى أنه مرغوب فيه أحياناً لاعتبارات ذرائعية وخارجية . هذا الصراع القائم بين بعض أدوات النفوذ بوصفها غير مرغوب فيها فى حد ذاتها من جانب ، وعدم القدرة على تجنبها كأدوات من جانب آخر ، يعد من أكثر المشاكل حدة وإزعاجاً ، والتى نواجهها فى حياتنا بوصفنا كائنات اجتماعية وسياسية .

وهناك إجابة ثالثة ، تتبع المنطق المتضمن فى الإجابة الثانية ، وهو اكتشاف ما إذا كان يمكن إقامة نظام سياسى ينزع إلى الحد من استخدام القسر وغيره من أشكال التحكم غير المرغوب فيها ، وينزع فى الوقت نفسه إلى تعظيم استخدام الأشكال المرغوبة أكثر . ومن الواضح أن اختبار هذه الإمكانية يتطلب منا أن نأخذ فى الإعتبار بعض الأسئلة الامبريقية الأساسية . مثلاً ، هل الأنظمة السياسية متشابهة فى الواقع إلى الدرجة التى تجعل الاختلافات الموجودة بينها لاتعنى الكثير ؟ أو هل تختلف فى أوجه هامة إلى حد كبير - وهو ما أتصور أن معظمنا يعتقده ؟ وإذا كان هذا هو الوضع فكيف تختلف ؟ ولنأخذ احتمالاً واحداً ، كيف تختلف النظم الديمقراطية عن النظم غير الديمقراطية ؟ ماهى الظروف السائدة فى دولة ما والتى سوف ترجح قيام نظام ما دون نظام آخر ؟ وأخيراً ، إلى أى مدى تعتبر الطبيعة الإنسانية محدِّدة

للاحتمالات المتعددة ؟ إلى أى حد يختلف الناس فيما يتعلق بسلوكهم فى الحياة السياسية ؟ وفى الفصول الأربعة التالية سوف نقوم باستعراض هذه الأسئلة بإيجاز .

ولكن ، وكما رأينا بالفعل ، فإن اهتمامنا بالأشكال المختلفة للتحكم يعكس أيضاً اهتمامنا بقيم ومستويات محددة ، وهو ما لمسته لمساً طفيفاً فى الصفحات القليلة السابقة . مثلاً ، كيف يمكننا أن نبرر – إذا كنا نستطيع أن نفعل هذا أصلا – اعتقادنا بأن النظام القائم على الاتفاق يَفْضُل النظام القائم على القسر ؟ أو كيف نستطيع أن نبرر أن الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية ؟ أو أن الشعوب لديها حق « الحياة والحرية والبحث عن السعادة » ، وهكذا . وسنرى فى الفصل العاشر كيف أن بعض الكتّاب المحدثين حاولوا أن يتعاملوا مع قضايا من هذا النوع .

الفصل الخامس

النظم السياسية : أوجه التشابه

كم يبلغ بالتحديد عدد النظم السياسية فى العالم ؟ لا أحد يعرف . إذا أخذنا فى الاعتبار المعنى الفضفاض لـ « النظام السياسى » والذى نستخدمه هنا ، فلابد أن العدد سيصل إلى الملايين . فى عام ١٩٩٠ كانت الكرة الأرضية مقسمة إلى أكثر من ١٧٠ دولة مستقلة اسميًا . وفيما بين هذه الدول كانت توجد شبكة متزايدة الكثافة من النظم السياسية التى تضم المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الأوروبية ، وعدداً آخر لا حصر له من الروابط والعلاقات ، الرسمية وغير الرسمية ، الحكومية وغير الحكومية . وداخل كل دولة كان يوجد عدد آخر لا حصر له من الأنظمة السياسية الأخرى : الوحدات الحكومية المرتبطة بالأرض مثل الولايات والمقاطعات والمحليات ؛ ووحدات حكومية أخرى مثل الرؤساء ورؤساء الوزراء والمحافظين والعمد والمشرعين والمنظمات الإدارية ، وهكذا ؛ وكذا النظم التى لا تعتبر جزءاً مباشراً من حكومة الدولة مثل الشركات ، والنقابات العمالية ، والمنظمات الدينية ، والأحزاب السياسية ، والصحف ، والمؤسسات التعليمية ، ومجموعة أخرى متنوعة ولا نهائية من الروابط الأخرى بدءاً من الأسرة وحتى الاتحادات الرياضية .

وفى الولايات المتحدة ، وفى عام ١٩٨٧ فقط ، كانت توجد ٥٠ ولاية ،

٣٠٤٢ مقاطعة ، ١٩٢٠٥ حكومات محلية ، ١٦٦٩١ بلدة ، ١٤٧٤١ منطقة تعليمية ، و٢٩٤٨٧ منطقة خاصة أخرى .

وفى نفس الوقت تقريباً كان هناك ٨٨ مليون منزل ، ٥٥ مليون أسرة ، ٨٤٠٠٠ مدرسة أولية وثانوية حكومية ، ١٤٨٤٦ بنكاً و٦١٥٤٨ فرعاً بنكياً ، ١٦ مليون شركة ومؤسسة اقتصادية ، و٢,١ مليون مزرعة [١] .

ومعرفتنا المنظمة لا تمتد لتشمل إلا جانباً صغيراً من السلوك السياسى لعدد ضئيل من هذه النظم . وبالرغم من غرابة الأمر ، فإن بعضاً من أهم النظم السياسية عادة ما لا يدرسها علماء السياسة (ولا حتى أساتذة العلوم الاجتماعية الأخرى فى أغلب الأحيان) بوصفها **نظماً سياسية** تتضمن علاقات قوة ومؤسسات للحكم . ومن أبرز المؤسسات التى نقصدها هنا تلك المنظمات التى يقضى الناس معظم حياتهم اليومية بها : أماكن العمل والشركات والمؤسسات الاقتصادية . كما أن علماء السياسة لم يولوا اهتماماً كبيراً للنظام السياسى الصغير الذى يقضى الناس معظم المتبقى من يومهم به – الأسرة . أما الذى ركز عليه علماء السياسة (والفلاسفة السياسيون) على مدار قرون عديدة ، فهو مجموعة فرعية صغيرة من النظم السياسية ذات الأهمية غير العادية فى الواقع ، وهى تلك النظم المتعلقة ، بصورة أو بأخرى ، بحكم الدولة – الحكومة ، كما أسميناها فى الفصل الأول . وبالرغم من أن اهتمامنا سوف ينصب فى هذا الفصل ، والفصل الذى يليه ، على هذه المجموعة الفرعية الحيوية من النظم السياسية ، فإنه من المهم أن نتذكر أننا فى حياتنا اليومية ـ فى علاقات النفوذ والتحكم والقوة ، وأحيانا القسر – نكون محاطين دائماً بنظم سياسية ، قد لا ندرك حتى أن لها حكومات ، بالرغم من المدى الذى تصل إليه هذه الحكومات فى الضغط على وجودنا اليومى وتشكيله .

والنظم الكبيرة التى تتمتع بالاستمرارية ، والتى درسها علماء السياسة ، تتشابه بصفة أساسية فى بعض المناحى ، ولكنها تختلف جذريًا فى مناح أخرى . وسوف نحول اهتمامنا الآن إلى أوجه التشابه والاختلاف هذه .

وجهتا نظر متطرفتان

هناك وجهتا نظر متطرفتان ، وإن كانتا شائعتين ، حول النظم السياسية . فإحداهما ترى أن النظم السياسية لاتختلف عن بعضها البعض أبداً فيما يتعلق بالمظاهر

(١) U.S. Bureau of the Census, *Statistical Abstract of The United States : 1988*, 108th ed. (Washington, D.C. : U.S. Government Printing Office, 1987), Table 429,p.256; Table 58,p. 44; Table 200, p.124; Table 773,p. 471; Table 823, p. 495; and Table 1056, p. 608.

الهامة . ووفقاً للأخرى ، فالنظم السياسية مطّاطة إلى الحد الذى يمكن معه إعادة تشكيلها حسب الرغبات المختلفة .

حتى إذا كانت الاختلافات فى هذه المنظورات ، مثلما هو الوضع فى كل حالات الاختلاف فى الأمور السياسية ، هى اختلافات لغوية بحتة ، فالصراع فى الأساس هو أكثر من كونه مسألة خلاف حول استخدام الكلمات . اعتبر على سبيل المثال الفرضية التى مؤداها أن كل النظم السياسية تسيطر عليها طبقة حاكمة أو نخبة حاكمة ، وهى وجهة نظر ترتبط برجال ثلاثة غطت سنى حياتهم فترة التحولات المضطربة فى أوروبا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، والربع الأول من القرن العشرين . اثنان منهم كانا إيطاليين : فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وجايتانو موسكا Gaetano Mosca (١٨٥٨ - ١٩٤١) ، أما الثالث ، روبرتو ميتشلز Roberto Michels (١٨٧٦ - ١٩٣٦) ، فهو من أصل ألمانى وعاش معظم سنى عمره فى إيطاليا . ولقد حقق الثلاثة شهرة بين علماء الاجتماع الذين لم تبهرهم الديمقراطية وتشككوا فيها . وهناك عبارة صاغها موسكا تظهر فحوى أطروحتهم :

« من بين الحقائق والاتجاهات الثابتة والتى توجد فى كل الكيانات والجماعات السياسية ، هناك حقيقة واضحة جدًا إلى درجة تجعلها ظاهرة حتى للعين العابرة . ففى كل المجتمعات - بدءاً من المجتمعات البدائية والتى أدركت بالكاد بزوغ فجر الحضارة ، وحتى أكثر المجتمعات تقدماً وقوة - تظهر طبقتان من البشر : طبقة تَحكُم وطبقة تُحكَم . الطبقة الأولى ، وهى دائماً أقل عدداً ، تقوم بكافة الوظائف السياسية ، وتحتكر القوة وتتمتع بالامتيازات التى تجلبها القوة . فى حين تقع الثانية ، وهى الطبقة الأكثر عدداً ، تحت توجيه وسيطرة الأولى ، بأسلوب أصبح الآن ـ بشكل أو بآخر ـ قانونياً وأقل تحكمية وعنفاً ، وهى تمد الأولى ، على الأقل فى الظاهر ، بوسائل مادية للبقاء ، وبالآليات الأساسية لضمان حيوية الكيان السياسى »[٢] .

(٢) Mosca, *The Ruling Class (Elementi di : scienza Politica,* 1896), ed. Arthur Livingston (New York : McGraw-Hill Book, Co. 1939), p. 50. (Copyright 1939 by McGraw-Hill. Used by permission of McGraw-Hill Book Company.)

ولقد أقام هذه الفرضية أيضا : Pareto, *The Mind and Societyc Tratta to di Sociologia Generale,* 1916), 4 vols. (New York : Harcourt Brace Jovanovich, 1935), in vol. 4,p.1569.

ولقد أقامها أيضاً : Michels, *Political Parties* (1915) (New York : Collier Books, 1962), p.342 ff.

وهناك دراسة رائعة عن موسكا تتضمن كملحق الصياغة النهائية لنظريته حول الطبقة الحاكمة وهى James H. Meisel, *The Myth of the Ruling Class* (Ann Arbor : University of Michigan = Press, 1956).

وعلى طرف نقيض من ذلك ، يوجد هؤلاء المتحمسون السُذَّج (وهم ليسوا دائماً صغاراً في السن) الذين يضعون أملاً كبيراً على مولد المدينة الفاضلة ، فيعلنون ، بل وقد يكونون معتقدين حقاً ، أنه عندما يبزغ فجر اليوم الجديد فإن « السياسة » سوف تختفي .

ويختلف المحللون حول مساحة الثابت والمتغير في السياسة . ومن قبيل التضليل القول بأن الخلاف يمكن حسمه تماماً في إطار المعرفة المتوافرة حاليا . فكل من وجهتي النظر المتطرفتين تتضمن بعض الحقيقة ، ولكن كلتيهما غير كاملة أيضا .

وفيما يتعلق بوجهة النظر التي ترى أن السياسة مطاطية بلا حدود ، فإن خبرات عديدة تبين لنا أنه بعد أن تشرق شمس مجتمع جديد « بلا سياسة » ، فإنه ما إن تأتي الظهيرة حتى تكون السياسات « القديمة » قد عادت لتأخذ بالثأر . ووفقاً لبعض المعايير فإن السياسات الجديدة قد تكون أفضل ، بل وربما أفضل بكثير ، من السياسات القديمة ؛ أو قد تكون أسوأ ، بل وربما أسوأ بكثير ؛ ولكن على الأقل في بعض الجوانب ستكون الاثنتان متشابهتين إلى حد بعيد .

وأود أن استرعي انتباهكم الآن إلى أوجه التشابه هذه ، وإلى هذه الأنماط المتكررة ، والتي حتى الآن يبدو أنه من غير الممكن تجنبها .

سمات النظم السياسية

التحكم غير المتكافىء في الموارد السياسية

إن التحكم في الموارد السياسية موزع بطريقة غير متكافئة . وهناك أربعة أسباب لذلك :

(١) يوجد في كل مجتمع بعض التخصص في الوظائف ، وفي المجتمعات المتقدمة يكون التخصص مكثفاً . والتخصص في الوظائف (تقسيم العمل) يوجد اختلافات في القدرة على الاستفادة من الموارد السياسية .

- وهناك تعريف ممتاز بباريتو في *Vilfredo Pareto : Sociological Writings*, selected and introduced by S.E. Finer (New York : Holt, Rinehart and Winston, 1966).

وانظر أيضاً : S.E. Finer, "Pareto and Pluto-Democracy : The Retreat to Galapagos", *American political Science Review*, 62 (June 1968), pp. 440-50.

وهناك خلاصة بليغة ونقد لميتشلز في John D . May's "Democracy, Orgonizoition, Michels," *American Political Science Review*, 59 (Jume 1965) , pp. 417-29-

(٢) وبسبب الاختلافات الموروثة ، لايبدأ كل الناس حياتهم بنفس القدرة على الاستفادة من الموارد ، فهؤلاء الذين تكون بدايتهم متفوقة عادة ما يُعظمون من مركزهم المتقدم . والأفراد والمجتمعات هم إلى حد ما سجناء للماضى ، ونقطة البداية لأى منهم لاتكون مطلقاً صفحة بيضاء بيولوجيًا أو اجتماعيًا . وبعض المواهب تكون بيولوجية ، ولكن الكثير منها لايكون بيولوجيًا وإنما اجتماعى مثل الثروة والمستوى الاجتماعى ومستوى تعليم الأسرة وتطلعاتها . وبغض النظر عن المصدر ، فإن الاختلافات فى المواهب البيولوجية والاجتماعية وقت الميلاد عادة ما تتضاعف لتصبح اختلافات أعظم فيما يتعلق بالموارد المتاحة للبالغين . ففى كل مكان تقريباً نجد أن فرص التعليم ، على سبيل المثال ، مرتبطة على الأقل جزئيًا بالثروة أو المستوى الاجتماعى ، أو الوضع السياسى للأسرة التى ينتمى إليها المرء .

(٣) إن اختلاف الميراث البيولوجى والاجتماعى ، مضافاً إليه تباين الخبرات يؤدى إلى بروز اختلافات فى حوافز وغايات الأشخاص المنتمين إلى أى مجتمع . واختلاف الدوافع يؤدى بدوره إلى اختلاف المهارات والموارد : فلايتساوى كل الأفراد فى الحوافز التى تدفعهم للاشتغال بالسياسة ، أو التى تجعلهم قادة ، أو التى تكسبهم الموارد اللازمة لكى يمتلك القائد نفوذاً بإزاء الآخرين .

(٤) وأخيرا ، فإن بعض الاختلافات فى الحوافز والغايات عادة ما تلقى تشجيعاً فى كل المجتمعات ، وذلك لإعداد الأفراد للتخصصات المختلفة . وهنا تكتمل الدائرة : فإذا كان التخصص فى الوظائف يعتبر أمراً نافعاً ، فإن بعض الاختلافات فى الدوافع تعتبر فى هذه الحالة مفيدة أيضاً . ولكن من المرجح أن تقود الاختلافات فى الدوافع إلى اختلافات فى الموارد – فعلى سبيل المثال تؤدى إلى اقدام عسكرى بين المحاربين أكثر مما هو موجود بين الرعاة .

وبالنظر إلى هذه الأسباب الأربعة [٣] ، يبدو مستحيلاً أن يقوم مجتمع تتوزع فيه الموارد السياسية بين الراشدين فى مساواة تامة . وبالرغم من هذا لايجب أن نخلص إلى أنه لاتوجد اختلافات هامة فى أسلوب توزيع الموارد السياسية فى

---

(٣) لمعالجة أكثر شمولاً طالع Gerhard Lenski, *Power and Privilege* (New York ; McGraw-Hill Book Co., 1966), ، خاصة الفصل الرابع .

المجتمعات المختلفة . وذلك لأن هذه الاختلافات موجودة بالفعل ، ولأنها هامة أيضاً . وهذه المسألة سنتناولها فى الفصل التالى .

البحث عن النفوذ السياسى

يسعى بعض أعضاء النظام السياسى إلى اكتساب قدرة على التأثير فى السياسات والأحكام والقرارات التى تطبقها الحكومة - أى النفوذ السياسى . والناس لايسعون بالضرورة وراء النفوذ السياسى فى حد ذاته ، ولكن لأن التحكم فى الحكومة يساعدهم على تحقيق غاية أو أكثر من غاياتهم . فالتحكم فى الحكومة هو وسيلةِ شائعة جدًا لتحقيق المرء لغاياته وقيمه إلى الحد الذى يجعل من الصعب تخيل وجود نظام سياسى خال من سعى الأفراد من أجل القوة .

التوزيع غير المتكافىء للنفوذ السياسى

يتوزع النفوذ السياسى بصورة غير متكافئة بين أعضاء النظام السياسى . ومن الواضح أن هذا الافتراض شديد الارتباط بالافتراض الأول ، والمتعلق بالموارد . فلأن بعض الأفراد لديهم موارد أكثر يستطيعون من خلالها التأثير فى الحكومة ، فإنه يكون من السهل عليهم أن يمارسوا تأثيراً أكبر على الحكومة لو أرادوا ذلك ، وحينما يريدون . فالأشخاص الذين لديهم قدرة أكبر على التأثير فى الحكومة ، يستطيعون استخدام نفوذهم هذا ليحققوا تحكماً فى موارد سياسية أكثر .

إن وجود نفوذ سياسى غير متساوٍ هو أمر تمت ملاحظته على مدار قرون عديدة ؛ وبالرغم من أن العديد من المحللين يتفقون حول هذه الحقيقة ، إلا أنهم يختلفون فى تقييمهم لها ، فبعضهم يبررها والبعض الآخر يهاجمها . فالمقالة الافتتاحية لكتاب « **السياسة** » لأرسطو سعت نحو شرح وتبرير الاختلافات فى السلطة بين الأسياد والعبيد ، الأزواج والزوجات ، الآباء والأبناء . ثم بعد عشرين قرناً ، وفى منتصف عصر النهضة ، سعى روسو لشرح عدم المساواة فى القوة ومهاجمته فى مقالته الشهيرة « **محاضرة عن جذور عدم المساواة** » (١٧٧٥) . ولقد تتبع روسو أصول عدم المساواة فى القوة وأرجعها لعدم المساواة فى الملكية . فقد قرر أن عدم المساواة فى الملكية أدى إلى عدم مساواة فى الموارد الأخرى . وبعد أقل من قرن من وفاة روسو ، قدم كل من ماركس وانجلز تفسيراً مشابها فى « **البيان الشيوعى** » وفى مجموعة أخرى من كتاباتهما الثورية التى تلته .

وأحياناً مايتم الخلط بين الافتراض القائل بأن النفوذ السياسى يتوزع بطريقة غير متساوية من جانب ، وبين افتراض موسكا القائل بأنه فى كل نظام سياسى توجد

طبقة حاكمة . ولكن الواقع أن أحد الافتراضين لايفضى بالضرورة إلى الآخر . وسوف نعود إلى هذا التمييز مرة أخرى فى الفصل القادم ، ذلك لأن وجود أو غياب طبقة حاكمة هو أحد الجوانب التى تختلف بخصوصها النظم السياسية . ولكن فى الواقع إذا ما أسمينا الأفراد الذين يملكون النفوذ السياسى الأكبر قادة سياسيين ، فإن افتراضنا الثالث سوف يوحى إذن بأن كل نظام سياسى به قادة سياسيون . وهذا هو المعنى الذى سنستخدم به مصطلح « قائد » أو « قائد سياسى » فى هذا الكتاب : أى للإشارة إلى هؤلاء الأفراد الذين يملكون النفوذ الأكبر فى النظام السياسى .

تبنى وحل الأهداف المتعارضة

يتبنى أعضاء النظام السياسى أهدافاً متعارضة ، وهذه يتم التعامل معها بواسطة حكومة النظام السياسى بالإضافة إلى وسائل أخرى . فالصراع والتراضى مظهران هامان للنظم السياسية . والأشخاص الذين يحيون سويًا لا يتفقون أبداً حول كل شىء ، ولكنهم إذا كانوا يرغبون فى الاستمرار فى العيش سويًا ، لايمكنهم أن يختلفوا تماماً فى أهدافهم .

وبالرغم من أن المنظّرين السياسيين أدركوا هذه الثنائية ، إلا أن بعضهم وضع ثقلاً أكثر على طرف منها دون الآخر . فالبعض ، مثل هوبز Hobbes ، ركز على استعداد الناس للصراع مع بعضهم البعض ؛ أما البعض الآخر ، مثل أرسطو وروسو ، فركز على قابلية الناس للاتفاق والتعاون .

والحكومة لا تتدخل بالضرورة فى كل مرة تتعارض فيها أهداف وتصرفات الأفراد المختلفين . فالصراع عادة مايتم التعامل معه بعيداً عن الأدوات السياسية – مثلاً بالقيل والقال ، أو بالسحر والعرافة ، أو باستخدام لغة عدوانية حادة ، أو حتى ببعض انفجارات العنف المتفرقة . وفى المجتمعات المعقدة ، فإن جزءاً يعتد به من الصراع يتم التوسط بخصوصه أو التحكم فيه أو كبته أو حله أو التعامل معه بصورة ما بواسطة نظم سياسية غير الدولة . وبالرغم من هذا ، فإنه عندما تبرز الحاجة إلى درجة من القسر تخرج عن نطاق الممكن أو المسموح به للحكومات الأخرى التى تعمل فى حدود النطاق الإقليمى للدولة ، فإن مسئولى الحكومة يمكنهم استخدام قوتهم المتفوقة بفضل تحكم الحكومة المطلق فى الظروف التى يمكن فى ظلها توظيف العنف بصورة مشروعة . ومن ثم ، فإن الحكومة تتدخل عندما يضحى الصراع غير قابل للتسوية عن طريق الوسائل غير السياسية أو من خلال حكومات بخلاف حكومة الدولة .

اكتساب الشرعية

يحاول القادة فى النظام السياسى أن يضمنوا أنه فى أى وقت يتم فيه استخدام الوسائل الحكومية للتعامل مع الصراع ، أن تكون القرارات التى يتم التوصل إليها مقبولة على نطاقٍ واسعٍ ليس فقط بسبب الخوف من العنف أو العقاب أو القسر ، ولكن أيضاً بسبب الإيمان بأنه من الصواب والملائم أخلاقيًا أن يتم ذلك . ووفقاً لأحد استخدامات المصطلح ، فالحكومة تعتبر « شرعية » إذا كان الأشخاص الموجهة إليهم أوامرها يؤمنون بأن بنيان واجراءات وتصرفات وقرارات وسياسات ومسئولى وقادة الحكومة يمتلكون صفة « الصلاح » أو الملاءمة أو السمو الأخلاقى - باختصار ، حق صنع قواعد ملزمة . ومن ثم ، فإن افتراضنا الرابع هو القول بأن : القادة فى النظام السياسى يحاولون أن يسبغوا على تصرفاتهم سمة الشرعية .

عندما يتشح نفوذ القائد بثوب الشرعية ، فهذا عادة ما يشار إليه بالسلطة . فالسلطة إذن هى نوع خاص من أنواع النفوذ : وهو النفوذ المشروع . وبالتالى فإن افتراضنا الرابع يضحى موازياً أيضاً للقول بأن : القادة فى نظام سياسى ما يعملون على أن يحولوا نفوذهم إلى سلطة . ولأنهم عادة ماينجحون ، فإننا نجد الشرعية منتشرة وهامة .

ومن السهل أن نرى لماذا يسعى القادة من أجل الشرعية . فالسلطة هى شكل كفء جداً من أشكال النفوذ . فهى لاتعتبر أكثر قابلية للاعتماد عليها ، وأكثر بقاءً من القسر السافر وحسب ، ولكنها تمكن الحاكم أيضاً من أن يحكم مستخدماً الحد الأدنى من الموارد السياسية . فسوف يكون من المستحيل الاعتماد على الخوف والإرهاب لإنجاز المهام المعقدة فى منظمة بيروقراطية ضخمة مثل هيئة البريد الأمريكية ، أو وزارة الدفاع ، أو مستشفى ماساشوسيتس العام ، أو شركة جنرال موتورز ، أو نظام المدارس الحكومية فى مدينة نيويورك . كما أنه قد يكون من المستحيل ، أو على أقل تقدير أكثر تكلفة ، أن نعتمد على المكافآت المباشرة ، لأن هذا سوف يتطلب نظاماً يعتمد على العمل بالقطعة . فعندما يعتبر المرؤوسون أن الأوامر والتكاليف التى يتلقونها ملزمة أخلاقيًا ، سيكون هناك إنفاق صغير نسبيًا من الموارد ، عادة فى شكل مهايا ومرتبات ، وسيكون هذا وحسب هو اللازم لضمان الأداء المرضى .

وبالرغم من أن هناك أنواعاً كثيرة ومختلفة من النظم السياسية التى يمكنها اكتساب الشرعية ، فإن الديمقراطيات قد تكون أكثر حاجة إليها من معظم الأنظمة

الأخرى . وفى المدى البعيد ، لايمكن فرض الديمقراطية على جماعة من الناس ضد إرادتهم . ففى الواقع ، من غير المرجح أن تحيا الديمقراطية عندما تعارضها أقلية ضخمة ، لأن المؤسسات الديمقراطية سوف تواجه مساراً شاقًا إذا اضطرت الأغلبية إلى فرض حكمها فرضاً بصفة مستمرة على أقلية كبيرة .

ويبدو أن هناك عدداً ضخماً ومنوعاً من النظم السياسية التى نجحت فى اكتساب شرعية ملحوظة فى أوقات وأماكن مختلفة . وحتى داخل مجتمع الولايات المتحدة الديمقراطى نسبيًا ، فالنظم السياسية التى تعكس مبادىء متناقضة جدًا بخصوص السلطة ، تمتلك شرعية . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الشركات وهيئات الحكومة وبعض التنظيمات الدينية منظمة وفقاً لمبادىء هيراركية وليس وفقاً لمبادىء ديمقراطية ؛ وبالرغم من ذلك ، فإن العديد من المواطنين الذين يعترفون بالشرعية للحكومة الأمريكية بسبب بنائها الديمقراطى ، نجدهم يعترفون بالشرعية أيضاً لهذه الأنظمة الهيراركية . وهكذا فإن كل ترتيب سياسى يمكن تصوره - إقطاعاً ، ملكية أوليجاركية (حكم القلة) ، ارستقراطية موروثة ، بلوتوقراطية (حكم الأثرياء)، حكومة تمثيلية ، ديمقراطية مباشرة - قد اكتسب فى مكان ما وزمان ما ، شرعية عميقة إلى درجة جعلت الناس يضحون بحياتهم من أجل الدفاع عنه .

تطور الأيديولوجية

عادة مايتبنى القادة فى نظام سياسى ما مجموعة متكاملة من المذاهب التى تتمتع بقدر معقول من الثبات ، والتى تهدف إلى شرح قيادتهم للنظام وتبريرها . ومجموعة المذاهب من هذا النوع عادة ماتسمى أيديولوجية سياسية (أسماها موسكا : « الصيغة السياسية »)[٤] . وهناك سبب واضح يبين لماذا يطور القادة أيديولوجية : لإسباغ الشرعية على قيادتهم ، ولتحويل نفوذهم السياسى إلى سلطة . ثم إن الحكم باستخدام الاعتبار والثقة (السلطة) أكثر اقتصاداً من الحكم باستخدام القسر .

وبعض القادة ، بما فى ذلك أصحاب المناصب الحكومية العليا وحلفاؤهم ، يتبنون عادة أيديولوجية لا تبرر قيادتهم وحسب ، ولكن تبرر أيضاً النظام السياسى ذاته . وتصبح أيديولوجيتهم اذن هى الايديولوجية الرسمية أو الحاكمة . والأيديولوجية الحاكمة تشير إلى الافتراضات الأخلاقية والدينية وتلك المرتبطة بالوقائع وغيرها ، والتى من المفترض أنها تبرر النظام . وإذا كانت الأيديولوجية الحاكمة متطورة إلى حد بعيد ، فهى تتضمن عادة معايير لتقييم تنظيم وسياسات وقادة

---

(٤) Mosca, *The Ruling Class*, pp. 70-71

النظام ، وتحوى كذلك وصفاً مثاليًا للطريقة التى يعمل بها النظام فى الواقع ، وصفاً يضيِّق من الهوة التى تفصل بين الواقع والهدف الذى تحدده الأيديولوجية .

وبالرغم من أن الأيديولوجية الحاكمة تساعد القادة الذين يحكمون على اكتساب الشرعية ، إلا أنه سيكون من غير الواقعى أن نخلص إلى أن وجود الأيديولوجية أو فحواها يمكن تفسيره تماماً وفقط برده إلى رغبات القادة فى إسباغ الشرعية على تصرفاتهم ، ومن ثم فى تحويل القوة السافرة إلى سلطة . فمن ناحية ، هناك الحقيقة القائلة بأن قبول الكثير من الناس ، من غير القادة ، الأيديولوجية ، إنما يعكس الرغبة فى الفهم وفى تفسير الخبرات والأهداف التى تمدهم بمعنى وغاية للحياة ، ولمركز المرء فى الكون . وسيكون من الغريب ألا يرغب الناس ، الذين سعوا على مدار آلاف السنين لفهم حركة الكواكب والنجوم ، فى معرفة نظامهم السياسى أيضاً . بالإضافة إلى هذا ، وبالرغم من بعض المظاهر التى قد تبدو مناقضة لهذا ، فإن القادة لايستطيعون أن يخترعوا أيديولوجية حاكمة ويستغلوها بطريقة تحكمية ، لأنه حالما تصبح الأيديولوجية السياسية مقبولة على نطاق واسع فى النظام السياسى ، يصبح القادة أيضاً سجناء لها ؛ وإذا ما انتهكوا معاييرها ، فإنهم يخاطرون بتقويض شرعيتهم .

ولكنه من غير الواقعى أيضاً افتراض أن الأيديولوجية الحاكمة هى كيان موحد ومتجانس من المعتقدات التى يتقبلها كل فرد فى النظام السياسى . ففى المقام الأول ، فإن الحد الذى تتطور إليه الأيديولوجية فى الواقع ، وقدر التفصيل فيها ، إنما يختلف بشدة من نظام سياسى إلى نظام سياسى آخر . وفى المقام الثانى ، لاتوجد مطلقا أى أيديولوجية متكاملة تماماً أو متسقة داخليًا . ولنذكر سبباً واحداً لذلك ، فالأيديولوجية ليست جامدة بالضرورة : فالمواقف الجديدة تخلق الحاجة إلى تفسيرات جديدة وكذا التأكيد على أهداف جديدة ، وبالتالى فإن عناصر مستحدثة ولا علاقة لها بالأيديولوجية الأساسية ، بل وأحياناً غير متسقة معها ، تبدأ فى الزحف والتسلل . وهكذا فإن قدرًا من الغموض أحياناً يكون مزية إيجابية ، لأنه يسمح بالمرونة والتغير .

وفى المقام الثالث ، فمن المحتمل ألا يتقبل الأيديولوجية القائمة كل أعضاء نظام ما بنفس الطريقة . فكثير من الأعضاء لديهم معرفة بسيطة بالأيديولوجية السائدة والتى تمت صياغتها بواسطة القادة . وبعض الأعضاء قد يؤمنون بالفعل – وربما بدون أية حصافة – بوجهات نظر خاصة ومتنوعة تتعارض مع الأيديولوجية الحاكمة .

وفى المقام الرابع ، فإن الأيديولوجية الحاكمة قد تضحى مرفوضة . فبعض أعضاء النظام السياسى – الشيوعيون أو الفاشيون فى دولة ديمقراطية ، أو الديمقراطيون فى دولة سلطوية – قد يتمسكون بأيديولوجيات متنافسة ومتصارعة . ولأن الناس يختلفون فى أهدافهم ، فإن القادة فى الحكم نادراً مايحكمون دون أن يواجهوا معارضة مستترة أو معلنة ، وقليل من الأنظمة يستطيع الاعتماد على مساندة غير محدودة من جانب كل الأعضاء . والمعارضون لنظام ما عادة ما يطورون نقداً يرفض الاعتراف بشرعية النظام القائم . وعادة أيضاً مايطرح المنتقدون بديلاً ، ويدَّعون أنه على خلاف الصورة التى يصورون بها النظام القائم ، يستند إلى أساس شرعى .

وأحياناً ما تصبح الأيديولوجية الثورية فى مرحلة ما هى الأيديولوجية الحاكمة للمرحلة التالية . فخلال القرن الثامن عشر ، كان المذهب الديمقراطى أيديولوجية ثورية ؛ أما اليوم ، فالديمقراطية هى الأيديولوجية الحاكمة فى الولايات المتحدة ومعظم أوروبا الغربية وفى روسيا ، كانت كل من الماركسية واللينينية أيديولوجية ثورية حتى عام ١٩١٧ ، ثم أصبحت أيديولوجية حاكمة تم تحويرها بواسطة خلفاء لينين . ومع بروز ميخائيل جورباتشوف عام ١٩٨٦ تراجعتا بسرعة أمام براجماتية جديدة .

تأثير النظم السياسية الأخرى

تتأثر الطريقة التى يتصرف بها نظام سياسى ما بوجود نظم سياسية أخرى . فباستثناء بعض الحالات العرضية النادرة جدًا إلى درجة تسمح بتجاهلها – مثلاً نادٍ أو قبيلة صغيرة ومعزولة تماماً – فإن النظم السياسية لاتعيش فى عزلة .

وبطرح الحالات الاستثنائية جانباً ، نجد أن كل نظام سياسى يرتبط بعلاقات خارجية ، لأن التصرفات المتاحة أمام أى نظام تتأثر بالتصرفات الماضية والمحتملة لنظم أخرى . فالمدينة لاتستطيع أن تتجاهل وجود الحكومة ؛ والحكومات لابد وأن توائم تصرفاتها مع حقيقة وجود حكومات أخرى ، وتحالفات وائتلافات ومنظمات دولية أخرى . وحتى النادى أو المحفل الدينى لايستطيعان التصرف باستقلالية تامة ؛ وقادة نقابة عمالية ما لابد أن يأخذوا فى الاعتبار التصرفات الماضية والمحتملة للشركات والنقابات الأخرى ، وللحكومة .

وتأثير النظم السياسية الأخرى أمر غاية فى الوضوح ، إلى درجة تجعل مجرد الحاجة إلى الإشارة إليه نادرة ، لولا الحقيقة الغريبة والتى مؤداها أن معظم الناس

الذين يطرحون تصوراتهم عن النظام السياسى المثالى يتجاهلون القيود التى يفرضها وجود النظم السياسية الأخرى . فمن السهل تخيل « المجتمع الخيّر » إذا لم يشغل المرء نفسه بالمجتمعات الأخرى ، والتى من المحتمل جدًّا أن تكون سيئة ، والتى قد تشوه المساحة المحيطة بنا . وبالتالى ، فإن المدن الفاضلة السياسية عادة ما يتم بلورتها دون إشارة إلى القيود المقلقة التى تفرضها العلاقات الخارجية ، والتى عادة ما يتم التخلص منها إما بتجاهلها تماماً ، وإما بحلها وفقاً لخطة مبسطة .

حتمية التغيير

قد يكون من المناسب أن ننهى هذا الفصل بالتأكيد على نمط متكرر الحدوث يستبق موضوع الفصل التالى ، وهو أن **كل النظم السياسية تتعرض للتغيير** .

فمن زمن سحيق والمحللون السياسيون يشيرون إلى تقلب النظم السياسية . فوفقاً لأفلاطون : « بالنظر إلى أن كل شىء له بداية فلابد له من نهاية ، فإنه حتى دستور مثل دستوركم لن يبقى إلى الأبد ، بل سوف يتحلل فى زمن ما » . وبسبب تفضيله الواضح للمفاهيم التخيلية والنظرية الجامدة إلى حد ما ، والمستمدة من قدرة تأملية باهرة ولكنها غير مختبرة على محك الخبرة الواقعية ، استطرد أفلاطون ليصف عملية التحلل الحتمية ، والتى سنجد من خلالها أنه حتى الارستقراطية الكاملة التى اقترحها سوف تتحلل حتماً إلى « التيموقراطية » ، أو حكومة الأشراف ، لتتبعها الأوليجاركية ، ثم الديمقراطية ، وأخيراً الطغيان .

ولقد رفض أرسطو جدلية أفلاطون ، ولكنه كرس جزءًا مطولاً من كتابه « **السياسة** » لشرح أسباب الثورات والتغيرات الدستورية ، وطوَّر نظرية التغير السياسى إلى مدى أبعد مما أخذها إليه أفلاطون ، والواقع أن ملحوظاته مازالت تستأهل القراءة وذلك بسبب عمقها .

وبالرغم من أن دارسى السياسة قد لاحظوا تقلب النظم السياسية ، فإنه من الحقائق المثيرة أن هؤلاء الذين يهتمون بإظهار قسمات الدولة المثالية عادة ما يسقطون احتمال حدوث أى تغيير فى المدينة الفاضلة التى يتحدثون عنها . فلكونها كاملة ، فإن الدولة المثالية إما أنها لايمكن أن تتغير ، وإما أنها إذا ما تغيرت فإنها لابد أن تتغير إلى الأسوأ . وترتيباً على ذلك ، فإن المدن الفاضلة السياسية إما أنها تستبعد فكرة التغيير أو تنتقص منها . فقد افترض أفلاطون أن دولته المثالية سوف تتغير – وأكد أنها سوف تتدهور حتماً إلى أشكال أكثر تحللاً . (وكما أشار أرسطو : « عندما نصل إلى نظم الطغيان ، يتوقف أفلاطون : فهو لم يشرح مطلقاً هل ستتغير

هذه النظم أم لا ؛ وفى حالة تغيرها ، لماذا يحدث ذلك ، أو إلى أى دستور سوف تتحول ») . أما كارل ماركس ، فقد قلب أفلاطون رأساً على عقب . لقد صور ماركس تاريخ الإنسانية بوصفه تغيراً مستمرًا . ولكن عندما يتم الوصول إلى المرحلة النهائية للشيوعية ، فكل قوى التاريخ التى كانت تعمل حتى الآن من أجل التغيير ، سوف تختفى . حتى الديمقراطيون أحيانا ما يوحون بأن الديمقراطية هى مرحلة نهائية فى التطور السياسى للإنسانية . ولكن فى كل تاريخ المؤسسات السياسية لايوجد نظام سياسى لم يتغير مطلقاً .

وبسبب الأهمية الواضحة والمميزة للتغير السياسى ، السلمى أو العنيف ، التطورى أو الثورى ، فقد بُذلت عدة محاولات لفهمه وشرحه والتنبؤ به ، وكذا لتحديد الأنواع المختلفة للتغير ، الأوضاع التى تفرزها والتسلسل أو المراحل التى يحدث التغير وفقاً لها ، وهكذا . ولقد أدت الثورات على وجه التحديد إلى قدر هائل من البحث والنظرية فى الموضوع . ولكنا مازلنا نفتقد الفهم المنظم للتغير السياسى ، ومازلنا نفتقد وجود نظرية مناسبة خاصة بالثورات ، كما أن قدرتنا على التنبؤ بالتغيرات السياسية الرئيسية مازالت ضعيفة جدًا . وبالرغم من هذا ، فهناك على الأقل توقعان يمكن طرحهما بقدر معقول من الثقة : (١) أن كل نظام سياسى ، بغض النظر عن مدى صلابته الفعلية أو الظاهرة ، لابد أن يشهد تغيرات هامة ، و(٢) لما كان من الصعب جدًا التنبؤ بالتغير ، فإن مساحة كبيرة من عدم التأكد تضحى سمة للحياة السياسية لايمكن تجنبها .

وربما لم يكن هناك وقت كان فيه التغير معلماً مميزاً للحياة السياسية فى كل أنحاء العالم - وكذا لكل مجالات الحياة الأخرى - كما هو الحال فى القرن الذى يزحف الآن نحو النهاية . ولدينا العديد من الأسباب التى تجعلنا نؤمن بأن سرعة ومدى التغير لن يكونا أقل فى القرن القادم عما كانا عليه فى قرننا الحالى .

الفصل السادس

النظم السياسية : أوجه الاختلاف

إن محاولات تصنيف النظم السياسية إلى أنواع مختلفة ، هى بالتأكيد أمر قديم قدم دراسة السياسة ذاتها . فأرسطو ، على سبيل المثال ، قدم لنا تصنيفاً يستند إلى معيارين : العدد النسبى للمواطنين الذين لهم حق الحكم ، واحد أم قلة أم كثرة ؛ وما إذا كان الحكام يحكمون بغرض تحقيق « المصلحة العامة » ، أم أنهم يعملون بأنانية من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية[1] . هذا التصنيف السداسى الشهير (انظر الجدول ٦ - ١) ترك أثره على تاريخ الفكر منذ ذلك الوقت .

ولكن منذ نصف قرن مضى ، قدم ماكس فيبر Max Weber تصنيفاً آخر أصبح له أثر أعمق من أثر تصنيف أرسطو على أساتذة العلوم الاجتماعية اللاحقين .

---

(١) Ernest Barker, ed., *The Politics of Aristotle* (Oxford : Oxford University Press, 1952), Book 3, Chaps. Six and Eight, esp. pp. 110-14.

ولكن لاحظ أن أرسطو قدم فى مرحلة متأخرة نسقاً أكثر تعقيداً عندما قام بموازاة الأوليجاركية مع حكم الأغنياء من جانب ، وبموازاة الديمقراطية مع حكم الفقراء من جانب ثان . انظر ص ١١٦ .

الجدول (٦ - ١) تقسيم أرسطو

عدد المواطنين الذين لهم حق الحكم	الحكام يحكمون لتحقيق مصلحة	
	الجميع	أنفسهم
واحد	ملكية	طغيان
قلة	ارستقراطية	أوليجاركية (حكم القلة)
كثرة	دولة	ديمقراطية

ولقد ركز فيبر اهتمامه على النظم التى تتمتع فيها الحكومات بالشرعية ، واقترح وجود ثلاثة أسس تمكن قادة النظام السياسى من ادعاء الشرعية لحكمهم ، وتجعل أعضاء النظام يقبلون ادعاءهم هذا . هذه الأسس هى :

(١) ***التقاليد*** : الشرعية التى تستند إلى « إيمان راسخ بقدسية التقاليد المتناهية القدم » ، وإلى الحاجة لطاعة القادة الذين يمارسون السلطة وفقاً لهذه التقاليد . وقد قرر فيبر أن هذه هى « أكثر حالات السلطة انتشاراً وبدائية » .

(٢) ***سمات شخصية متميزة*** : الشرعية التى تستند إلى « الولاء للقدسية والبطولة والشخصية النموذجية المتميزة لشخص فرد » ، وكذا للنظام الأخلاقى والسياسى الذى أوحى به أو رتبه .

(٣) ***القانونية*** : الشرعية التى تستند إلى اعتقاد بأن القوة يحسن استخدامها بالطرق القانونية ، فالقواعد الدستورية والقوانين وسلطات أصحاب المناصب تُقْبل بوصفها ملزمة لأنها قانونية ، فما يتم إنجازه بطريقة قانونية يعتبره الناس شرعيًّا (٢) .

ويقابل كل أساس من أسس الشرعية هذه ، شكل « نقى » من أشكال السلطة : (١) السلطة التقليدية ، (٢) السلطة الكاريزمية (وهذا المصطلح مستمد من كلمة يونانية كانت تستخدم بواسطة المسيحيين الأول وتعنى « نعمة إلهية ») ، (٣) السلطة القانونية .

ولقد أدرك فيبر أن هذه الأشكال النقية هى مجرد تجريدات ، أو كما أسماها

---

(٢) **Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, trans. A.M. Henderson and Talcott Parsons (New york : Oxford University Press, 1947) p.328.**

هو « أنماط مثالية » . ففى أى نظام سياسى قائم فى الواقع ، قد يواجه المرء الأنواع الثلاثة للسلطة الشرعية جنباً إلى جنب .

ولكن التصنيفات التى تزاحمت فى السنوات الحديثة على ميدان التحليل السياسى قد أزاحت اجتهادات فيبر وأرسطو جانباً (٣).

هل هناك تصنيف واحد يمكن اعتباره الأفضل ؟ من الواضح أن الإجابة بالنفى . فهناك الآلاف من المعايير التى يمكن استخدامها لتصنيف النظم السياسية . والتصنيفات التى سوف ننظر إليها بوصفها الأكثر إفادة لنا سوف تعتمد على ماهية الجوانب السياسية الأكثر إثارة لاهتمامنا . فالجغرافى قد يميز النظم السياسية وفقاً للمساحة التى تشغلها ، والديموجرافى قد يميزها وفقاً لعدد الأشخاص الأعضاء فيها ، أما القانونى فيميزها وفقاً لنظمها القانونية . أما الفيلسوف واللاهوتى ، فلأنهما يهتمان بتحديد النظام السياسى « الأفضل » ، فسوف يستخدمان معياراً أخلاقيًا ، أو دينيًا . أما العالِم الاجتماعى الذى يهتم بتحديد العلاقة بين الثورة من جانب والظروف الاقتصادية من جانب آخر ، فقد يصنف النظم باستخدام الدخل النسبى ومدى تكرار الثورات . فكما أنه لاتوجد طريقة فضلى لتصنيف الناس ، فإنه لا توجد أيضاً طريقة واحدة لتمييز وتصنيف النظم السياسية يمكن النظر إليها على أنها أسمى من غيرها ، إذا ما أخذنا فى الاعتبار كل الأغراض المستهدفة من التصنيف .

وبالرغم من أن هناك عددا لا حصر له من الاختلافات بين النظم السياسية ، إلا أن بعضاً من هذه الاختلافات يترتب عليه نتائج هامة بعيدة المدى – خاصة بالنسبة للحكم الذى يحظى بتأييد شعبى – مما يجعل من اللازم إبرازه والتركيز عليه . هذه الاختلافات هى :

(١) مسار النظام إلى الوضع الراهن .
(٢) « المستوى » الاقتصادى والاجتماعى أو درجة « الحداثة » .
(٣) توزيع الموارد والمهارات السياسية .
(٤) جذور التصدع والتلاحم .
(٥) حجم أو حدة الصراعات .
(٦) مؤسسات اقتسام القوة وممارستها .

---

(٣) بعض من هذه التصنيفات ، خاصة التى لها علاقة بالنظم الديمقراطية ، تجدها ملخصة فى Arend Lijphart, "Typologies of Democratic Systems, " *Comparative Political Studies* 1(April 1968), pp. 3-44.

وللتصنيف الخاص به انظر له: "Democratic Political Systems: Types, Cases, Causes and Consequences," *Journal of Theoretical Politics* 1,no 1 (Jan. 1989) pp.33-48.

وبالرغم من أن هذه الاختلافات تنطبق كلها بدرجة أو بأخرى على كل أنواع النظم السياسية ، فدعنا نركز مناقشتنا بأن نجعل إطارنا المرجعى هو النظام السياسى للدولة .

مسار النظام إلى الوضع الراهن

كل نظام من النظم السياسية له ماضٍ متميز إذا ما أخذنا فى الاعتبار بعض الجوانب . وهذه الملاحظة هى أكثر من كونها مجرد مسألة مجردة ، ذلك أن ميراث الماضى يترك بصمة قوية على الحاضر ، كما أنه يؤثر فى المستقبل . وتمايز دول العالم فيما يتعلق بماضيها يعنى أنها لاتملك نفس الخيارات بالضبط . فالشعب الذى خبر قروناً من الحكم السلطوى ، من غير المتوقع أن يتحول إلى ديمقراطية مستقرة فى غضون أسبوع . وكما سوف نرى بعد قليل ، فإن المسار الذى سلكته الدولة للوصول إلى الحاضر يضع عادة على صراعاتها بصمة لايمكن محوها . وهذه البصمة تكون من القوة بحيث لاتسمح بتحقق السلام والاستقرار الداخليين نتيجة لمفاوضات قصيرة .

درجة « الحداثة »

عبر التاريخ تنشأ النظم السياسية فى مجتمعات ، وتمر بمراحل مختلفة من « التنمية » أو « التحديث » . وهذه المصطلحات التى تستخدم الآن على نطاق واسع بين علماء السياسة ، رغم غموض المعنى الذى تشير إليه ، يمكن أن يضحى معناها محدداً للغاية إلى درجة تسمح بإمكانية القياس . باختصار ، هناك اختلافات عميقة بين الدول فيما يتعلق بحجم الدخل الفردى ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والتعليم ، والمهارات التقنية ، والتكنولوجيا ، والتصنيع ، والتحضر ، وتوزيع الصحف والمجلات ، والاتصالات الاليكترونية ، ومرافق المواصلات وماشابه ذلك . وكل هذه الأمور تنزع نحو التداخل : فمن المرجح أن أى دولة تكون فى مستوى أدنى (أقل « تقدماً ») فى أحد الجوانب ، ستكون أيضاً فى مستوى أدنى نسبيًّا فى جوانب أخرى ، والعكس صحيح كذلك[٤] .

وفى الجدول (٦ - ٢) سنجد ١٤٩ دولة مقسمة إلى خمس فئات وفقا لنصيب

(٤) انظر : Tatu Vanhanen, *The Emergence of Democracy, A Comparative Study of 119 States, 1850-1979* (Helsinki: The Finnish Society of Arts and Letters, 1984), Tables 3,4, pp. 46-47; Bruce M. Russett et al., *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1964).

الجدول (٦ - ٢) : الدول وفقاً للناتج القومى الإجمالى وغيره من السمات

الخمس	العدد	نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى	نسبة السكان فى سن الدراسة المقيدين بالمدارس	معدل معرفة القراءة والكتابة	عدد السكان لكل طبيب	معدل وفيات الأطفال الرضع
الأول	٣٠	١٢١٢٨	٦٤	٨٨	٦٤٥	٢٣
الثانى	٣٠	٣٢٢٤	٦٣	٨٧	١٣٩٢	٣٧
الثالث	٣٠	١١٤٩	٥٥	٦٨	٥٧٣١	٦٩
الرابع	٣٠	٥٠٠	٤٦	٤٨	٩٠٠١	١٠٧
الخامس	٢٩	٢٣٥	٣٥	٣٩	٢٤٠٧٧	١٢١

المصادر : نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى مأخوذ من The world Bank, *world Tables*, **3d ed., (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1983), vol. 1,** *Comparative Economic Data* **, Table II, pp.560- 565 and Table IV, pp. 510-15.** وبالنسبة للاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية وعدة بلدان أخرى لم ترد أرقامها ضمن بيانات البنك الدولى ، فقد أخذ نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى من **U.S. Bureau of the census,** *Statistical Abstract of the United Stares 1988*, **108th ed. (Washington : U.S. Government Printing Office, 1987), Table 1387, p.805.** والخصائص الأخرى مستمدة من **Ruth leger sivard,** *world Military and Social Expenditures*, **11th ed. (Washington, D.C. : World Priorties, 1986), Table II,pp33-46 and Table III, pp. 36-41**

الفرد من الناتج القومى الإجمالى . كما يتضح من الجدول أنه كلما زاد نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى الدولة ، ارتفعت نسبة السكان في سن التعليم المقيدين بالمدارس ، وارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة ، وقل عدد الأشخاص لكل طبيب ، وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضّع(٥) . ومن الممكن أن يجد المرء علاقات مشابهة بين متغيرات عدة أخرى مماثلة لما هو مذكور فى الفقرة السابقة . ومن ثم فإن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى يعد مؤشراً مفيداً - ولكن ليس لما يمثله

(٥) من المفيد أن نتذكر أن البيانات عن الناتج القومى الإجمالى ، وغيره من المؤشرات ، لابد أن تُعامل ببعض الحذر . فمقارنة الناتج القومى الإجمالى عبر القوميات أمر يحمل فى طياته بعض المخاطر . بالإضافة إلى هذا ، فإن القدرات البيروقراطية على جمع الإحصاءات تتفاوت بشدة . فالدارسون أوردوا حالات فى بعض الدول الأقل تقدماً لتلفيق البيانات بواسطة الموظفين . كما أن حجم الخطأ فى معدل وفيات الأطفال من المرجح أنه عالٍ جدًا .

فى ذاته . فسوف نرى فى الفصل القادم أن العديد من الدول التى تسجل أعلى معدلات لنصيب الفرد من توزيع الناتج القومى الإجمالى توضع فى رتبة دنيا جدًا ، بالنظر إلى العوامل الأخرى الموضحة فى الجدول (٦ - ٢) . ولكن ، وكما يتضح من الجدول أيضاً ، فإن نصيب الفرد من توزيع الناتج القومى الإجمالى يرتبط ارتباطاً وثيقاً فى معظم الدول بمعالم أخرى هامة لمجتمع الدولة . فبصفة عامة ، فإن مجتمعات الدول فى الخُمْس الأعلى للجدول تختلف جذريًا عن تلك الواقعة فى الخُمْس الثالث أو الرابع أو الأدنى . ومجتمعات الدول فى الخُمْس الأعلى تملك مجموعة متنوعة من الخصائص الملائمة للنظم الديمقراطية بوجه خاص . وعلى العكس من ذلك ، فكلما انحدر ترتيب الدولة فى الجدول ، تقلصت الظروف المهيئة للديمقراطية . وسوف نعود إلى هذه النقطة الهامة فى الفصل القادم .

توزيع الموارد والمهارات السياسية

تتوزع الموارد والمهارات السياسية بطرق متنوعة فى النظم السياسية المختلفة . وبالرغم من أنها لاتتوزع بالتساوى فى كل النظم السياسية ، إلا أن درجة عدم المساواة تختلف من نظام إلى اخر . فالمعرفة على سبيل المثال ، تعتبر مورداً سياسيًا يسهم فى تكوين المهارات السياسية . والقدرة على الحصول على المعرفة من خلال معرفة القراءة والكتابة ، والتعليم ،تتوزع بطريقة غير متساوية . ولكن عدم المساواة هذا يكون أكبر فى بعض الدول عنه فى دول أخرى . ففى عدد يعتد به من الدول ، فإن أكثر من نصف عدد السكان مما يزيد عمره على ١٥ سنة لايستطيع القراءة والكتابة ، فى حين أنه فى البعض الآخر يستطيع كل فرد يزيد عمره على ١٥ سنة ذلك (الجدول ٦ - ٣) . وفى بعض الدول يذهب ثمانية من كل عشرة أفراد بين سن ٥ و١٩ عاماً إلى المدرسة ، وفى البعض الآخر يفعل ذلك ، مايقل عن ثلاثة من كل عشرة أفراد (الجدول ٦ - ٤) . والتفاوت فى نسب من يذهبون إلى مؤسسات التعليم العالى أكثر حدة من ذلك[٦] .

والثروة مورد سياسى ، وهى تتوزع فى كل مكان بطريقة غير متساوية ، ولكن درجة عدم المساواة تختلف . فمثلا عدم المساواة فى توزيع الأرض ، وهى شكل هام من أشكال الثروة فى الدول الزراعية ، واضح جدًا فى كل الدول . ولكن عدم المساواة فى الملكيات الزراعية كان أكثر حدة فى العراق ، حيث كان نصف إجمالى مساحة الأرض المزروعة تشغله ٠,٧٪ من الضياع ، وذلك مقارنة بالدانمارك حيث كان نصف إجمالى المساحة المزروعة تشغله ٢١٪ من الضياع (انظر الشكل ٦ - ١) .

---

(٦) انظر : Charles Lewis Taylor and Michael C. Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972) Tables 4-4 and 5.5.

الجدول (٦ ـ ٣) : معدل معرفة القراءة والكتابة فى ١٣٧ دولة

معدل معرفة القراءة والكتابة *(نسبة مئوية)	عدد الدول
١٠٠	٢
٩٠ – ٩٩	٢٢
٨٠ – ٨٩	٢٠
٧٠ – ٧٩	٢٨
٦٠ – ٦٩	١٣
٥٠ – ٥٩	١٣
تحت ٥٠٪	٣٩
العدد :	**١٣٧**

* بين الأشخاص فوق سن ١٥ .

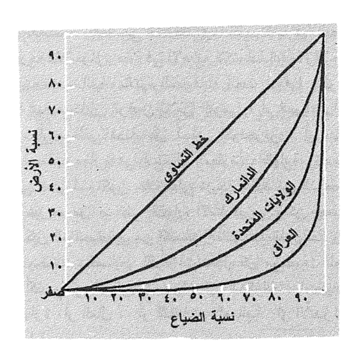
المصدر: Sivard, *World Military and Social Expenditures*, Table 3,pp. 36 ff.:

ثم إن مدى الارتباط بين أوجه عدم المساواة يختلف أيضاً من مجتمع إلى آخر . افترض أن كل الأشخاص فى نظام سياسى ما رُتِبوا وفقاً لمراكزهم النسبية بالنظر إلى أهم الموارد السياسية فى ذلك المجتمع : دعنا نحددها مثلاً فى الثروة ، الدخل ، المعرفة ، الشعبية ، التحكم فى الاتصالات ، والسيطرة على قوات الشرطة والجيش . إذا كانت المراكز النسبية لكل الأشخاص متشابهة ، فإن ذلك سيؤدى إلى علاقة ارتباط كامل ، وسيصبح عدم المساواة فى الموارد تراكميا بصورة كاملة بحيث كلما زاد نصيب فرد ما من مورد ، زاد نصيبه من الموارد الأخرى . ولكن إذا لم يكن لمركز الفرد فى رتبة ما أى علاقة بالرتب الأخرى (أى إذا لم تكن هناك علاقة ارتباط) ، فإن عدم المساواة فى الموارد سوف يكون مشتتاً . والتشتت لايعنى المساواة : ففى نظام يعرف تشتتا كاملاً فى عدم المساواة ، من الممكن أن يكون هناك عدم مساواة مرتبط بكل مورد من الموارد السياسية . وبالرغم من هذا ، فإن الفرق بين عدم المساواة التراكمى وعدم المساواة المشتت هو فرق حيوى ، وذلك لأنه فى مجتمع يتسم بعدم مساواة مشتت ، فإن الأشخاص المفتقرون إلى مورد ما قد يعوضونه من خلال الحصول على تحكم أكبر فى موارد أخرى .

الجدول (٦ ـ ٤) : نسبة الأطفال فى سن الدراسة (السن من ٥ ـ ١٩) الذين يذهبون إلى المدارس

النسبة	عدد الدول
٨٠	٦
٧٠ – ٧٩	١٥
٦٠ – ٦٩	٣٨
٥٠ – ٥٩	٢٩
٤٠ – ٤٩	١٩
٣٠ – ٣٩	١٢
٢٠ – ٢٩	٩
تحت ٢٠٪	٧
العدد :	**١٣٥**

المصدر : Sivard, World Military and Social Expenditures, Table 3,pp.36 ff



الشكل (٦ ـ ١) : منحنى لورنز لتوزيع الأرض

المصدر : Taylor and Hudson, World Handbook, Table 4.14,pp. 267-68

وأى من هذين النوعين لايوجد فى شكل خالص النقاء . وبالرغم من وجود نزعة قوية نحو عدم المساواة التراكمية فى النظم السياسية ، إلا أنه من الواضح وجود فروق هامة فى عدم المساواة فى هذه النظم . ففى الدول التى مازالت تحتل واحدًا من المستويات الثلاثة الدنيا فى الجدول (٦ - ٢) ، نجد أن عدم المساواة يكون عادة تراكميا جدًا . ولكن فى المجتمعات التى تمر بثورة صناعية ، نجد الثروة والدخل ينتقلان بعيدًا عن الارستقراطية الاقطاعية القديمة أو الأوليجاركية المرتبطة بالأرض إلى القادة الجدد - فى الصناعة والبنوك والتجارة . ولكن رغم الدخول التى تكون آخذة فى الارتفاع ، فإن عدم المساواة يستمر تراكمياً بصورة قوية بالنسبة للجزء الأكبر من السكان . (هذه هى المرحلة التى عايشها ماركس فى أوروبا الغربية فى منتصف القرن التاسع عشر) . وبعد فترة من التصنيع ، نجد بعض الدول تتعرض لتحول آخر نحو نوع جديد من المجتمعات : حديثة ، ديناميكية وتعددية . ومع استمرار تزايد الدخول والاستهلاك العام ، نجد انتشاراً أكثر للتكنولوجيا ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والتعليم والرخاء ووسائل الاتصال . هذا الانتشار قد يكون مصحوباً أيضاً باتساع واضح فى تنظيمات جماعات المصالح والمهارات السياسية والانتخاب . وحتى فى مثل هذه الظروف ، يستمر عدم المساواة فى الموارد السياسية ، ولكنه يكون أقل تراكمية وأكثر تشتتاً . ومن ثم يصبح من الصعب تمييز نخبة صغيرة محددة بدقة على أساس أنها « تدير الدولة » ، وذلك لأن نخباً عديدة تنزع نحو ممارسة النفوذ فى مجالات عدة للأنشطة ، فتضحى العلاقات فيما بينهم غاية فى التعقيد . إذ تصبح المعلومات والمعرفة مثلا موارد غاية فى الأهمية لاكتساب النفوذ والاحتفاظ به عادة . ونجد العديد من « نخب المعلومات والمعرفة » تلعب أدواراً محورية فى صنع القرارات . فممارسة مستشار الرئيس للأمن القومى ، أو المساعد الإدارى لعضو مجلس الشيوخ ، أو موظفى لجنة من لجان الكونجرس ، أو مدير المخابرات المركزية للنفوذ يتطلب مهارة فى استقبال المعلومات الهامة وتفسيرها وتشكيلها وتحريرها ، وهى معلومات تكون عادة على درجة عالية من التخصص والتقنية ، ثم إرسالها إلى غيرهم من صانعى القرار الأساسيين . ولكن أهمية الحاجة إلى المعلومات فى تمكين المتخصصين من اكتساب التأثير فى القرارات ، لاتقتصر على المستويات العليا وحسب ، فصانعو القرارات داخل كل مؤسسات المجتمع الحديث يعتمدون أكثر وأكثر على المعلومات سواء فى الحكومات المحلية أو فى مجال الصناعة أو التجارة أو المال ، أو النقابات العمالية أو الأحزاب السياسية أو المنظمات الدولية .

التصدع والتلاحم

إن أنماط الخلافات والصراعات والائتلافات السياسية لها أسباب مختلفة في النظم المختلفة . هذا الافتراض ، وكذا الفقرات القادمة ، يجب أن تقرأ بحذر : ذلك أنها تتعارض مع وجهة نظر منتشرة على نطاق واسع مؤداها أن الصراع السياسي يمكن تفسيره برده إلى مصدر واحد فقط من مصادر التصدع ، عادة مايكون ذا سمة اقتصادية مثل « الطبقة » أو « المِلْكية » .

وبالرغم من القدر الهائل من التأمل والتنظير والبحث ، فإن فهمنا للصراع السياسي مازال محدوداً . والشروح أحادية العوامل لا تستطيع أن تصمد بقوة أمام قدر المعلومات المتوافر الآن . فالخصائص الفردية والجماعية ذات الصلة بالصراع السياسي في الدول لا تتضمن فقط الاختلافات في المركز الاجتماعي ، الطبقة الاقتصادية ، الدخل ، الثروة ، والوظيفة – ولكنها تتضمن أيضا الاختلافات في التعليم ، والأيديولوجية ، والدين ، واللغة ، والإقليم ، والأصول الأسرية . وتخلق هذه العوامل العديدة أنماطاً مختلفة للتصدع السياسي والتلاحم السياسي في الدول المختلفة .

ففي المقام الأول ، لقد ترك التاريخ لكل دولة تراثاً مختلفاً من الخصائص التي يترتب عليها التصدعات والتلاحمات ، كاللغة على سبيل المثال وربما بسبب خبرتنا الذاتية ـ نحن الامريكيين ـ نكون قد ألفنا الاعتقاد بأن الدول الأخرى يكون لكل منها لغة واحدة . وفي الواقع إن العديد من الدول لها بالفعل لغة واحدة ، ولكن جارتنا ، كندا ، بها لغتان . أو فلتقارن الدول الواطئة : فهولندا لها لغة واحدة ، في حين أن بلجيكا جارتها يقسمها حد لغوى منذ أكثر من ألف عام ، ومازال موجوداً حتى الآن ، ويفرق بين الوالونيين الذين يتحدثون الفرنسية من جانب ، وبين الفلمنكيين الذين يتكلمون الفلمنكية – وهي لغة ذات أصل ألماني . أما في سويسرا ، فلم تتغير تقريبا الحدود بين المناطق التي تتكلم الفرنسية من جانب ، والتي تتكلم الألمانية من جانب آخر عما كانت عليه يوم بروزها لأول مرة في القرن الخامس الميلادي . وعلى الجانب الآخر من العالم ، نجد أكثر من ١٥ لغة رئيسية في الهند بالإضافة إلى ٥٠٠ لغة ولهجة فرعية . وفي الواقع ، فإن العديد من لغات الأقليات في الهند – والانجليزية واحدة من هذه اللغات – يتحدثها عدد من البشر أكثر مما هو موجود في السويد كلها[٧] .

---

(٧) ستجد شيئاً عن مدى التنوع في التراث التاريخي للتمايزات في : Marie R. Haug, "Social and Cultural Pluralism as a Concept in Social System Analysis," *American Journal of Sociology* = 73 (Nov. 1967), pp. 294-304.

وفى المقام الثانى ، لقد ترك لنا التاريخ ميراثاً منوعاً فيما يتعلق بمعالجة هذه الفروق فى الماضى . لتنظر على سبيل المثال إلى الاختلافات العنصرية . ففى الولايات المتحدة نجد أن نظام الرق الذى خضع له الأشخاص من أصل إفريقى ، خلق نظاماً للتمييز أشبه بنظام التمييز الطائفى ، استمر قائماً لفترة طويلة جدًا بعد الإلغاء الرسمى للرق ، بل إنه مازال مستمرًا - وإن كان بدرجة أقل - حتى الوقت الحاضر ، ويعتبر مصدراً من مصادر الصراع الحاد . على العكس من ذلك نجد فى البرازيل التى كانت بها نسبة من السكان من أصل إفريقى أكبر مما كان موجودًا فى أمريكا ، والتى لم يلغ فيها الرق إلا بعد جيل كامل من الحرب الأهلية الأمريكية ، أن السكان من أصل برتغالى ، وهم أغلبية السكان ، تقبلوا التداخل العرقى بسهولة أكثر . ومن أجل هذا ، وبالرغم من أن التمييز العنصرى موجود فى البرازيل ، إلا أنه لم يكن مصدراً أساسيًا من مصادر الصراع على خلاف الوضع فى الولايات المتحدة . أو فلتنظر إلى اللغة مرة أخرى . فقد قامت الأمة السويسرية على أساس المساواة بين لغاتها ، وكنتيجة لذلك نجد أن الصراعات السياسية والرفض السياسى الناتج عن الاختلافات اللغوية غير موجود تقريباً . أما فى بلجيكا ، على الجانب الآخر ، فبعد فترة ازدهار تقدم فيها الفلمنكيون وسادوا (انعكس النبوغ هنا فى ظهور العديد من الرسامين الفلمنكيين فى هذه الفترة) حدث تدهور اقتصادى وثقافى أدى إلى تبعية الفلمنكيين للوالونيين . ولقد كان لهذا الوضع أثره السيىء على السياسة البلجيكية . وفى السنوات الحديثة ، ازدهر مرة أخرى اقتصاد المناطق الفلمنكية ، أما إقليم الوالوون فتدهور مما أدى إلى انتشار الاستياء بين الوالونيين . أو خذ الدين كمثال . ففى الولايات المتحدة لا نلحظ حدة واضحة فى الجدل الدائر بين الجماعات الدينية . أما فى ايرلندا الشمالية ، فإن الصراع بين الأغلبية البروتستانتية فى جانب ، والأقلية الكاثوليكية فى الجانب الآخر يؤدى إلى أحداث عنف يومية وعمليات قتل متكررة . وفى الشرق الأوسط توجد شبكة يصعب اختراقها من الصراعات بين المسلمين واليهود والمسيحيين ، بين الإسرائيليين والعرب ، بين العرب المسلمين فى العراق والمسلمين من غير العرب فى إيران ، وبين المسلمين السُنَّة والمسلمين الشيعة .

وأخيرا ، فإن تباين مراحل التقدم يعمل على نشوء قوى مختلفة تستثير

= **ولقد قسمت الكاتبة ١١٤ دولة وفقاً لدليل تعددية يعكس قدر الاختلاف فى اللغة والجنس والدين والجماعات الاثنية . انظر أيضاً الجدول (٤ - ١٥) ، "Ethnic and Linguistic Fractionalization" (in B 136 countries) in Charles Lewis Taylor and Michael C. Hudson, *World Handbook of Political and Social Indicators* (New Haven, Conn: Yale University Press, 1971) pp. 271-74.**

التصدعات والتلاحمات . ففى القرن التاسع عشر ، صاحب التحضر والتصنيع فى دول أوروبا الغربية البؤس والصراع ، الذى كان ماركس واثقاً من أنه سوف يُسْتَقطب فى النهاية ليتخذ شكل الصراع الواضح بين بروليتاريا حضرية آخذة فى الاتساع من جانب ، وبرجوازية رأسمالية آخذة فى التقلص ، وأن النتيجة الحتمية لهذا الصراع ستكون فوز البروليتاريا . ولكن من منظور قرن تالٍ يتضح أن ماركس كان متسرعاً فى إسقاط سمات الأطوار الأولى للتصنيع على المستقبل البعيد . فماركس شهد أوروبا الغربية أثناء الثورة الصناعية ، وتنبأ بدقة بأن الصراعات السياسية سوف تحدث وتدور حول المطالبة بتغيير ظروف الطبقات العاملة فى المدن . ولكن الذى لم يتمكن ماركس من التنبؤ به هو أنه قبل هزيمة البرجوازية فى صراعها مع البروليتاريا بزمن طويل لابد وأن تحدث ثلاثة أشياء : إن الثورة الصناعية سوف تبدأ التحول إلى مرحلة عالية من الاستهلاك الجماهيرى ؛ وإن البروليتاريا الصناعية سوف تتقلص فى الحجم وتصبح بصورة متزايدة أقلية صغيرة من إجمالى القوة العاملة [٨] ؛ ولأن العديد من المطالب التى طرحها زعماء الطبقات العاملة سوف يتم الاستجابة لها ، فإن البروليتاريا الصناعية ، ولكونها أقلية ، سوف تقل استجابتها للنداءات النضالية المطالبة بإحداث تغيير ثورى .

ولكن فى الدول التى تمر الآن بثورة صناعية ، فإن الصراعات حول مطالب تحسين ، أو تغيير أوضاع عمال المدن من المرجح أن تضحى أحد المعالم البارزة للحياة السياسية . وفى ذات الوقت ، نجد أسساً اجتماعية وأيديولوجية جديدة للصراع تبرز فى المجتمعات ذات الاستهلاك الجماهيرى المرتفع .

حدة الصراع

تختلف حدة الصراع باختلاف المرحلة الزمنية التى يمر بها أى نظام ، وتختلف كذلك من نظام إلى آخر فى نفس الفترة الزمنية . ومهما كانت الصعوبات المرتبطة بفهم هذا الافتراض ، فإن ذلك ينبغى أن لا يخفى عنا أن هذا الافتراض – من الناحية المنطقية – ليس محل شك . فمنذ أكثر من قرن من الزمان كان الأمريكيون يقتلون بعضهم البعض على نطاق واسع فى حرب أهلية ، ومن الواضح أن ذلك كان صراعاً حادًّا . وانقلاب عام ١٩٦٦ فى اندونيسيا الذى أطاح بنظام

---

(٨) ولكن لايتبع هذا أن الطبقات العاملة أصبحت أقلية . طالع من أجل عرض لإحصاءات تدل على العكس : Andrew Levison, *The Working Class Majority* (New York : Coward, McCann & Geoghegan, 1974).

سوكارنو ، وقُتل فيه بضع مئات الآلاف من الناس ، كان بلاشك صراعاً حادًا . فالتمرد المسلح ، الحرب الأهلية ، الثورة العنيفة ، حرب العصابات ، معارك الشوارع ، النفى الجماعى : هذه كلها صراعات ذات طابع حاد للغاية . بينما الخطب ، المحاورات ، التجمعات السلمية والانتخابات السلمية ، لاتعتبر كذلك .

إن درجة حرارة الصراع السياسى فى أى دولة ليست ثابتة ، ولكنها ترتفع وتنخفض . حتى أكثر الدول استقراراً من المرجح أنها مرت بأوقات اضطراب وعنف شديدين ؛ أوقات فتن واغتيالات وحروب داخلية – « أوقات أزمات » . ولكن درجة حرارة السياسة تتفاوت أيضاً على مدار فترات زمنية قصيرة . فالحرب الأهلية تمثل المرحلة التى شهدت أكثر الصراعات حدة فى تاريخنا ، ولكن على مدار تاريخنا القومى ، وبدءاً من قوانين الأجانب والفتنة فى نهاية العقد الأول من الدستور ونحن نشهد صراعاً على درجة من الحدة مرة كل جيل تقريباً .

ولكن فى أية فترة زمنية محددة سنجد أن بعض الدول تتمتع بالسلام فى سياستها الداخلية أكثر من غيرها . ففى حين نجد بعض الدول تمر بالمرحلة فى تاريخها المسماة بـ « وقت الأزمات » ، فإننا نجد البعض الآخر ينعم بجو من المصالحة والوحدة . بل يمكن القول بأن الاختلافات القومية فيما يتعلق بالثقافة والمزاج العام قد تجعل شعوب بعض الدول أكثر ميلاً من غيرها فى دول أخرى للسعى وراء حلول للخلافات تقوم على توافق الرأى . وبغض النظر عن هذا ، فإنه من الواضح أنه فى أى عقد محدد من العقود يكون الصراع أكثر حدة فى بعض الدول عنه فى الدول الأخرى .

وبالطبع ليس من السهل أن نصمم قياسات مرضية لمفهوم مثل « حدة الصراع » ، وليس من السهل أيضاً أن نجمع أو أن نفسر البيانات الخاصة به . فمنذ أكثر من نصف قرن مضى ، قام أحد علماء الاجتماع بجهد كان الأول من نوعه فى هذا المجال ، وهو عالم الاجتماع بيتيرام أ . سوروكين Pitirum A. Sorokin . وبالرغم من المستوى العالى للعمل الذى قام به ، فإن النتائج التى توصل إليها تم تجاهلها على نطاق واسع . ولقد طبق سوروكين مؤشرات تم تصميمها بذكاء للاضطرابات على مر التاريخ الفرنسى من عام ٥٢٦ م وحتى عام ١٩٢٥ م ، وكذلك طبقها على اليونان القديمة ، روما القديمة ، بيزنطة ، ألمانيا والنمسا ، انجلترا ، ايطاليا ، أسبانيا ، هولندا ، روسيا ، بولندا ، وعلى أوروبا بصفة عامة . ولقد خلص سوروكين من دراساته العديدة والعميقة إلى أنه :

« فى معظم الدول الخاضعة للدراسة نجد ، فى المتوسط ، أنه فى مقابل كل سنة

شهدت اضطرابا اجتماعيًا واضحاً ، توجد خمس سنوات فقط خالية من الاضطرابات .

« ليس صحيحاً أن هناك أمم أكثر انضباطاً من غيرها : فكل الأمم تكون منضبطة أو غير منضبطة وفقاً لطبيعة المرحلة الزمنية .

« وفى حين أنه توجد اختلافات بين الأمم فيما يتعلق بمدى عنف وتركز الاضطرابات ، فإن هذه الاختلافات ليست كبيرة كما أنها غير ثابتة .

« حوالى ٥ فى المائة فقط من كل الاضطرابات المسجلة حدثت دون عنف ، وحدث حوالى الربع بمصاحبة عنف طفيف . أما إمكانيات قيام « ثورة غير دموية » ، فهى تبدو ضئيلة .

« معظم الاضطرابات تستمر لأسابيع قليلة .

« لا تظهر المؤشرات تياراً مستمرًا لا فى اتجاه « تطور منضبط » بدرجة أكبر وأفضل ، ولا أيضاً فى اتجاه عدم انضباط متنام بصفة مستمرة .

« لاتوجد أية علاقة بين الاضطرابات الداخلية من جانب ، والحرب الدولية من الجانب الآخر .

« لاتحدث الاضطرابات فقط فى فترات تحلل وتدهور المجتمع ، ولكن أيضاً فى فترات الازدهار والنماء .

« والمسألة المحورية هنا هى شبكة القيم والعلاقات الاجتماعية – الثقافية : فعندما تكون الشبكة متكاملة وقوية ، فإن الاضطرابات تكون فى أقل درجة لها »[٩] .

ولقد عاد العلماء الاجتماعيون فى وقت أكثر حداثة إلى هذا الموضوع الهام . ففى عام ١٩٦٩ ، وفى تقرير للجنة القومية الأمريكية حول أسباب ووسائل تجنب العنف ، قارن أحد علماء السياسة بين حجم الصراع فى ١١٤ دولة . ووجد أنه بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٥ تراوح حجم الصراع الداخلى من الحروب الأهلية المدمرة والعنف الجماعى الشامل فى دول مثل الكونغو وأندونيسيا وفيتنام الجنوبية فى جانب ، إلى الغياب التام لأى إشارة لصراع داخلى فى دول مثل السويد ورومانيا والنرويج

---

(٩) Pitirim A. Sorokin, Social and Cultural Dynamics, Vol.3 (Boston : D.C. Heath & Co., 1937) الفصل الرابع عشر .

الجدول (٦ - ٥) : النزاعات الداخلية فى الولايات المتحدة خلال سنوات الاضطراب فى الستينات مقارنة بأمم أخرى

	الولايات المتحدة	١٧ أمة أوروبية ديمقراطية	١١٣ دولة
الانتشار : عدد المشاركين لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة	١١١٦	٦٧٦	٦٨٣
رتبة الولايات المتحدة		السابعة	السابعة والعشرون
الحدة : الخسائر بسبب النزاع لكل ١٠ ملايين نسمة	٤٧٧	١٢١	٢٠١٠٠
رتبة الولايات المتحدة		الثالثة	الثالثة والخمسون
المدة : رتبة الولايات المتحدة		الأولى	السادسة
الحجم الإجمالى للنزاع الداخلى : رتبة الولايات المتحدة		الأولى	الرابعة والعشرون
رتبة الولايات المتحدة ، ١٩٦١ - ١٩٦٥		الخامسة	الواحدة والأربعون

الأرقام للولايات المتحدة هى للأعوام ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ؛ أما للدول الأخرى فهى للأعوام من ١٩٦١ - ١٩٦٥ .

المصدر : Ted Robert Gurr, "A Comparative Study of Civil Strife," in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, *The History of Violence in America; A Report to the National Commission on the Causes and Prevention of Violence* (New York : Bantam Books, 1969), pp. 572 - 632, Table 17 - 2,p. 578, and Table 17 - 15,p. 628

وتايوان ، فى الجانب الآخر(١٠) . أما المقارنات مع الولايات المتحدة خلال سنوات الاضطرابات بها بين عامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٨ فيوضحها الجدول (٦ - ٥) .

(١٠) Ted Robert Gurr, "A Comparative Study of Civil Strife," in Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr, *The History of Violence in America : A Report to the National Commission on = The Causes and Prevention of Violence* (NewYork : Bantam Books, Inc., 1969), pp. 572-632,

مؤسسات اقتسام القوة وممارستها

وأخيراً ، **تختلف النظم السياسية فيما يتعلق بمؤسسات اقتسام القوة وممارستها** . والعديد منا يؤمن بنتيجة منطقية مرتبطة بذلك مؤداها أن **النظم السياسية تختلف أيضاً فى توزيع القوة** - فبالمعنى الذى ورد فى عبارات أرسطو ، تكون القوة موزعة إلى واحد أو إلى قلة أو إلى كثرة . ولكن إذا ما أخذنا فى الاعتبار المشاكل المتعلقة بملاحظة وقياس القوة ، والتى ناقشناها فى الفصل الثالث ، فإن الإيمان بهذه النتيجة لابد أن يكون مستنداً إذن ، وبصورة تامة ، على دليل غير مباشر . وأكثر الأدلة غير المباشرة إقناعاً هو اختلاف المؤسسات المضطلعة بتوفير الفرص للمواطنين للمشاركة فى عملية صنع السياسات التى تطبقها الحكومة . وهذا الاختلاف هو موضوع الفصل القادم .

= انظر أيضاً : **Ivo K. Feierabend, Rosalind L.Feierabend and Betty A. Nesvold, "Social Change and Political Violence : Cross - National Patterns," pp. 632-87 of the Same Volume.**

الفصل السابع

الاختلافات : حكم الكثرة وحكم اللاكثرة

من الاختلافات القائمة بين النظم السياسية ، والتى تحدث فرقاً - بل وفرقاً جذرياً في الواقع - الاختلافات الخاصة بمؤسسات اقتسام القوة وممارستها(١) . والحكومات الشعبية تتيح لأفراد الشعب فرصاً أكبر بكثير من أى نظم سياسية أخرى للمشاركة فى صنع القوانين التي يجب عليهم أن يطيعوها . وفى اليونان القديمة حيث ظهرت الحكومة الشعبية لأول مرة حول عام ٥٠٠ ق . م ، سميت هذه النظم « ديمقراطيات » . وحول نفس الوقت تقريبا ظهرت الحكومات الشعبية عند الرومان الذين أسموا نظامهم « جمهورية » . ومؤقتاً ، سوف أكتفى بأن أسمى مثل هذه النظم « الحكومات الشعبية » .

ولقد تشكلت الأفكار والممارسات الخاصة بالحكومات الشعبية طوال الألفى العام التالية متأثرة بخبرات اليونان - خاصة فى مدينة أثينا - وروما . وحتى بعد أن حلت نظم الهيمنة محل ممارسات الحكومات الشعبية فى اليونان وروما ، فإن خبرة اليونانيين والرومان ظلت مسيطرة على الأفكار الخاصة بالحكومات الديمقراطية . وكان الايمان بعمق الرغبة فى الحكم من خلال المجالس التى يكون لكل المواطنين

---

(١) لمعالجة مطولة لموضوع هذا الفصل انظر للمؤلف : *Democracy and Its Critics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989) خاصة الفصلين السادس عشر والسابع عشر .

الحق فى حضورها ، سمة أساسية لهذه الخبرة[٢] . ولهذا السبب ، وغيره من الأسباب ، فإن الافتراض الذى ساد على مدار ألفى سنة تقريباً كان مؤداه أن الحكومة الشعبية لابد أن تقتصر بالضرورة على النظم الصغيرة مثل الدولة ـ المدينة .

حكم الكثرة

فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، قام جيل جديد من دعاة الحكومة الشعبية بتحدى هذا الافتراض ، حيث أكدوا أنه يمكن اعتبار **التمثيل** بديلاً مناسباً ومرغوباً فيه مقارنةً بالمشاركة المباشرة فى مجالس المواطنين . ومن ثم ، بدأ ينمو نظرياً وعملياً ، شكل جديد تماماً للحكومة الشعبية ، يختلف اختلافاً جذرياً فى مناح عدة هامة عن كل نظم الحكم التى وجدت حتى ذلك الحين بما فيها الديمقراطيات اليونانية ، الجمهورية الرومانية ، وجمهوريات الدولة المدينة التى وجدت فى إيطاليا فى العصور الوسطى وعصر النهضة . هذه النظم السياسية الحديثة التى تراوحت تسميتها بين النظم الجمهورية ، والنظم الديمقراطية ، والحكومات التمثيلية ، والجمهوريات الديمقراطية والنظم البرلمانية[٣] ، وسَّعت حدود نظرية الحكومة الشعبية وممارستها لتخرج من النطاق الضيق للدولة المدينة إلى المجال الأرحب للدولة القومية .

---

(٢) مع امتداد الجمهورية الرومانية إلى ماوراء حدود المدينة الأصلية لتضم إيطاليا كلها ، ثم ماهو خارج إيطاليا أيضاً ، ومع منحها المواطنة لكل رعاياها ، فإن الجمعيات التشريعية التى كانت تعقد فى روما أصبح يحضرها جزء صغير ـ وكان يتزايد فى صغره ـ من إجمالى المواطنين . وهذا الجزء كان يتكون من القاطنين قريباً من روما ، أو من الذين يملكون المال والوقت والدافع للقيام بالرحلة إلى روما . ومن ثم ، فإن المشاركة المباشرة للمواطنين فى صنع القوانين أصبحت نوعاً من الاستهزاء بالفكرة الأصلية وبالممارسة الأصلية . وبالرغم من هذا ، فإن الرومان لم يتبنوا مطلقا الحكومة التمثيلية كبديل .

(٣) يثور الجدل أحياناً مؤكداً أنه خلال القرن الثامن عشر كانت « الديمقراطية » تعنى الحكومة المباشرة أو حكومة الجمعية التشريعية ، فى حين أن « الجمهورية » ، كانت تشير إلى الحكومة النيابية . والمرجع الذى يشار إليه عادة هنا هو جيمس ماديسون James Madison الذى أجرى هذا التمييز بين « الديمقراطية النقية » و « الجمهورية » ، فى مقالة مشهورة كتبها دفاعا عن الدستور الجديد المقترح للولايات المتحدة .

Alexander Hamilton, John Jay, and James Madison, The *Federalist* (New York: The Modern Library n.d.), pp. 58-59.

ولكن استعراض الخطابة السياسية فى أمريكا خلال القرن الثامن عشر ، يؤكد أن المصطلحين كانا يستخدمان بطريقة تبادلية حتى بواسطة نفس المتحدث ، وفى نفس الجملة .

Cf. Willi Paul Adams, *The First American Constitutions, Republican Ideology and the Making of State Constitutions in the Revolutionary Era,* trans. Rita and Robert Kimber (Chapel Hill, N.C.: The University of North Carolina Press, 1980), Chap. 4, "Republic and Democracy in Political Rhetoric", PP.99-117.

المؤسسات السياسية فى حكم الكثرة

إن الذى جعل من هذه النظم نظماً جديدة من المنظور التاريخى هو توليفتها الفريدة من المؤسسات السياسية . ومن بين هذه المؤسسات سبع بالتحديد لها أهمية خاصة ، ولذا سوف نناقشها بعد قليل . وبالرغم من أن بعض هذه المؤسسات نما بطريقة تدرجية فى بعض الدول أثناء القرن التاسع عشر ، إلا أنها لم تتخذ الشكل الحالى حتى مجىء القرن العشرين . فخلال هذا القرن نجد أن المؤسسات التى تميز الحكومة الشعبية الحديثة بصورة إجمالية عن كل النظم الشعبية الأقدم ، وكذا عن كل النظم الأخرى ، معاصرة أو تاريخية ، أصبحت تعنى :

١ - أن حق التحكم فى القرارات الحكومية المتعلقة بالسياسة يكمن - وفقاً للدستور - فى المسؤولين المنتخبين .

وهذه المؤسسة الحيوية لم تنبت بين بعض من أعرق وأعتى الدول الديمقراطية فى الوقت الحاضر إلا مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . فهى لم تثبت أقدامها فى فرنسا مثلاً حتى بزوغ الجمهورية الثالثة عام ١٨٧١ . أما فى الدول الاسكندنافية ، فإن استناد رئيس الوزراء ومجلس الوزراء إلى أغلبية الأصوات فى البرلمان بدلاً من تعيينهم بواسطة الملك جاء متأخراً أكثر من هذا : فى عام ١٨٨٤ فى النرويج ، وفى عام ١٩١٥ فى الدانمرك ، وفى عام ١٩١٨ فى السويد .

٢ - أن اختيار المسؤولين المنتخبين واستبعادهم سلميًا يتم من خلال انتخابات دورية وعادلة وحرة يغيب عنها القسر ، أو يكون محدداً فى أضيق نطاق .

وكما هو الحال بالنسبة لمفهوم المسؤولية ، فإن الاقتراع السرى ، والذى يعتبر الآن على نطاق واسع عنصراً أساسياً للانتخابات الحرة العادلة ، هو وافد حديث على الحكومات الشعبية ، حيث لم يطبق فى الانتخابات العامة بانتظام حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر إلا نادراً . وفى العديد من الدول لم يطبق حتى السنوات الأولى من القرن العشرين .

٣ - أن لكل البالغين حق التصويت .

٤ - أن لمعظم البالغين أيضاً حق الترشيح للمناصب العامة فى هذه الانتخابات .

هاتان المؤسستان الأخيرتان تعكسان التغير العميق فى أسلوب تفكيرنا الخاص بالديمقراطية سواء من حيث النظرية أو الممارسة . فحتى القرن الحالى ، كانت كل النظم الديمقراطية والجمهورية تستثنى جزءاً ضخماً من البالغين بها من المشاركة فى صنع القوانين التى كانوا يخضعون لها . ففى ديمقراطية أثينا المشهورة كانت

المرأة تُستثنى ، وقلة من الأجانب كانت تستطيع الحصول على المواطنة حتى بعد الاقامة لأجيال فى المدينة والمساهمة فى دخلها المالى وفى بناء أمجادها ، كما أن العبيد ، وهم يمثلون جزءاً لايستهان به من السكان كانوا يستثنون أيضاً . وحتى القرن العشرين كان النساء ـ وهن نصف عدد كل البالغين ـ يُحرمن من حق التصويت فى الانتخابات العامة فى كل الدول ، بما فى ذلك دول مثل سويسرا والولايات المتحدة ، وهما يعدان من أقدم « الديمقراطيات » فى العالم(٤) .

وفى الولايات المتحدة ، وبالرغم من الصياغة الواضحة للتعديل الخامس عشر والذى يحظر التمييز فى الانتخابات بسبب الجنس(٥) ، فإن السود فى معظم ولايات الجنوب كانوا يمنعون واقعاً من التصويت حتى بعد صدور القوانين الفيدرالية للحقوق المدنية وتطبيقها فى الستينات .

٥ ـ أن للمواطنين الحق فى حرية التعبير بما فى ذلك نقد ومعارضة القادة أو الحزب الحاكم ، وهو حق يطبق عملاً عن طريق القضاء وممثلى الأجهزة الادارية .
٦ ـ أن للمواطنين القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات ، والتى ليست حكراً لا على حكومة الدولة ولا على أى جماعة أخرى منفردة ، كما أن لهم الحق فى اكتساب هذه القدرة .
٧ ـ أن للمواطنين حق تكوين وعضوية المنظمات السياسية ، بما فى ذلك الأحزاب السياسية وجماعات المصالح .

وعندما نتحدث اليوم عن « الديمقراطية » أو « الدول الديمقراطية » ، فعادة مانعنى بذلك الدولة التى توجد بها هذه المؤسسات السبع ، ومع ذلك فإن مصطلح ديمقراطية يستخدم أيضاً ، وبصورة شائعة ، بمعناه الذى كان سائدا فى القرن التاسع عشر ، عندما كان يشير إلى الدول التى توجد بها كل المؤسسات السبع السابقة باستثناء الثالثة والرابعة ، وهما المُتضمِنَتَان الادخال الكامل أو شبه الكامل للبالغين فى عِداد

---

(٤) فى الدول التى وُجدت بها المؤسسات السياسية المشار اليها هنا منذ ١٩٥٠ ، فإن النساء حصلن على حقوقهن الانتخابية بين ١٩١٠ و ١٩٣٠ . ففى الولايات المتحدة حصل النساء على حقهن فى التصويت فى الانتخابات الفيدرالية عام ١٩٢٠ بعد إجازة التعديل التاسع عشر . أما فى فرنسا وبلجيكا فلقد تم استبعاد النساء حتى الحرب العالمية الثانية ، وفى سويسرا لم يكن لديهن حق دستورى للتصويت فى الانتخابات الفيدرالية حتى عام ١٩٧١ .

(٥) التعديل أجيز عام ١٨٧٠ مع بزوغ الحرب الأهلية ، وينص على : « يجب ألا يحجب حق مواطنى الولايات المتحدة فى التصويت أو ينتقص منه بواسطة الولايات المتحدة ، أو أى ولاية ، على أساس من الجنس أو اللون أو وضع رق سابق » .

المواطنين المتمتعين بحق المواطنة الكامل . وكما رأينا حالاً ، فإن هذا التضمين الكامل هو تطور يتميز به القرن العشرون بالأساس ، فعندما صدر الكتاب الشهير للكاتب الفرنسى العظيم ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville والمكون من جزءين ، والمعنون « **الديمقراطية فى أمريكا** » عامى ١٨٣٥ و ١٨٤٠ ، لم يحاج أحد فى أمريكا أو أوروبا فى دقة العنوان ، بالرغم من أنه فى ذلك الوقت كان المواطنون الذين يتمتعون بحق المواطنة الكامل ، والذين لهم حق التصويت والاشتغال بالشئون العامة هم أقلية من البيض الذكور البالغين .

هل كانت الولايات المتحدة ديمقراطية فى القرن التاسع عشر بالرغم من القيود التى كانت تضعها على المواطنة الكاملة ؟ وهل هى ديمقراطية اليوم ؟ بسبب غموض مصطلح الديمقراطية ومعانيه المتعددة ، أجد أنه من المفيد أن أطلق على النظام السياسى الذى توجد به المؤسسات السبع اسم حكم الكثرة أو حكم الكثرة الديمقراطى ، مع أنى أود أن اتبع التقليد الشائع فأشير إلى الدولة المحكومة بواسطة نظام حكم الكثرة بوصفها دولة ديمقراطية .

والنظم التى تغيب عنها واحدة أو أكثر من هذه المؤسسات السبع ، أو التى توجد فيها هذه المؤسسات فى مرتبة أدنى بكثير من الحد الأدنى الواجب توافره فى نظم حكم الكثرة ، تشكل فى الواقع شريحة كبيرة وهامة ومنوعة من النظم التاريخية والمعاصرة . ونظم حكم اللاكثرة الموجودة فى عالمنا المعاصر عادة مايشار إليها بوصفها نظماً سلطوية أو مهيمنة أو شمولية أو ديكتاتورية . ولسوء الحظ ، وكما سوف نرى ، فإن أى مصطلح واحد منفرد ينقل صورة مبسطة جداً للتنويعات المعقدة للنظم السياسية فى عالمنا الحديث . وبالرغم من هذا ، سوف يكون أكثر ملاءمة إذا ماجمعتها كلها وأسميتها نظماً لحكم اللاكثرة ، أو نظماً سلطوية .

نمو حكم الكثرة

بسبب القيود الموضوعة على الانتخاب ، والتى أشرنا إليها قبلاً ، لم ينشأ أى من نظم حكم الكثرة بصورة كاملة حتى قرننا الحالى . وبالرغم من هذا ، فإنه أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر تطورت فى بعض الدول كل المؤسسات المذكورة قبلاً باستثناء شمول حق المواطنة للجميع . فمنذ ١٨٥٠ ، تزايد عدد نظم حكم الكثرة (للذكور أو لكل الأفراد) وذلك بصورة منتظمة ، باستثناء فترتى تدهور : واحدة بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ، والأخرى فى الستينات (انظر الشكل

٧ ـ ١)[٦] . ولكن لأن عدد الدول فى العالم قد زاد أيضاً ، نجد أن حكم الكثرة مثّل عام ١٩٩٠ تقريباً نفس النسبة من المجموع الكلى ، والتى مثّلها من حوالى نصف قرن مضى (أنظر الشكل ٧ ـ ٢) .

اختلافات أخرى بين حكم الكثرة وحكم اللاكثرة

إن المؤسسات السياسية السبع التى تم وصفها حالا ليست هى وحدها التى تميز حكم الكثرة عن حكم اللاكثرة ، فالدول التى تأخذ حكوماتها بحكم الكثرة الديمقراطى تختلف فى عدة جوانب أخرى هامة عن الدول التى تحكمها نظم حكم اللاكثرة .

الحقوق السياسية : يتمثل أحد الاختلافات الهامة فى وجود شبكة متسعة من الحقوق السياسية الأساسية فى حكم الكثرة . والعديد من هذه الحقوق هو جزء مكمل لواحدة أو أكثر من المؤسسات السبع لحكم الكثرة . فالحقوق المطبقة عملياً من خلال القضاء والادارة ، ضرورية لوجود هذه المؤسسات وعملها مثل : حق التصويت فى انتخابات حرة وعادلة ، وحق معارضة شاغلى المناصب العامة ومعارضة سياساتهم ، وحق تشكيل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وغيرها من المنظمات ، وهكذا . ولكن بالاضافة إلى هذا ، فإن الناس فى الدول التى تحافظ على مؤسسات حكم الكثرة على مدار فترة ممتدة من الزمن ، من المرجح أنهم سوف يشتركون فى عدة توجهات سياسية ، ومعتقدات واحدة تدعم بدورها العديد من الحقوق والحريات الأخرى . وبالتالى ، فإن شبكة الحقوق تنزع نحو التوسع خارج نطاق تلك الحقوق الضرورية لعمل مؤسسات حكم الكثرة .

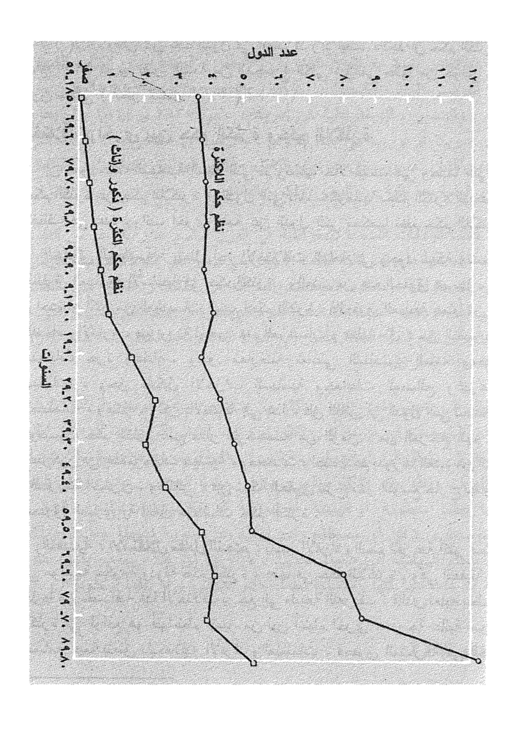
التعددية : الاستقلال مقابل التحكم : يعتبر الأفراد والنظم الفرعية أكثر استقلالية فى مواجهة حكومة ودولة حكم الكثرة ، عنها فى حكم اللاكثرة . وفى الحقيقة ، فإن جزءاً من مصداقية هذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة التعريف . فالذى نعنيه بنظم حكم الكثرة فى الواقع هو أنها نظم تتميز من بين أشياء أخرى ، بدرجة عالية نسبيًا من التسامح فيما يتعلق باستقلالية الأفراد والمنظمات . فحقوق المشاركة فى الحكومة

---

(٦) يجب ملاحظة أنه فى الشكلين (٧ ـ ١) و (٧ ـ ٢) يعد البلد خاضعا لحكم الكثرة القائم على حق الاقتراع للذكور أو القائم على حق الاقتراع المقيد ، إذا كان ١٠٪ على الأقل من مجموع السكان قد صوّت بالفعل فى الانتخابات القومية . وهذه عتبة من عتبتين لقيام الديمقراطية وفقاً لتاتو فانهانين فى :

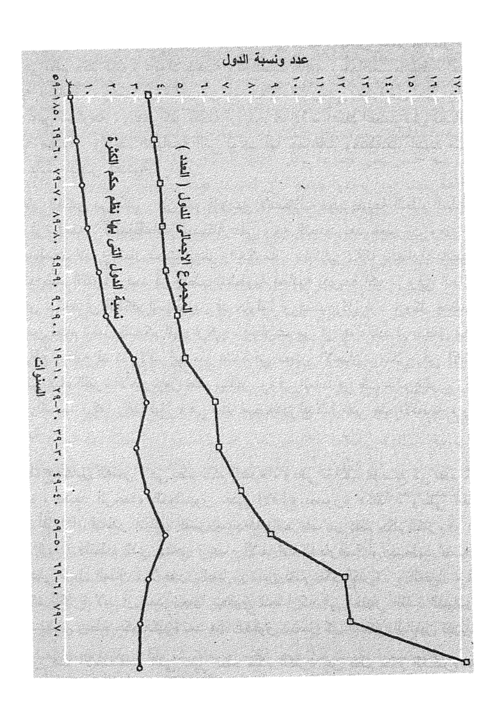
Tatu Vanhanen, *The Emergence of Democracy: A comparative Study of 119 States, 1850-1979* (Helsinki; The Finnish Society of Sciences and Letters, 1984).

أما العتبة الثانية لدى فانهانين فهى : « عندما يكون نصيب الجماعات الأصغر على الأقل ٣٠٪ » (ص ٣٣) .



الشكل (٧ ـ ١): نظم حكم الكثرة فى الأعوام من ١٨٥٠ إلى ١٩٩٠ .

المصادر : **Tatu Vanhanen,** ***The Emergence of Democracy*****:** ***A Comparative Study of 119 States*** **(Helsinki : The Finnish Society of Arts and letters, 1984); Michael Coppedge and Wolfgange Reinicke, "A Measure of Polyarchy",** وهو بحث قُدم إلى « مؤتمر قياس الديمقراطية » الذى نظمته مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد فى الفترة من ٢٧ ـ ٢٨ مايو ١٩٨٨ . ويتضمن الجدول أيضا معلومات إضافية مأخوذة من بحث غير منشور لكل من **Coppedge, Reinicke & Dahl.**



الشكل (٧ ـ ٢) نسبة الدول التى بها نظم حكم الكثرة بالنظر إلى كل الدول فى الأعوام من ١٨٥٠ ـ ١٩٩٠ .
المصادر : انظر (الشكل ٧ ـ ١)

ومعارضتها ، وهى السمة المميزة لحكم الكثرة ، تتطلب من الدولة أن تسمح باستقلالية الأفراد والمنظمات ، بل وتحميها .

وكنتاج لهذه الحقوق ، نجد منظمات منوعة إلى درجة لايمكن حصرها، تنزع إلى القيام فى نظم حكم الكثرة : نوادى خاصة ، منظمات ثقافية ، جماعات ضغط ، أحزاب سياسية ، نقابات ، وهكذا . والكثير من هذه المنظمات يسعى بجدية من أجل ممارسة النفوذ على الحكومة ، وعدد أكثر يمكنه أن يتحرك إذا ما أعتقد أعضاؤه أن مصالحهم الحيوية مهددة . والنظم السياسية التى توجد بها جماعات ومنظمات عديدة مستقلة نسبياً عادة ماتعتبر **تعددية** .

وعلى العكس من ذلك ، فإن نمو النزعة الاستقلالية تهدد طبيعة النظام السلطوى وتهدد قوة قادته . **فالمنظمات** المستقلة على وجه التحديد تعد خطيرة . ومن ثم ، فان المنظمات لابد أن تظل تحت سيطرة الحكومة . وبالتالى ، فإنه بالمقارنة بالتعددية فى نظم حكم الكثرة ، نجد أن النظم السلطوية **أحادية** بدرجة أكبر . وفى الحالات القصوى ، نجد أن الحكام السلطويين قد حاولوا أن يصبح كل فرد ، وكل منظمة ، جزءاً من نظام شامل للتحكم الهيراركى . وبالرغم من أن هذا القيد لم يتحقق مطلقاً فى الواقع ، فإنه قد تم الاقتراب منه بشدة فى بعض الأحيان . مثلاً ، فى الاتحاد السوفيتى أثناء الفترة الأخيرة من حكم ستالين ، وفى ألمانيا فى ظل حكم هتلر . وكان هذا هو السبب ، كما رأينا قبلاً ، فى سك اسم جديد للدلالة على هذه الأنظمة ، وهو الشمولية .

الاقناع مقابل القسر : فى نظم حكم الكثرة ، وعلى خلاف الوضع فى نظم حكم اللاكثرة ، يعتمد الزعماء السياسيون على الاقناع بصورة مكثفة ، وعلى القسر بصورة أقل[٧] . فبعض أشكال القسر مستبعدة بالتعريف من نظم حكم الكثرة أو يقل اللجوء إليها . فالنظام الذى يسجن زعماء الأحزاب المعارضة أو يضطهد الصحف الناقدة على سبيل المثال ، لايعتبر بالضرورة من نظم حكم الكثرة . وبالمقابل ، فإن نظم حكم الكثرة لابد أن تمد شعبها بحقوق للمشاركة فى اختيار القادة السياسيين ومعارضتهم . ونظم حكم الكثرة تمد هذه الحقوق لتشمل كل السكان البالغين تقريباً .

وكون هذه الاختلافات التى تميز نظم حكم الكثرة عن نظم حكم اللاكثرة هى

---

(٧) بالرغم من أن دافيد ابتر David Apter يستخدم تصنيفاً مخالفاً للأنظمة السياسية ، إلا أنه تبنى مقولة مشابهة فى :

Choice and the Politics of Allocation **(New Haven, Conn.: Yale University press, 1971), PP. 32-33, and passim.**

بالأساس اختلافات مبدئية لايجعلها أقل أهمية ، بما أنها تعبر عن اختلافات حقيقية قائمة فى الواقع . إضافة إلى هذا ، فإن الاختلاف فى التوازن بين الاقناع والقسر ، ماهو إلا نتيجة عملية مترتبة على الاختلافات فى المؤسسات السياسية ذاتها . فالجماعة التى تملك حقاً نافذاً للمشاركة فى اختيار القادة السياسيين ، سيكون احتمال إخضاعها للقسر فى حالة وجود صراع أقل مما هو الحال عليه مع جماعة لاتملك هذا الحق ، وهذا يبدو واضحاً جداً إذا كانت الجماعة كبيرة إلى حد يجعلها تشكل أغلبية . ومادامت مؤسسات الحكومة الشعبية لم يصبها أى خلل ، فإن أى محاولة لممارسة القسر على جماعة تمثل أغلبية السكان لابد أنها ستفشل ، مادامت الأغلبية الواقعة تحت قسر يمكنها ببساطة أن تصوت ضد من هم فى السلطة فى الانتخابات التالية ، فتحل محلهم مسئولين أكثر استجابة لها . وبسبب هذا الوضع ، فإن السياسيين فى نظم حكم الكثرة نادراً مايكونون من السذاجة بحيث يساندون قوانين ضد رغبة الأغلبية من الناس ، فتجاهل الرأى العام من المرجح أن يكلفهم غالياً . وبالتأكيد ، بما أن القوانين نادراً ماتلقى مساندة جماعية ، فسوف نجد فى أى نظام بعض الأشخاص الذين يخضعون لقوانين تحرمهم من فرصة أو امتياز أو حق كانوا يتمتعون به من قبل . ولكن حتى إذا كان الناس الذين يشاركون فى صنع القرارات أحياناً مايعانون من الناتج ، فإن هؤلاء الذين لايستطيعون المشاركة بالمرة من المرجح أنهم يعانون أكثر . ويبدو من المستبعد أن المؤتمر الدستورى كان سيسمح بالرق فى أمريكا لو كان للسود نفس حقوق البيض الأمريكيين فى المشاركة السياسية . ولفرض استعلاء البيض على العبيد المحررين حديثاً بعد الحرب الأهلية ، فلقد حُرم السود فى الجنوب من حقهم فى المشاركة السياسية ، وهو الحق الذى كانوا قد اكتسبوه مؤخراً .

وفى نظم حكم الكثرة ، عادة مايكون من الصعب أن يُمارَس القسر على عدد كبير من الناس حتى لو لم يشكلوا أغلبية . ففى حين أن القسر الواسع النطاق يشكل عبئاً على أى نظام سياسى ، فان الحكومات الشعبية تجده أكثر صعوبة . فإذا كانت الحكومة تريد أن تتجنب احتمال اتساع نطاق العصيان المدنى ، بل وأحياناً الحرب الأهلية ، فى حالة تورطها فى قسر أقليات كبيرة ، فإنها تكون فى حاجة إلى أن تملك فى يدها مجموعة منوعة من قوى القسر : نظام شرطة مركزياً ومنضبطاً ، بوليساً سرياً ، قضاء خاضعاً ، قوات عسكرية ومؤسسات بيروقراطية على أتم استعداد لطاعة الحكومة عندما يتطلب « الواجب » قسر أعداد كبيرة من المواطنين ، ومجموعة من القوانين والنصوص الدستورية والممارسات التى تسمح للحكومة أن توظف هذه القوى .

ومن ثم فإن تملك الحكومة نظاماً للقسر سوف يمثل إغراءً مستمراً للقادة غير المترددين ، وخطراً قائماً على كل معارضة . وبالرغم من أنه من المفهوم أن الحكومة الشعبية قد تمارس القسر على قطاع كبير من السكان فى مناسبات متفرقة وتظل قائمة ، إلا أنه كلما زاد تكرار هذا فإنه ينتقص من فرص بقائها . فمثلاً ، عندما عادت ممارسة القسر الشديد ضد السود فى الجنوب الأمريكي فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فإن الجنوب طوّر فى الواقع نظاماً سياسياً مزدوجاً ، كان البيض يديرون فيه نظاماً شبيه بحكم الكثرة فى حين كان سود الجنوب يحيون فى ظل هيمنة قمعية .

التحكم المتبادل مقابل التحكم الأحادى : لأن حقوق المعارضة والمشاركة النافذة منتشرة بصورة أوسع فى نظم حكم الكثرة عنها فى نظم حكم اللاكثرة ، ولأن الأفراد والجماعات فى نظم حكم الكثرة يتمتعون باستقلالية أكثر فى مواجهة الحكومة ، فإن فرص القادة السياسيين لاستخدام القسر ضد منتقديهم ومعارضيهم تصبح أقل ، ويصبح الاقناع متاحاً أكثر من القسر كأداة لممارسة النفوذ ، ويكون من الأرجح أن يشارك القادة السياسيون فى شبكات من النفوذ المتبادل . وفى نظم حكم الكثرة ، من الأرجح أيضاً أن تُقرر سياسات الحكومة عن طريق المفاوضة والمساومة . أما فى النظم السلطوية ، فعلى النقيض تكون ممارسة القادة للنفوذ ذات طابع أحادى ، ويضحى من الأرجح أن تنفذ السياسات من خلال الهيراركية والأوامر .

مسار النظام إلى الوضع الراهن : لأن السبيل الذى سلكته كل دولة لتصل إلى الحاضر فريد ، فإن كل دولة يكون لها تراث مختلف من الظروف التى تؤثر على فرص ظهور حكم الكثرة بها ، وعلى فرص التعايش السلمى .

وفى بعض الدول ، نجد أن الثورات العنيفة (خاصة الحروب الثورية من أجل الاستقلال الوطنى) قد ساعدت على توحيد الشعب ، فى حين نجد أن الثورات فى دول أخرى قد خلَّفت وراءها تصدعات مازالت قائمة . قارن مثلا نتائج الثورة الأمريكية من جانب ، وقيام دولة أيرلندا الحرة ، التى تحولت بعد ذلك إلى جمهورية أيرلندا ، من جانب ثان . ففى كلتا الحالتين نجد أن صراعاً عنيفاً ضد بريطانيا قاد إلى الاستقلال . ولكن فى أمريكا نجد أن الثورة والكفاح المسلح ضد بريطانيا ، والخروج الجماعى للمحتلين البريطانيين ، ونمو أيديولوجية جمهورية مُتَمَسَك بها على نطاق واسع ، كلها عوامل ساعدت على احتضان وتغذية الأساطير المُوحِّدة ، ولم تترك للشعب الأمريكى إلا القليل من معالم الانقسام . ولكن فى أيرلندا ، فإن معاهدة السلام لعام ١٩٢١ والتى أبقت على شمال أيرلندا البروتستانتى كجزء من المملكة المتحدة ، قادت سريعاً إلى صراعات حادة بين حكومة دولة أيرلندا الحرة

الوليدة والجيش الجمهوري الأيرلندى ، ثم إلى صراع دموى ومستمر فى شمال أيرلندا بين الايرلنديين البروتستانت والأيرلنديين الكاثوليك ، مع دعم الجيش الجمهوري الأيرلندى للأقلية الكاثوليكية .

ومن منظور مختلف ، نجد بعض الدول قد تمتعت بقرون من الاستقلال الوطنى ، استطاعت خلالها أن تراكم خبرة سياسية ، وأن تطور مؤسساتها وتولد ولاءات لها وتكسر حدة التصدعات الثقافية وترسخ شعوراً بالقومية ، وأن تصل إلى طرق لاحتواء الصراعات داخلها . وبعض الدول الأخرى لم تستقل إلا حديثاً بعد عقود أو قرون من الحكم والاستعمار الخارجى . هذه الدول جديدة ، وهى مازالت تناضل من أجل تحقيق الهوية القومية ، ومازالت تعيش عصر الأزمات . ولأنها مازالت ممزقة بالصراعات القائمة فعلاً أو الكامنة ، فإن نُخُبَها تعتقد أنها مازالت غير قادرة على تحمل رفاهية حكم الكثرة وقادتها يعتمدون بشدة على القسر ليحافظوا على تماسك الأمة ومؤسساتها .

ولكن يبرز الآن سؤال آخر : ماهى العوامل التى تساعد على قيام حكم الكثرة ، أو تعمل على منع قيامه ؟ والوصول إلى إجابة عن هذا السؤال هو أكثر من مجرد شغف نظرى ، وذلك لأن الاختلافات العامة بين نظم حكم الكثرة وحكم اللاكثرة التى تم وصفها فى هذا الفصل هى هامة جدًا بالنسبة لنا . وفى الفصل القادم سوف نحاول إذن أن نشرح لماذا قام حكم الكثرة فى بعض الدول دون غيرها .

الفصل الثامن

نظم حكم الكثرة ونظم حكم اللا كثرة : تفسير

كما رأينا فى الشكل (٧ ـ ٢) ، فان حوالى ٣٠٪ من كل دول العالم اليوم محكومة بواسطة حكم الكثرة . ففى الثمانينات ، وصل عدد هذه الدول إلى حوالى ٥١ دولة من إجمالى ١٧٠ دولة مستقلة قانونياً فى العالم . كيف يمكننا أن نشرح حقيقة أن بعض الدول أنشأت وحافظت على مؤسسات حكم الكثرة ، فى حين أن بعضها الآخر لم يتمكن من ذلك ؟

كيف يوظف الحكام القسر العنيف[١] .

فى الفصل الأول تم تمييز حكومة الدولة عن غيرها من الحكومات بالاستناد إلى نجاحها فى التمسك بادعائها حق التنظيم المطلق للاستخدام الشرعى للقوة المادية لفرض أحكامها داخل منطقة إقليمية معينة . فكل الدول توظف القسر أو التهديد باستخدام القسر داخلياً لفرض قوانينها وسياستها ، وكثيراً ماتوظفه خارجياً فى علاقاتها مع الدول الأخرى . والقدرات الدالة على الدولة والمميزة لها هى أدوات القسر المادى العنيف التى تملكها ـ خاصة تنظيمات الجيش والشرطة ، بما فى ذلك البوليس السرى .

---

(١) من أجل معالجة مفصلة أكثر للمواضيع التى ستناقش فى هذا الجزء ، والجزء الذى يليه ، راجع للمؤلف *Democracy and Its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), pp. 244-56.

ماذا يمنع القادة من توظيف العنف القسرى كوسيلة للتدخل فى الحياة السياسية ، أو لإعاقة مؤسسات حكم الكثرة أو الإطاحة بها ، أو لتأسيس نظام سلطوى والابقاء عليه ؟ فعلى مدار التاريخ قام القادة بذلك ، ومازالوا يفعلونه حتى اليوم فى العديد من الدول(٢) .

ولكن لكى تُحكم دولة ما بواسطة حكم الكثرة فلابد من توافر شرطين : (١) أن تكون منظمات الجيش والشرطة خاضعة للسيطرة المدنية ، و (٢) أن يخضع المدنيون الذين يسيطرون على الجيش والبوليس للرقابة من جانب مؤسسات حكم الكثرة .

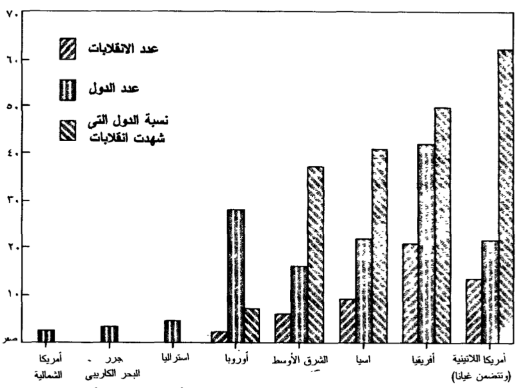
الشرط الأول يتحقق بسهولة إذا كانت المؤسسة العسكرية ضعيفة أو غير موجودة أصلاً ، كما كان عليه الحال فى دول عديدة خلال فترة بروز نظم حكم الكثرة فى القرن التاسع عشر . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الولايات المتحدة احتفظت خلال القرن ونصف القرن الأولين من وجودها القومى بمؤسسة عسكرية صغيرة خلال فترات السلم . وفى بعض الحالات النادرة لم توجد مؤسسة عسكرية على الاطلاق . فمثلاً أُلغيت القوات المسلحة فى كوستاريكا عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ بعد فترة قصيرة من وصول الحكومة إلى السلطة بمساعدة القوات المسلحة . أما اليابان فقد أعلنت فى دستور ١٩٤٧ أنها لن تحتفظ أبداً بأى قوات برية أو بحرية أو جوية ، وذلك بعد أن كانت القوات المسلحة قد أصبحت فاعلاً سياسياً قوياً خلال الثلاثينات . وبالرغم من أن هذا النص قد ضعف نتيجة إنشاء « الشرطة الاحتياطية » القومية فى مرحلة تالية ، ثم ظهور « قوات الدفاع القومى » بعد ذلك ، إلا أن الأثر الذى أحدثه تمثل فى الحيلولة دون بروز القوات المسلحة كفاعل سياسى مؤثر فى حكم الكثرة .

وبالرغم من هذا ، فإن معظم الدول تحتفظ بمؤسسات عسكرية تتمتع بقدر من الأهمية . ففى عام ١٩٨٣ كان المتوسط العالمى للانفاق العسكرى هو ٥,٦٪ من إجمالى الدخل القومى للدولة(٣) . وتملك معظم الدول قوات عسكرية قوية إلى حد يجعلها تتفوق على المدنيين فى حالة حدوث أى مواجهة مباشرة عنيفة . وكما يوضح الشكل (٨ ـ ١) ، فإن القوات العسكرية قد تدخلت فى السياسة بالفعل فى العديد من

---

(٢) للتعرف على دور الجيش فى سياسات اليوم أنظر : **S.E.Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military lin Politics*, 2nd ed. (Boulder, Colo.: Westview Press and London: Pinter Publishers, 1988); Eric A. Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977); Amos Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, Conn: Yale University Press, 1977); Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1957).**

(٣) Ruth Leger Sivard, *World Military and Social Expenditures*, 11th ed. (Washington D.C.: World Priorities, 1986), Table 2,pp. 33 ff.



الشكل (٨ ـ ١) : الانقلابات العسكرية الناجحة موزعة على أقاليم العالم ، الأعوام ١٩٥٨ ـ ١٩٧٣ .

المصادر : S.E. Finer, *Teh Man on Horesback: The Role of the Military in Politics*, 2an ed. (Boulder, Colo: Westview Press, 1988), p.312

الدول وبنجاح ، وذلك بغرض إقامة حكومات تحوز رضا القادة العسكريين . وفى فترة الخمسة عشر عاما من ١٩٥٨ إلى ١٩٧٣ نجد أن الحكومات قد تأثرت بالتدخلات العسكرية فى أكثر من دولة واحدة من بين كل ثلاث دول .

ما الذى يمنع القوات المسلحة فى بعض الدول من أن تتقدم لتسيطر على الحكومات وتنحى القادة المدنيين جانباً ؟ أحياناً ما يكون الاحتراف العسكرى عاملاً مساعداً إذا أدى إلى وجود مجموعة معتقدات تتعلق بالنظام الذى يمنحه العسكريون ولاءهم وطاعتهم ، ويكونون ملتزمين إزاءه . ولكن الاحتراف لايضمن السيطرة المدنية ، ولايضمن ، من باب أولى ، السيطرة الديمقراطية . وذلك لأن الاحتراف قد يوجد أيضاً تصدعاً اجتماعياً ونفسياً عميقاً بين العسكريين من جانب ، والمدنيين من جانب آخر ، إلى درجة تجعل من العسكريين طائفة منفصلة ومتميزة لاصلة لها بمجتمع المدنيين . إضافة إلى هذا ، فإن العسكريين المحترفين قد يقاومون السيطرة المدنية ، أو يزيحونها كلية إذا ما اعتقدوا أن القادة المدنيين يشكلون خطراً على المؤسسة العسكرية . وهم قد يرفضون السيطرة المدنية أيضاً إذا ما اعتقدوا أن

استقرار أو سلامة أو قيام النظام ، أو القيم التى يلتزمون بالحفاظ عليها ـ على سبيل المثال : النظام الاجتماعى ، النظام الاقتصادى ، الدين ، الاستقلال القومى ـ مهددة بواسطة القادة المدنيين(٤) .

وأكثر من هذا ، ففى حين أن السيطرة المدنية شرط ضرورى لقيام حكم الكثرة ، فمن الواضح أن هذه السيطرة المدنية ليست كافية ، وهذا مايشير إليه الشرط الثانى المذكور عالياً . فبالتأكيد أن العديد من النظم السلطوية يحكمها قادة مدنيون يوظفون قوات الجيش أو الشرطة ، أو كلتيهما ، للقضاء على أى مقاومة لحكمهم . ويصبح واضحاً إذن أن حكم الكثرة يحتاج إلى شروط أخرى بالاضافة إلى ما سبق ذكره .

وأحد هذه الشروط يقترحة الشكل (٨ ـ ١) والذى يبين اختلافات حادة بين المناطق المختلفة فى العالم فيما يتعلق باحتمال حدوث انقلابات فيها . هذه الاختلافات الاقليمية تشير بدورها إلى الأهمية المتوقعة للثقافات والمفاهيم والمعتقدات والتوجهات السياسية . وسوف نعود إلى هذه النقطة بعد قليل . وهناك اختلاف آخر يشير إليه الشكل (٨ ـ ٢) . فكلما نقص معدل دخل الفرد فى دولة ما ، زاد احتمال حدوث انقلاب فيها . والواقع أنه ليس من الواضح مباشرة لماذا توجد هذه العلاقة . ولكن العلاقة الموضحة فى الشكل (٨ ـ ٢) ، ماهى إلا جزء من علاقة أعم وأشمل بكثير تقوم بين حكم الكثرة من جانب ، والنظام الاقتصادى الاجتماعى للدولة من جانب آخر .

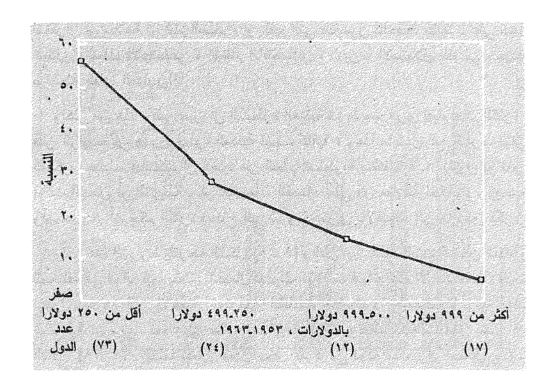
مجتمع حديث ودينامى وتعددى

يرتبط حكم الكثرة تاريخيا وبصورة واضحة بمجتمع يتميز بعدد من السمات المتداخلة : مستوى مرتفع نسبيا لدخل الفرد والثروة ، نمو اقتصادى طويل المدى ، التحضر ، قلة السكان الزراعيين واتجاههم إلى التناقص ، انعدام الأمية ، انتشار التعليم ، مجموعة متنوعة من المنظمات المستقلة نسبيًا مثل شركات الأعمال ، النقابات ، الكنائس وغيرها ، معدلات عالية لمؤشرات ارتفاع مستوى المعيشة المتعارف عليها مثل نسبة وفيات الأطفال وتوقعات الحياة .

---

(٤) للحصول على نماذج لكل حالة ، أنظر :

Alfred Stepan, *The Military in Politics: Changing Patterns in Brazil* (Princeton; N.J.: Princeton University Press, 1971) and «The New Professionalism of Internal Warfare and Military Role Expansion,» in Alfred Stepan, ed., *Authoritarian Brazil* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1973), pp. 47-65. Eric Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice- Hall, 1977) .



الشكل (٨ - ٢) : الدخل الفردى ونسبة الانقلابات فى الأعوام ١٩٥٨-١٩٧٣ .
المصدر : Finer, 313

مثل هذه المجتمعات أطلق عليها مجتمعات ليبرالية ، رأسمالية ، برجوازية ، مجتمعات طبقة وسطى ، صناعية ، صناعية متقدمة (ومابعد الصناعية) ، حديثة (ومابعد الحديثة) ، تنافسية ، مجتمعات متجهة نحو السوق ، مفتوحة ، وغير ذلك . وهذه المجتمعات **حديثة** ، بمعنى أنها عبر التاريخ قد حققت مستويات عالية من الثروة والدخل ، والاستهلاك ، والتعليم ، والتمدن ، وغير ذلك من مثل هذه السمات ؛ وهى **دينامية** بفضل معدلات نموها الاقتصادى والمستويات المرتفعة للمعيشة ؛ وهى **تعددية** بسبب وجود جماعات وجمعيات ومنظمات ووحدات عديدة غير ذلك تتمتع باستقلال نسبى . ومن ثم يمكن أن نصف هذه المجتمعات بأنها **حديثة دينامية تعددية** (واختزالاً : مجتمعات حـ د ت) .

ولنر كيف أن المجتمع حـ د ت ينزع بقوة نحو أن يكون نظاماً لحكم الكثرة ، سيكون من المفيد أن نرتب دول العالم بالنظر إلى درجة تملكها لمؤسسات حكم الكثرة . وفى الشكل (٨ - ٣) تم تصنيف ١٦٣ دولة فى ثلاث عشرة فئة . الفئة الأولى تتكون من الدول التى كانت تتمتع فى منتصف الثمانينات بمؤسسات حكم الكثرة جميعها . ولكن هذه الدول تم تقسيمها إلى مجموعتين : (١ - أ) وتضم الدول التى

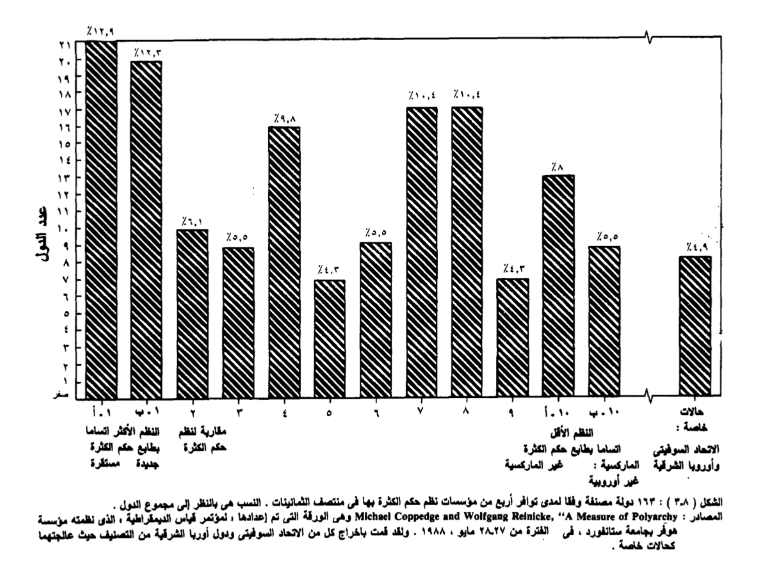
وجدت بها هذه المؤسسات بصورة منتظمة منذ عام ١٩٥٠ على الأقل (نظم حكم الكثرة المستقرة) ، و (ا ـ ب) وتضم الدول حديثة العهد بهذا النظام (نظم حكم الكثرة الجديدة)(٥) . وفى الفئات الأخرى ، وباستثناء واحد هام ، تم ترتيب الدول وفقاً للقدر الذى توافرت به مؤسسات أربع رئيسية من مؤسسات حكم الكثرة ، وهى : القدرة على الوصول إلى مصادر معلومات متعددة وبديلة ، وحرية التعبير ، وحرية التنظيم ، وانتخابات حرة وعادلة . فمثلاً ، بالنسبة لدول الفئة الثانية فإن إحدى هذه المؤسسات كانت دون الحد الأدنى الضرورى لوجود حكم الكثرة . وعلى طرف نقيض ، نجد غياباً تاماً من الناحية العملية لكل مؤسسات حكم الكثرة من الدول المنتمية إلى الفئة العاشرة . وهناك مجموعة هامة من الدول تتكون من الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا تشكل فئة خاصة بذاتها . فبالرغم من أنه فى منتصف الثمانينات كان معظم هذه الدول يوجد ضمن الفئة العاشرة ، وقليل منها (بولندا والمجر) فى فئة أعلى قليلاً ، إلا أنه بسبب التغيرات السريعة والجذرية التى حدثت فى هذه الدول فى النصف الأخير من عقد الثمانينات ، أصبحت تحتل مكاناً متميزاً . وسوف نلقى مزيداً من الضوء عليها بعد قليل .

وكما رأينا فى الفصل السابق ، فإن نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى يعتبر مؤشراً تقريبيا للمجتمع الـ حـ د ت ، لأنه يرتبط بالعديد من معالمه . ويوضح الشكل (٨ ـ ٤) أن معظم نظم حكم الكثرة المستقرة هى من بين الدول التى تقع فى الخُمس الأعلى ، طبقا لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى . فثلاثة من بين أغنى أربع دول هى نظم لحكم الكثرة ، مستقرة أو جديدة . وعلى العكس من ذلك ، فليس من بين أفقر الدول – الخُمس الأخير فى الشكل (٨ ـ ٤) ـ مايعتبر نظاماً لحكم الكثرة .

ولو وضعنا جانباً الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ، فسوف نجد أنه كلما قويت مؤشرات المجتمع ال حـ د ت ، زاد احتمال أن تملك الدولة مؤسسات حكم الكثرة . وعلى النقيض من ذلك بالتأكيد ، فإنه كلما ضعفت المؤشرات ، ضعف احتمال قيام مثل هذه المؤسسات . ولكن ، وكما يبين الشكل (٨ ـ ٥) ، فإن مجرد ارتفاع متوسط دخل الفرد لا يولِّد نظم حكم الكثرة بطريقة آلية ، كما أن متوسط دخل الفرد المنخفض نسبيًا لايمنع قيامها بالضرورة . وإذا نحينا أوروبا الشرقية جانباً ، فان الدول التى تشذ عن هذه القاعدة فى الشكل (٨ ـ ٥) هى دول النفط فى الشرق الأوسط التى أصابها الثراء فجأة ، فهذه الدول احتفظت إلى حد كبير بأشكال الحكم التقليدية بها . أما بقية المؤشرات الأخرى للمجتمع الـ حـ د ت فتنبىء عن وجود علاقة أكثر اتساقاً [الشكلان (٨ ـ ٦) و (٨ ـ ٧)] .

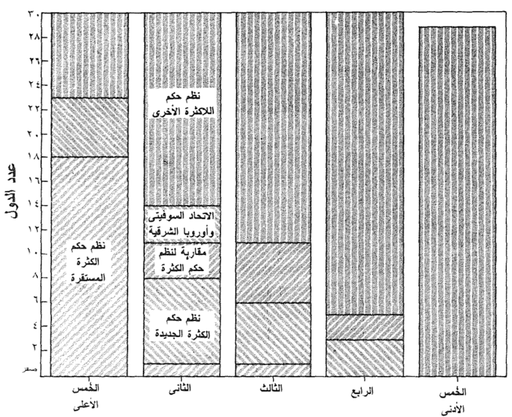
---

(٥) ومن ثم ، فبعضها يعتبر دولاً حديثة ، وبعضها تمت مقرطته حديثاً ، أما البعض الثالث فنجد أن نظم حكم الكثرة قد أعيد تأسيسها فيه بعد فترة من الحكم السلطوى .



الشكل (٣-٨) : ١٦٣ دولة مصنفة وفقا لمدى توافر أربع من مؤسسات نظم حكم الكثرة بها فى منتصف الثمانينات . النسب هى بالنظر إلى مجموع الدول .

المصادر : Michael Coppedge and Wolfgang Reinicke, "A Measure of Polyarchy وهى الورقة التى تم إعدادها ، لمؤتمر قياس الديمقراطية ، الذى نظمته مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد ، فى الفترة من ٢٧-٢٨ مايو ، ١٩٨٨ . ولقد قمت باخراج كل من الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية من التصنيف حيث عالجتهما كحالات خاصة .

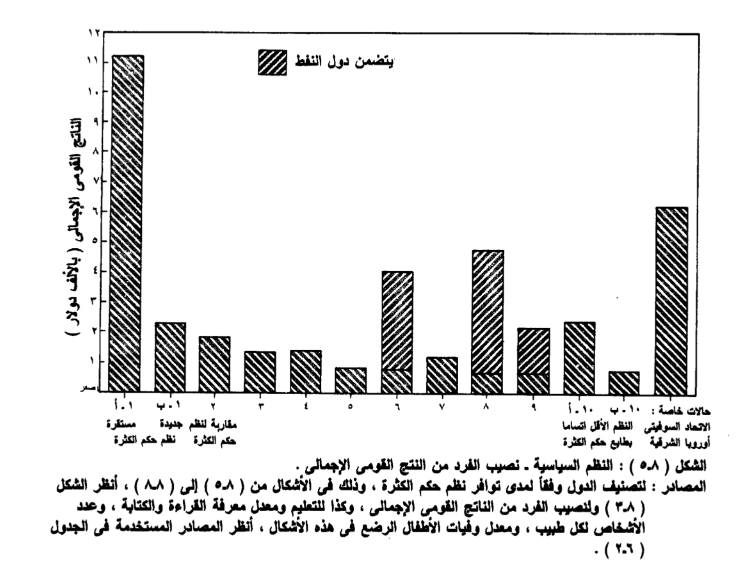


الشكل (٨ـ٤) : نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى ، ومدى تكرار نظم حكم الكثرة (١٤٩ دولة) .
المصادر : للناتج القومى الإجمالى ، أنظر المصادر التى ذكرت بخصوص الجدول (٦ـ٢) .
أما للتصنيف السياسى ، فانظر الشكل (٨ـ٣) .

ما الذى يفسر هذه العلاقة ؟ توجد سمات كثيرة جدًا فى المجتمع الـ حـ د ت تشجع على قيام حكم الكثرة إلى درجة أنه يضحى من الخطأ أن نركز على سمة واحدة فقط مثل الناتج القومى الاجمالى ، بوصفها أساسية أو سببية . والجوانب المتعددة فى المجتمع الـ حـ د ت المشجعة على قيام نظم حكم الكثرة يمكن اختزالها فى سمتين عامتين : (١) المجتمع الـ حـ د ت يشتت القوة والنفوذ والسلطة والتحكم بحيث لاتتركز فى أى بؤرة واحدة ، بل تتوزع بين مجموعة منوعة من الأفراد والجماعات والجمعيات والمنظمات ، (٢) ويرعى توجهات ومعتقدات مشجعة للأفكار الديمقراطية(٦) .

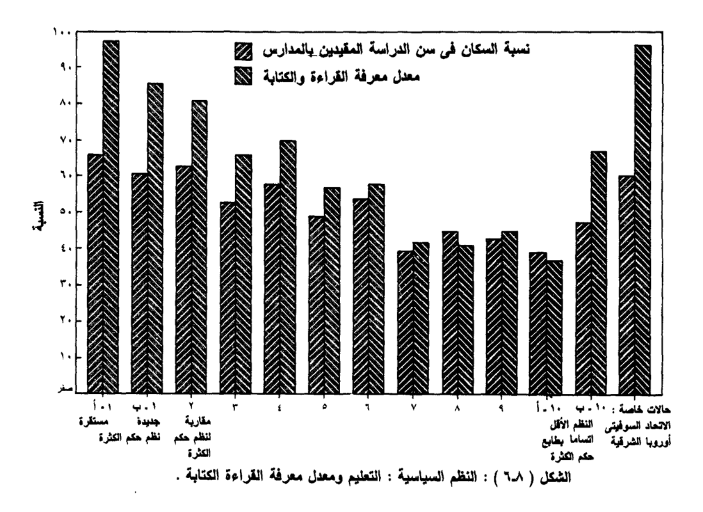
وبالتالى ، فإنه إذا مابدأت دولة سلطوية ما فى اكتساب سمات المجتمع الـ حـ د ت ، فإنها تولّد أيضا ، وفى ذات الوقت ، ضغطا داخليا اجتماعيا واقتصاديا

(٦) أنظر : **Ronald Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989), Chap. 1.**

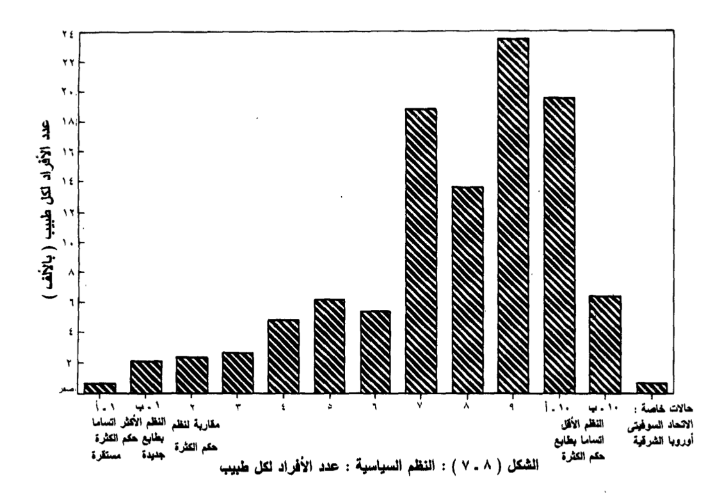


الشكل (٨-٥) : النظم السياسية - نصيب الفرد من النتج القومى الإجمالى .

المصادر : لتصنيف الدول وفقاً لمدى توافر نظم حكم الكثرة ، وذلك فى الأشكال من (٨-٥) إلى (٨-٨) ، أنظر الشكل (٨-٣) ولنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، وكذا للتعليم ومعدل معرفة القراءة والكتابة ، وعدد الأشخاص لكل طبيب ، ومعدل وفيات الأطفال الرضع فى هذه الأشكال ، أنظر المصادر المستخدمة فى الجدول (٦-٢) .



الشكل (٦-٨) : النظم السياسية : التعليم ومعدل معرفة القراءة الكتابة .

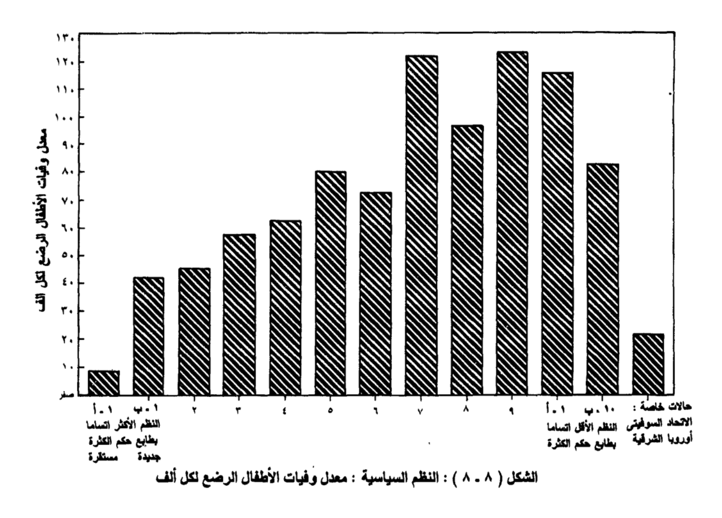


الشكل (٨ ـ ٧) : النظم السياسية : عدد الأفراد لكل طبيب

وثقافيا ونفسيا وسياسيا لاقامة الحقوق والحريات والفرص ، وتقويتها بهدف البحث عن المعلومات والحصول عليها من مصادر غير حكومية ، وتعبير المرء عن معتقداته ، وتكوين منظمات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية مستقلة ، والمشاركة فى الانتخابات الحرة العادلة لاختيار أصحاب المناصب العليا فى الحكومة . وقمع الحركة الرامية إلى التغيير فى مثل هذه الحالة يضحى أمراً صعباً ، ومكلفاً للقيادة ، حيث سينشأ بالضرورة تناقض بين النظام السياسى السلطوى من جانب ، والطابع البازغ للمجتمع من جانب آخر .

ومع حلول عقد الثمانينات ، كان الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية قد اكتسبت الكثير من سمات مجتمعات الـ حـ د ت ، كما يتضح فى الأشكال من (٨ ـ ٣) إلى (٨ ـ ٨) . ومن ثم نشأ تناقض عميق بين أنظمتها التى تتسم بسلطوية شديدة فى جانب ، وبين الضغوط التى ولّدتها مجتمعاتها الـ حـ د ت الوليدة فى جانب آخر . وكانت القيود المفروضة على المعلومات وحرية التعبير وتكوين المنظمات فى بولندا والمجر أقل منها فى الاتحاد السوفيتى . وعندما تقلد جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ ، وتقدم ببرنامج يدعو إلى انفتاح أكبر وممارسات ديمقراطية أكثر فى الحكومة ، بدأت تبرز أمام الرأى العام القوى التى كانت حتى ذلك الوقت مقهورة ، وبدأ النظام السياسى السوفيتى يقترب من حكم الكثرة .

والعلاقة القوية القائمة بين نظم حكم الكثرة التامة من جانب ، والمجتمع الـ حـ د ت المتطور جدًّا من جانب آخر ، ليست موضع شك . ولكن إذا كان تفسير هذه العلاقة يكمن فقط فى السمتين المذكورتين قبلاً ، فهذا يعنى إذن أن أى مجتمع تتوافر فيه هاتان السمتان سوف يكون مهيأ لقيام نظام حكم الكثرة به . ولكن الإحدى والعشرين دولة التى قامت بها المؤسسات المميزة لنظم حكم الكثرة منذ عام ١٩٥٠ على الأقل ـ وهى الدول الأقدم والأكثر استقرارا والموضحة فى الشكل (٨ ـ ٣) ـ لم يكن بها مجتمعات حـ د ت عندما تجذرت فيها هذه المؤسسات وتطورت . فالولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، كانت مجتمعاً تسيطر عليه الزراعة إلى حد بعيد . فلو كنا سنعتمد على أنواع المؤشرات الموضحة فى الأشكال المستخدمة فى النص عاليه ، فقد نخلص إلى أن قيام نظام حكم الكثرة فى الولايات المتحدة كان احتمالا بعيد التحقق . ولكن مجتمع أمريكا الزراعى كان يمتلك بالفعل السمتين الحيويتين ، على الأقل بين الذكور البيض : فلقد كان يشتت القوة والنفوذ على نطاق واسع بين الذكور البيض ، كما أنه نمَّى بينهم معتقدات مشجعة للديمقراطية . وبالرغم من أنه من غير المحتمل أن تعاود المجتمعات الزراعية ، على شاكلة المجتمعات التى ظهرت فى القرن التاسع عشر فى أمريكا وكندا واستراليا ونيوزيلندا والنرويج



الشكل (٨ - ٨) : النظم السياسية : معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف

وسويسرا ، الظهور مرة أخرى ، فإن فائدتها تكمن فى كونها تقوم بتذكيرنا بأن المجتمع الـ حـ د ت لايمثل ضرورة حتمية لقيام نظم حكم الكثرة .

وبالرغم من وضوح قوة العلاقة إلا أن الانحرافات فى الاتجاهين تنبئنا بأن هناك عوامل أخرى لابد أن تكون موجودة وفاعلة . ولقد اختبرنا أحد هذه العوامل قبلاً ، وهو السيطرة على الجيش والشرطة . وهناك عامل آخر لابد أن يؤخذ فى الاعتبار ، وهو الطريقة التى قد تؤثر بها الثقافات الفرعية فى الحياة السياسية .

الثقافات الفرعية(٧)

كما رأينا قبلاً ، فإن الدول تتباين فى حجم ميراثها من الاختلافات الثقافية الفرعية فى الدين والتجمعات الاثنية والجنس واللغة ، وكذا فى قدر ذكريات المعالجة الماضية لهذه الاختلافات ، وكلا المظهرين هام . ويتأثر مستوى التراضى فى دولة ما ، وبالتالى مدى توافر فرص التعايش السلمى وقيام نظم حكم الكثرة بقدر تنوع الثقافات الفرعية فى جانب ، وكذا بطريقة التعامل مع هذه الاختلافات فى جانب آخر . وميراث الاختلافات بين الثقافات الفرعية يزيد من مساحة الصراع الكامن . فحقيقة أن نيوزيلندا والسويد والنرويج وايسلندا تتمتع بتجانس ثقافى شبه تام ، تفسر المستويات المنخفضة نسبياً للصراع فيها . وعلى النقيض من ذلك ، نجد أن الثقافات الفرعية التى لاحصر لها فى الهند تفسر بدرجة كبيرة المستوى العالى للصراع بها . وليس من المستغرب إذن أن نظم حكم الكثرة أكثر شيوعا فى الدول المتجانسة عنها فى الدول التى تعانى من تصدعات عديدة فى الثقافات الفرعية .

ولكن الطرق التى تواجه بها الدول اختلافات الثقافات الفرعية بها تساعد أيضاً على تفسير مستويات التوافق والصراع . فإذا كان مستوى الصراع أكثر ارتفاعاً فى بلجيكا عنه فى سويسرا على سبيل المثال ، فإن قدراً كبيراً من تفسير ذلك نجده فى حقيقة أن سويسرا استطاعت برغم وجود أربع مجموعات لغوية بها ، وديانتين ، وولاءات إقليمية قوية ، أن تتجنب أى تمييز خطير بين الثقافات الفرعية بها . على العكس من ذلك ، نجد أن بلجيكا مازالت تعانى من التمييز بين الوالونيين والفلمنكين

---

(٧) تعاملت بعض الدول بنجاح مع تصدعات الثقافات الفرعية بها عن طريق خلق نظم ديمقراطية عشائرية .. والتى يشارك من خلالها كل الزعماء السياسيين المنتمين إلى الثقافات الفرعية المتميزة فى تداخل كبير ، لا يسمح بأن يتم اتخاذ أى قرارات تؤثر فى المصالح الحيوية لأى من الثقافات الفرعية دون اتفاق زعمائهم . ومن الحالات التى حققت نجاحاً : السويد ، هولندا ، بلجيكا . لوصف وتحليل للديمقراطية العشائرية أنظر : Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977).

والذى يمتد عمره لقرون عديدة مضت . أما الولايات المتحدة ، ورغم نجاحها النسبى فى تجنب الصراعات بين شعب يتسم بالتنوع الدينى والاثنى ، فلديها سجل لايباريها فيه أى نظام آخر لحكم الكثرة ، فيما يتعلق بالتمييز ضد السكان من أصل إفريقى سواء كعبيد أو كمواطنين فيما بعد . وميراث التمييز هذا كان سبباً مباشراً للتوترات الداخلية حول حقوق الأمريكيين الأفارقة والفرص المتاحة لهم ، والتى سادت الولايات المتحدة فى الستينات .

والعوامل التى تمت مناقشتها فى هذا الفصل ليست هى العوامل الوحيدة التى يتطلبها تفسير كامل لوجود ، أو غياب حكم الكثرة ، فلم يرد هنا ، مثلاً ، أى ذكر للمعتقدات أو الاتجاهات أو الأفكار أو التوجهات أو الثقافة السياسية . وبالرغم من هذا ، فإن كلاً من هذه العوامل يلعب دوراً كبيراً ومستقلاً . وبعض هذه الجوانب سوف يتم تناوله فى الفصل القادم .

من الواضح إذن أن العديد من الدول فى العالم يمتلك الآن الكثير من ، أو حتى كل الشروط الضرورية لقيام نظم حكم الكثرة . وإذا طورت هذه الدول تلك الشروط ، وكلما تزايد عدد الدول التى تطورها ، فإن احتمال تطويرها للمؤسسات المميزة لنظم حكم الكثرة سوف يزداد أيضاً . ولكن فى العديد من الدول ، على الجانب الآخر ، نجد أنه من غير المحتمل أن تظهر الشروط التى تمهد لنظم حكم الكثرة فى المستقبل المنظور . وفى مثل هذه الدول ستقوم حتماً نظم سياسية لحكم اللاكثرة .

ومن المؤكد أنه لايوجد مايضمن تسوية الصراعات السياسية سلميًا ، أو تحقق المثاليات الديمقراطية بصورة كاملة ، أو أن نظماً جديدة عديدة لحكم الكثرة سوف تبرز ، أو حتى أن نظم حكم الكثرة القائمة سوف تستمر ، ولكن سيكون فى حدود المعقول أن نأمل أنه مع نمو معرفتنا المتعلقة بالقضايا المحورية المطروحة فى هذا الفصل ، سيضحى الناس قادرين على التحرك بطريقة أكثر حكمة لتقليل القسر ، ولتسوية صراعاتهم سلميًا ، ولترقية أداء حكوماتهم إذا ما قيس هذا بالمستويات الدقيقة غير المتحققة للديمقراطية .

الفصل التاسع

الرجال والنساء المهتمون بالسياسة

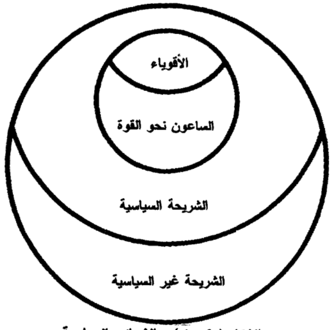
تنبع أى نظرية سياسية من حقيقة أن كل البشر يحيون معاً . وإذا ما طرحنا جانبا بعض الاستثناءات القليلة ، فسنجد أن بنى البشر لايحيون في عزلة تامة . وبغض النظر عما إذا كانت عناصر الغريزة ، أو العادة أو الضرورة أو الاختيار ، هى التى تجعل البشر ينزعون إلى تشكيل المجتمعات ، فإنها قد برهنت بوضوح ، وعلى مدار آلاف السنين ، أن الانسان حيوان اجتماعى . ولكن ، وبالرغم من كونهم حيوانات اجتماعية ، إلا أن البشر ليسوا بالضرورة أو بالغريزة أو بالتعليم ، حيوانات سياسية - على الأقل ليس بنفس المعنى . وبالرغم من أنهم يحيون فى مجتمع ، فانهم قد لايشعرون بالحاجة إلى الاهتمام بسياسة ذلك المجتمع ، ولا بالحاجة أيضاً إلى المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية ، ولا إلى الاعتزاز بالمؤسسات والقيم السياسية لذلك المجتمع . وإذا كان بعض الناس يهتم بهذه الأمور ، فإن الكثير منهم لاتعنيه تلك الأمور فى شيء .

وبالرغم من هذا ، فلأن البشر اجتماعيون نجدهم يقيمون أنظمة سياسية . فمن الواضح أن البشر لا يستطيعون أن يحيوا معاً دون الدخول فى علاقات نفوذ . وعندما تصبح هذه العلاقات مستقرة ومتكررة ، توجد النظم السياسية .

وبهذا المعنى الفضفاض يستطيع المرء أن يقول (مع أرسطو) إن الإنسان حيوان سياسى . فبغض النظر عن قيمهم واهتماماتهم ، يقع الناس لا محالة فى أحابيل النظم السياسية - سواء أحبوا هذه الحقيقة أم لا ، وسواء أدركوها أم لم يدركوها .

ولكن الأشخاص الذين يُوجَدون داخل حدود نظام سياسى ما ، لا يكونون مهتمين ، وبنفس الدرجة ، بالحياة السياسية . بالاضافة إلى هذا ، فإن الفرد قد يكون مرتبطاً بشدة بالحياة السياسية لنظام ما ـ الأسرة مثلاً ، أو النادى ، أو مكان العمل ، أو الشركة ، أو النقابة ، أو الكنيسة ، أو المدرسة ، ومثل ذلك من الأنظمة ـ ولكن ليس بالحياة السياسية المتعلقة بحكومة الدولة ، وهو ما أشرنا إليه فى الفصل الأول تحت اسم **الحكومة** . وبسبب أهمية **الحكومة** ، فإن هذا الفصل سوف يركز بالأساس على الأنشطة التى تقوم بها هذه الحكومة بالتحديد . ومن ثم ، فإن مصطلحات مثل السياسة ، والحياة السياسية ، والتوجهات السياسية وغيرها ، سوف تشير إلى الأنشطة المحيطة **بحكومة** الدولة . ومن ثم يجب أن نتذكر أن الوصف والتحليل فى الفصل الحالى لاينطبقان بالضرورة على أنشطة فى مجالات أخرى بخلاف **حكومة** الدولة .

لقد ذكرت منذ لحظة مضت أن الناس لايهتمون بدرجة متساوية بالحياة السياسية . وهذا يتضح أكثر فيما يتعلق **بحكومة** الدولة . فبعض الناس لايبالون بالسياسة فى هذا المجال ، وبعضهم الآخر يكون مهتًما جدًا . وحتى من بين هؤلاء الذين يرتبطون بشدة بالسياسة ، فإن البعض منهم فقط هم الذين يسعون بنشاط وهمة نحو القوة . ومن بين الساعين نحو القوة ، فان البعض يحصل على قدر من القوة أكثر من الآخرين . وهذه المجموعات الأربع ـ الشريحة غير السياسية ، الشريحة السياسية ، الساعون إلى القوة ، والأقوياء ـ يوضحها الشكل (٩ ـ ١) .



الشكل (٩ ـ ١) : الشرائح السياسية

الشريحة غير السياسية

بما أن الشريحة غير السياسية تتداخل بأشكال غير مدركة مع الشريحة السياسية ، فإن وضع أى حد قاطع بين الشريحتين لابد أن يكون تحكميًا . وبالرغم من هذا ، فإنهما ـ كما سوف نرى ـ متميزتان عن بعضهما البعض . ولأن العديد منا يعتبر أنه من الأمور المسلم بها أن الناس حيوانات سياسية بالطبع ، فإن وجود مواطنين نشيطين مهتمين ، وهم الذين يكونون الشريحة السياسية ، نادراً مايحتاج إلى تفسير . ولكن الذى يبدو محيراً أكثر هو وجود الشريحة غير السياسية .

ومع ذلك ، يبدو من الصحيح أنه فى معظم الدول فإن الذين يظهرون اهتماماً واضحاً بالمسائل السياسية ، ويكونون مهتمين ومطلعين على السياسة ونشيطين فى الحياة العامة ، لايشكلون نسبة كبيرة من البالغين، بل على العكس فهم عادة ما يمثلون أقلية . وحتى فى الدول التى بها حكومات شعبية حيث تكون فرص المشاركة السياسية كبيرة ، فإن الشريحة السياسية لاتشمل كل المواطنين بأى حال من الأحوال . وعلى العكس من ذلك ، ففى كل نظم حكم الكثرة يبدو أن عدداً كبيراً من المواطنين يكون غير مبال بالسياسة ، وغير فعال نسبيًا ـ باختصار يكون غير سياسى .

وبالتأكيد ، توجد تباينات هامة من نظام إلى نظام ، ومن وقت إلى آخر ، ولكن فشل جزء كبير من المواطنين فى استغلال فرص المشاركة فى الحياة السياسية ، يبدو كأنه ظاهرة عالمية تقريباً . حتى الدولة المدينة فى اليونان ، والتى تعتبر أحياناً نموذجاً للمشاركة الديمقراطية ، لم تكن محصنة ضد هذا[1] .

وأحيانا تعتبر اجتماعات مدينة نيوإنجلاند كنماذج للمشاركة الديمقراطية . ولكن مثلما كان الحال عليه فى أثينا ، فإننا نجد فى مدن نيوإنجلاند أيضا مواطنين غير

(١) الدليل الباقى مجزأ إلى حد كبير بدرجة لا تسمح بإمكانية الوصول إلى صورة متكاملة أو خلاصات جادة ، والباحثون الكلاسيكيون يختلفون فى تفسيراتهم . ومن الحجم المقدر لمواطنى أثينا (من ثلاثين إلى أربعين ألفاً) ، ومن النصاب القانونى الواجب لصحة الاجتماع والمطلوب لأغراض معينة (ستة آلاف) ، ومن تقدير مقاعد الجمعية العامة للمواطنين بثمانية عشر ألفا حيث كانت تجتمع الجمعية ، يضحى من المعقول أن نخلص إلى أن نسبة يعتد بها من المواطنين الأثينيين لم يكونوا يحضرون اجتماعات الجمعية . ولقد تم الحصول على هذه الأرقام من : C.M. Bowra, *Classical Greece* (New York: Time Inc., 1965), p. 108., and H.D.F. Kitto, *The Greeks* (Baltimore, Md.: Penguin Books, 1951, 1957), p. 131.

وهناك وجهة نظر ترى أن الحياة السياسية فى أثينا كانت تتمتع بقدر عال من المشاركة والديمقراطية ، أنظر : Josiah Ober, *Mass and Elite in Democratic Athens* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989).

مهتمين بممارسة حقوقهم ، أو بالقيام بالتزاماتهم السياسية[٢] . وحتى اليوم مازالت المشكلة تعتبر حادة . ففى معظم نظم حكم الكثرة نجد أن مابين ، خُمس وثلث الناخبين الذين لهم حق التصويت لايشاركون عادة فى الانتخابات العامة ، ونسباً أكبر من ذلك بكثير يمتنعون عن المشاركة فى أنواع أخرى من الأنشطة السياسية[٣] .

فلماذا حتى فى المجتمعات الحديثة ، ورغم انتشار التعليم والانتخابات العامة والنظم السياسية الديمقراطية ، نجد أن الشريحة غير السياسية كبيرة إلى هذا الحد ؟ ولنجيب عن هذا السؤال سوف نحتاج إلى مساحة أكبر بكثير مما يمكن أن يتاح هنا ، ولكن يمكننا أن نعطى إجابة قصيرة ، وإن كانت ستبدو شكلية إلى حد ما . ويبدو أن هناك مجموعة من الأسباب الأساسية التى توضح لماذا لاينخرط الناس فى السياسة .

(١) **سيكون من غير المرجح أن تنخرط فى السياسة إذا ما اعتبرت أن المكافأة المتوقعة من وراء ذلك منخفضة القيمة مقارنة بالمكافأة التى تتوقعها من أنواع أخرى للنشاط** . فالمكافآت التى قد يحصل عليها الفرد (أو يتوقعها) من النشاط السياسى يمكن أن نقسمها إلى نوعين : **مكافآت مباشرة** يتحصل عليها الفرد من النشاط ذاته ، **وفوائد غير مباشرة** يتحصل عليها كنتيجة مترتبة على هذا النشاط .

والمكافآت المباشرة التى يتم الحصول عليها من الانخراط فى الحكومة تتضمن إحساس المرء بأنه يفى بالتزاماته كمواطن ، وتتضمن أيضا متعة التفاعل الاجتماعى مع الأصدقاء والمعارف ، وارتفاع مستوى الاعتزاز بالذات كنتيجة للاتصال

(٢) فى نيو هافن ، على سبيل المثال ، تبدو المشكلة كأنها قائمة بصفة مستمرة . فى عام ١٦٤٢ نجد المحكمة العامة للمستعمرة قد ، أقرت أن أى إنسان حر يتقاعس بعد تحذيره عن المثول أمام المحاكم العامة قبل أن ينتهى سكرتير المحكمة من تلاوة قائمة القضايا ، سوف يتم تغريمه شلناً وستة دايم ؛ وأن أيا من المزارعين الآخرين الذين يكتشف غيابهم بعد أن تكون أسماؤهم قد تليت سوف يتم تغريمهم شلناً . فبريق الحداثة للسنوات القليلة الأولى قد انقشع وأضحى حضور المحاكم العامة عبئاً ثقيلاً بالنسبة للكثيرين ، . وبعد مرور قرن على هذا ، كانت المشكلة مازالت قائمة دون حل .
Charles H. Levermore, *The Republic of New Haven* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1886) pp.44,231.

(٣) نسب الأشكال المتعددة للمشاركة والموجودة فى عدد من الدول يمكنك أن تجدها فى : Ronald Inglehart, *Culture Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989), Chap. 10.C. Bingham Powell, Jr., «American Voter Turnout in Comparative Perspective», *American Political Science Review* 80, No.1 (March 1986), pp. 18-43. Sidney Verba, Norman H. Nie and Jae-on Kim, *Participation and Political Equality: A seven- Nation Comparison* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1978). Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Boston: Little, Brown & Company, 1965) Table II. 5, p.56.

بشخصيات هامة ، أو كنتيجة للقدرة على الوصول إلى معلومات غير متاحة ، ومتعة السياسة ذاتها بوصفها مباراة أو منافسة قد يكسب فيها الجانب الذى يميل له المرء أو يخسر ، وهكذا . ولكن بالنسبة للعديد من الناس ، فإن النشاط السياسى أقل مكافأة بكثير من غيره من الأنشطة ـ مثل الأسرة ، أو أماكن الترفيه ، أو ساعات العمل ، أو الجيرة . وبالنسبة للكثيرين ، فإن الانخراط فى الحياة السياسية للدولة يرتب مشاعر ودخلاً وأمناً واحتراماً ومتعة ، وغير ذلك من القيم التى تكون أقل بكثير مما يحققه المرء من العمل فى مهنته ، أو مشاهدة التليفزيون ، أو القراءة ، أو صيد السمك ، أو اللعب مع الصغار ، أو مشاهدة مباراة لكرة القدم ، أو تركيب جهاز موسيقى جديد . ويرجع تفسير ذلك بلاشك إلى حقيقة أن الناس لايعتبرون كائنات حكيمة متأملة مدنية بالغريزة . والكثير من رغباتنا الأكثر سيطرة ، ومصدر العديد من أقوى عناصر الاشباع بالنسبة لنا يمكن أن نرجعه إلى دوافع واحتياجات ومطالب بيولوجية ونفسية قديمة وثابتة . فالحياة السياسية المنظمة ظهرت فى مرحلة متأخرة من تطور الانسانية ؛ واليوم يتعلم الناس كيف يتصرفون كمشاركين فى السياسة وذلك بمساعدة من ـ وكثيرا فى إطار معوقات من ـ ملكة غريزية تكونت كنتاج لعملية تطور طويلة . فتجنب الألم ، وعدم الارتياح ، والجوع ، وإشباع الرغبات الجنسية ، والحب ، والأمان ، والاحترام هى احتياجات ملحة وأولية ، وعادة ماتقع الوسائل السريعة والمحسوسة لاشباع هذه الاحتياجات خارج نطاق الحياة السياسية(٤) .

أما الفوائد غير المباشرة المتوقعة من النشاط السياسى ، فيمكن أن تنقسم إلى نوعين : فبعضها يعتبر فوائد خاصة يحصل عليها فرد معين أو أسرة بعينها ـ مثلاً وظيفة عن طريق قادة الحزب ، أو مكافأة مادية للقيام بالعمل فى مراقبة الانتخابات ، أو استغلال ما للنفوذ ، وهكذا . أو قد تتخذ الفوائد شكل قرارات حكومية تفضيلية : تعتمد الحكومة تقسيماً للأرض غير موحد يُمكن شخصا ما من توسيع منزله ، أو تصدر الترخيصات ، أو تصدر إعفاء من أداء الخدمة العسكرية بسبب بعض الظروف الأسرية ، أو تزيل أعمدة الهاتف التى تشوه المناظر الجميلة ، أو تمنح مساعدات زراعية ، أو توافق على توصيل إمدادات مياه أفضل إلى بيت ما(٥) .

---

(٤) يقارن روبرت إ.لين Robert E. Lane النقود والقوة بوصفهما مصدرين للإشباع والتعود ، وذلك فى : «Experiencing Money and Experiencing Power,» in Ian Shapiro and Grant Reeher, Power, Inequality and Democratic Politics (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), pp. 80-105.

(٥) Sidney Verba and Norman H. Nie, Participation in America (New York: Harper and Row, 1972), p. 49.

ولقد تم استخلاص التمييز بين شكلى المشاركة المذكورين فى هذه الفقرة ، والفقرة التالية ، من مناقشات فيربا وناى .

والفوائد الخاصة تشكل دافعاً كافيًا لبعض الناس للقيام بالمشاركة السياسية . فالآلة السياسية الأمريكية التقليدية بنت ولاء المؤيدين لها والعاملين فى الأحزاب أساساً على المكافآت الخاصة .

ولكن المكافآت الخاصة نادراً ما تتسع بصورة كافية لتشمل كل المواطنين . وغاية مايتمنى معظم المواطنين أن يحصلوا عليه من الحكومة هو المكافآت الجماعية - وتتمثل فى النتائج المترتبة على تلك النوعية من القرارات التى تمس فئة كبيرة من الأشخاص مثل دافعى الضرائب ، أو المستفيدين من سياسات التأمين الاجتماعى ، أو سائقى السيارات ، وهكذا . وفيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالحرب والسلام ، وقرارات الشئون الخارجية والسياسات العسكرية ، ومايشابه ذلك من مسائل أخرى ، فإننا نجد أن كل المواطنين يتأثرون بها . ولكن بعض الاشخاص لايعتقدون أنهم يستفيدون من هذه الأنشطة الحكومية . ففى مسح للاتجاهات والأنشطة السياسية للمواطنين شمل أربعة نظم لحكم الكثرة بالاضافة إلى نظام يسوده الحزب الواحد (المكسيك) ، قرر حوالى ثلاثة أرباع السكان فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أنهم يعتقدون أن أنشطة الحكومة تنزع نحو الارتقاء بمستوى مناطقهم ؛ وتبنى مثل هذا الاعتقاد مايقرب من نصف السكان فى كل من ألمانيا وايطاليا ، وسدس السكان فى المكسيك . أما الباقون فكانوا بدرجات مختلفة إما معادين ، أو متشككين ، أو غير متأكدين ، أو بدون رأى[٦] . فالمكافأة المتوقعة من الانخراط فى السياسة هى إذن بعيدة ومبهمة بالنسبة لبعض الناس ، فى حين أن المكافآت المتولدة من أنشطة أخرى تكون حالَّة ومحسوسة بصورة أكبر .

وباختصار ، فإنه بالنسبة لبعض الناس فإن نفقات الانخراط فى السياسة تكون ببساطة باهظة بدرجة لاتجعلها تستأهل المخاطرة . فهؤلاء الأشخاص لايكونون مستعدين للتخلى عن الفوائد والمكافآت الحالَّة والمؤكدة والمحسوسة ، المستمدة من الأنشطة غير السياسية ، لكى يحصلوا على فوائد مؤجلة وغير مؤكدة ومجردة قد تتولد عن المشاركة السياسية .

(٢) **ليس من المرجح أن تنخرط فى السياسة إذا ما اعتقدت أنه لا يوجد فارق جوهرى بين البدائل المتاحة أمامك ، وبالتالى فإن أياً ماتقوم به لن يكون له تأثير** . وبالتالى فإن الناس الذين يقولون إنهم لايهمهم « أى حزب سيفوز فى انتخابات الرئاسة هذا الخريف » ، يكون احتمال تصويتهم فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية أقل بكثير من هؤلاء الذين يقولون إنهم يهتمون جدًا بهذا

(٦) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Boston: Little, Brown & Company, 1965) Table II-3, p. 48.

الأمر(٧) . وبعض الناس لايصوتون ولايشاركون فى السياسة ، لأنهم يعتقدون أن المرشحين والأحزاب لايتيحون لهم فرص اختيار حقيقية .

(٣) **سيكون احتمال انخراطك فى السياسة قليلاً إذا ما اعتقدت أن ماتقوم به لن يُحدث فرقاً ، لأنك لاتستطيع أن تحدث تغييراً جوهريًا فى النتيجة على أى حال** . فلقد أوضح عدد كبير جداً من البحوث المسحية وجود علاقة قوية بين ثقة المرء فى أن مايقوم به له دلالة ، من جانب ، ومدى انخراطه فى السياسة ، من جانب آخر . فكلما ضعف لدى المرء « الاحساس بالفعالية السياسية » ، قل احتمال أن يكون منخرطاً فى السياسة(٨) .

وثقة المرء فى قدرته على أن يكون فعّالاً ومؤثراً فى الحياة السياسية ، تعتمد على عوامل كثيرة . والثقة قد تعكس بالتأكيد تقييماً واقعيًا لموقف ما . فلن يكون من المستغرب أن ينخفض بشدة احتمال تصويت الأشخاص الذين يشعرون بأن المنافسة فى انتخابات ما قادمة ستكون موجهة تماما لصالح طرف واحد . وهذا على خلاف الحال مع هؤلاء الذين يشعرون بأن مجال المنافسة سيكون قويًا جدًا بين المتنافسين . وحتى هؤلاء الأشخاص الذين تهمهم نتيجة الانتخابات إلى حد كبير ، قد يتخذون قراراً بعدم التصويت إذا ما اعتقدوا أن الانتخابات ستكون متحيزة لجهة واحدة بدرجة تجعل صوتهم لايحدث أى فرق(٩) . ولايجب أن يكون مستغرباً أيضاً أن تعرف أنه

---

(٧) ظهر أول ربط بين التصويت من جانب ، والاهتمام لدى الناخبين الأمريكيين من جانب آخر ، فى الدراسة الكلاسيكية : **Angus Campbell, Philip E.Converse, Warren E. Miller and Donald Stokes,** ***The American Voter*** **(New York: John Wiley & Sons, Inc., 1960), p. 104.**
ومنذ ظهور هذا العمل وبعض الدارسين يطرح مقولة إن التدهور فى اهتمام الناخبين الأمريكيين فيما يتعلق بالحزب الذى ينجح فى الانتخابات أسهم بشدة فى تدهور مشاركتهم فى الانتخابات الرئاسية . ولكن البعض الآخر من الدارسين يطرح مقولة مؤداها أنه نظراً لأن العلاقة بين الاهتمام والمشاركة فى الانتخابات متواضعة ، ولأن تدهور الاهتمام يكون متواضعاً أيضاً ، فلابد أن نضمّن عوامل أكثر أهمية . **Cf. Paul R. Abramson and John H. Aldrich, «The Decline of Electoral Participation in America,»** ***American Political Science Review*** **76, no.3 (September 1982), p.519; and Carol A. Cassel and Robert C. Luskin, «Simple Explanations of Turnout Decline,»** ***American Political Science Review*** **82, no.4 (December 1988) p.1325.**

(٨) لقراءة فى آثار الفعالية السياسية على مدى إقبال الناخبين فى تسع دول ، طالع : **Powell, «American Voter Turnout,» Table 4, p. 30**

(٩) الفرضية التى مؤداها أن الانتخابات التى يكون التنافس فيها متحيزاً بوضوح نحو جهة واحدة ، تقل فيها دوافع الناخبين للإدلاء بأصواتهم ، فى حين أن السياسات الانتخابية التى تتقارب فيها فرص المتنافسين تزيد من دوافع المواطنين للمشاركة فى التصويت ، تلك الفرضية لها تاريخ طويل ، كما أنها تثير مناقشة وجدلاً أكاديمياً مستمراً . وفى عام ١٩٣٠ ، وجد هارولد ف . جوسنيل **Harold F. Gosnell** أن الانتخابات البريطانية قد أكدت هذه الفرضية ، وذلك فى دراسته : ***Why Europe Votes*** **= (Chicago: University of Chicago Press, 1930), p. 14.**

من المحتمل أن يكون لدى الناس فى بعض الدول ثقة فى قدرتهم على أن يكونوا مؤثرين فى تغيير توجه الحكومة على المستوى المحلى ، أكبر من الثقة فى قدرتهم على إحداث ذلك على المستوى القومى(١٠) .

وبغض النظر عما إذا كان هذا التقييم واقعيا أم لا ، فإن الكثير من الناس يقعدهم الشعور بأن المسؤولين لن يُعيروا « أشخاصاً مثلهم » أى اهتمام . وفى الولايات المتحدة ، فإن الثقة السياسية ، أو الشعور بالفعالية السياسية ، ينزع إلى التزايد كلما ارتفع دخل الفرد أو مستواه الاجتماعى أو خبرته السياسية أو قدر التعليم الذى تلقاه ، وهذا العنصر الأخير يعتبر أهم من كل ماسبقه من عناصر .

وربما يكون « لشخصية » المرء علاقة بإحساسه بالفعالية . فالتفاؤل أو التشاؤم فيما يتعلق بفرص المرء للتأثير فى السياسة ، من المحتمل أنهما يرتبطان بعوامل أعمق فى شخصيته ، مثل الشعور بالثقة الذى يصبغ نظرة المرء الكلية للأمور(١١) . وشعور المرء بالثقة سياسياً ، أو افتقاره إلى ذلك ، قد ينمو ذاتيا . فالمرء الذى يفتقد الشعور بالثقة يتجنب السياسة ، مما يقلل من فرصه لأن يكون مؤثراً ، وهذا بالتالى يقلل من ثقته بنفسه . وعلى العكس من ذلك ، فإن الشخص الواثق من نفسه قد يزداد ثقة كنتيجة لانخراطه فى السياسة .

(٤) **احتمال انخراطك فى السياسة سيكون أقل إذا ما شعرت بأن الناتج سيكون مرضياً لك نسبيا دون أن تتدخل** . فالمواطن الذى يشعر بأهمية قرار سياسى معين ، قد لايحاول مع ذلك التدخل بخصوصه إذا كان واثقاً من أن القرار

= وفى دراستهم الموازية للدراسة السابقة ، وجد كامبل وزملاؤه أن انتخابات الرئاسة الأمريكية قد أثبتت الفرضية أيضاً (*The American Voter. pp. 516-19*) . ولكن الدراسات المتأخرة أثبتت أن نفقات الحملات الانتخابية فى الولايات المتحدة تزداد أيضاً فى الدوائر الانتخابية التى تكون فيها فرص المتنافسين متقاربة . والافتراض هو أنه كلما زاد الإنفاق ، زاد عدد الذاهبين للتصويت . وبالرغم من هذا ، فإنه من الواضح أن تقارب الفرص بين المتنافسين له بعض التأثير على دوافع الناخبين للذهاب للإدلاء بأصواتهم فى الولايات المتحدة . أنظر على سبيل المثال : Samuel C.Patterson and Gregory A. Caldeira, «Getting Out the Vote: Participation in Gubernatorial Elections,» *American Political Science Review* 77, no. 3 (Sept. 1983), pp.675-89; Gary W.Cox and Michael C. Munger, «Closeness, Expenditures, and Turnout in the 1982 U.S. House Elections,» *American Political Science Review* 83, no.1 (March 1989), pp. 217-31. ولكن مدى توافر هذه العلاقة فى دول أخرى يعتبر أمراً غير واضح تماماً . انظر: Powell «American Voter: Turnout,» and Robert W. Jackman, «Political Institutions and Voter Turnout in the Industrial Democracies», *American Political Science Review* 81, no.2 (June 1987), pp. 405-24.

(١٠) Robert A.Dahl and Edward R. Tufte, *Size and Democraciy (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1973), pp. 53-65.*

(١١) *Campell et al., The American Voter*, pp. 516-19

سيكون مرضياً فى كل الأحوال . فكما أن انخفاض الثقة فى فعالية المرء السياسية لايشجع على المشاركة ، فإن الثقة الزائدة فى عدالة وشرعية واستقرار وصلاح القرارات فى النظام السياسى الذى ينتمى إليه المرء ، قد تجعل مشاركة المرء تبدو كأنها غير ضرورية .

(٥) **سينخفض احتمال انخراطك فى السياسة إذا ماشعرت أن المعرفة التى لديك محدودة جدًا إلى درجة لاتجعلك مؤثراً** . ويبدو أنه فى كل دولة توجد أعداد كبيرة من الناس يشعرون أنهم لايفهمون السياسة جيداً(١٢) . وليس من المستغرب إذن أن يتحول بعض هؤلاء بعيداً عن السياسة تماماً .

(٦) **وأخيراً ، فإنه كلما زادت العقبات الموضوعة أمامك ، انخفض احتمال أن تنخرط فى السياسة** . فعندما يتوقع الناس أن يحصلوا على مكافآت عالية كنتيجة لنشاط ما ، فسيكونون مستعدين للتغلب على عقبات كبيرة ، وللتضحية « بنفقات » مرتفعة من أجل الحصول على هذه المكافآت . ولكن إذا مااعتقدوا أن المكافآت ستكون ضئيلة ، أو أنه لن تكون هناك مكافآت أصلاً ، فإن مجرد ظهور عقبات أو وجود نفقات ، ولو متواضعة ، سيكون كافياً جداً لتثبيطهم . فلم تتكبد مشقة تسلق السور إذا لم تكن الحشائش على الجانب الآخر منه أكثر اخضرارا ؟

ومن ثم ، فهناك سبب قوى للاعتقاد بأن المشاركة المنخفضة فى الانتخابات العامة فى الولايات المتحدة ، مقارنةً بمعظم الدول الأخرى ، ترجع فى جزء منها إلى عائق إضافى علاوة على عملية التصويت ، وهو متطلبات التسجيل . ففى الدول الأخرى ، لايكون المواطنون فى حاجة إلى « التسجيل » ، أو عندما يكون هذا واجباً فإنهم عادة مايقومون به بطريقة بسيطة وملائمة بل وآلية . أما فى الولايات المتحدة ، فإن الاختلافات فى إجراءات التسجيل ومتطلباته تؤثر فى نسبة السكان فى سن التصويت الذين يقومون بالتسجيل(١٣) .

كما أن نفقات الانخراط فى السياسة قد تتفاوت أيضا باختلاف الأنشطة . فكما أكد كل من فربا Verba وناى Nie ، فإن بعض الأنشطة مثل الحملات الانتخابية تتضمن

---

(١٢) **Dahl and Tufte, *Size and Democracy*, Table 4.8, p. 54**

(١٣) **Steven J. Rosenstone and Raymond E. Wolfinger, *Who Votes?* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981).** **ولقد خلص باول Powell من دراسته المقارنة لتسع دول إلى أنه « إذا ما تبنت الولايات المتحدة التسجيل الأوتوماتيكى ، أو شيئاً مشابهاً ، فقد يزداد الذهاب للتصويت بنسبة ١٤٪ . » («American Voter Turnout,» p. 35)**

صراعاً مع المشاركين الآخرين فى الحملة ، وسيكون من المرجح إذن أن يبقى الأشخاص الذين يبغضون الصراع خارج نطاق مثل هذه الأشكال للمشاركة . ولقد أشارا إلى أنه بالاضافة إلى هذا ، هناك بعض الأنشطة التى تتطلب قدراً أكبر من المبادرة عما عليه الحال فى عملية التصويت ، على سبيل المثال : الاتصال بمسئول ما(١٤) . فلا يكون مستغرباً إذن أن نرى أن التصويت أكثر شيوعاً من مبادرة المواطنين بالاتصال بالمسئولين .

الشريحة السياسية

كل القوى التى بحثناها تواً يمكن أن تعمل فى الاتجاه المعاكس . فمن الواضح أن انخراطك فى السياسة سيكون احتمالاً قائماً أكثر إذا كنت :

(١) تقدر المكافآت التى سوف يتم الحصول عليها .
(٢) تعتقد أن البدائل هامة .
(٣) تثق فى أنك تستطيع المساعدة على تغيير النتيجة .
(٤) تعتقد أن النتيجة ستكون غير مرضية إذا لم تتحرك .
(٥) تمتلك معرفة أو مهارة ذات علاقة بالمسألة المطروحة .
(٦) تستطيع أن تتغلب على العوائق القليلة المعوقة لحركتك .

بسبب هذه العوامل وغيرها يضحى بعض الناس مهتمين بالسياسة ، منشغلين ومتابعين لها ، ومشاركين فى الحياة السياسية . هؤلاء الأشخاص يشكلون الشريحة السياسية فى المجتمع .

ولكن نفس القوى يبدو كأنها تعمل داخل الشريحة السياسية . فبعض الأشخاص يكونون أكثر اهتماماً وانشغالاً واطلاعاً وحركة من البعض الآخر . ففى الدول التى يوجد بها حكومات شعبية ، حيث يكون المواطنون أحراراً من الناحية القانونية فى المشاركة فى مجموعة منوعة وكبيرة من الأنشطة السياسية ، نجد أنه كلما كانت الأنشطة أكثر إلحاحاً على الجهد والوقت ، وكلما كانت أكثر تكلفة وصعوبة ، انخفض عدد الأشخاص الذين ينخرطون فيها . فمن المرجح أن يصوِّت المواطنون أكثر من أن يحضروا اجتماعاً سياسيًا ، ثم من المرجح أن يحضروا اجتماعا سياسيا عن أن يعملوا بصورة نشيطة من أجل مرشح ما أو حزب ما . وعدد ضئيل من المواطنين هو من يحاول أن يؤثر فى نشاط الهيئة التشريعية أو حتى فى أنشطة المسئولين فى الحكومة المحلية ، وإمكانية الوصول إليهم أكبر بالنسبة لهذا الأمر (انظر الجدول

(١٤) Verba and Nie, *Participation in America*, pp. 50-51

٩ - ١) . ولقد أوضح فيربا Verba وناى Nie فى واحدة من أكثر الدراسات شمولاً عن المشاركة السياسية لدى الأمريكيين (انظر الجدول ٩ - ٢) أن « التصويت فى الانتخابات الرئاسية هو مظهر المشاركة الوحيد فى قائمتنا الطويلة للأنشطة ، الذى يؤديه أغلبية من تمت مقابلتهم » .(١٥)

الجدول (٩ - ١) : نسبة القائلين بأنهم قد حاولوا التأثير فى الحكومة (بالدولة)

الدولة	الحكومة المحلية(أ)	الهيئة التشريعية القومية(ب)	الرقم
الولايات المتحدة	٪٢٨	٪١٦	٩٧٠
المملكة المتحدة	١٥	٦	٩٦٣
ألمانيا	١٤	٣	٩٥٥
إيطاليا	٨	٢	٩٩٥
المكسيك	٦	٣	١٢٩٥

(أ) « هل قمت بعمل أى شىء فى محاولة منك للتأثير فى قرار محلى ما ؟ »
(ب) « هل قمت بعمل أى شىء فى محاولة منك للتأثير فى مادة من مواد التشريع ؟ »
المصدر : انظر الموند وفيربا والبحث الذى قاما به : بيانات غير منشورة .

ولكن بالاضافة إلى هذا ، اكتشف كل من فيربا وناى ظاهرة لم تعرها دراسات المشاركة السابقة اهتماماً كبيراً هى : أن هناك درجة عالية من التخصص داخل الشريحة السياسية . فلقد وجدا أنه يمكن تقسيم الأمريكيين إلى ستة أنواع بدءاً من غير النشيطين (٪٢٢) الذين لايضطلعون « تقريباً بأى دور فى الحياة السياسية » (وهم الموازون للشريحة غير السياسية) ، ووصولاً إلى النشيطين تماماً (٪١١) الذين « ينخرطون فى كل أنواع الأنشطة بصورة متكررة كبيرة » .(١٦)

ومن ثم فإن أعضاء الشريحة السياسية هم أبعد مايكونون عن تشكيل كتلة متجانسة . فهم يختلفون بشدة ليس فقط فى الحجم ، ولكن أيضاً فى أشكال مشاركتهم فى الحياة السياسية . وفى حين أنه من الحقيقى أن النشيطين تماماً هم - فى إطار مقارن – أقلية صغيرة فى كل دولة ، فإن النتائج التى توصل إليها فيربا وناى تبين

(١٥) **Verba and Nie, *Participation in America*, P.31**
(١٦) **Verba and Nie, *Participation in America*, pp. 79-80**

أن نصف المواطنين الأمريكيين ينخرطون فى شكل ما من أشكال النشاط السياسى بالاضافة إلى التصويت . ويبدو أن الشريحة السياسية فى الولايات المتحدة تتكون فى مجموعها من حوالى ثلاثة أرباع المواطنين البالغين . .

الجدول (٩ - ٢) : نسبة الأمريكيين المنخرطين فى اثنى عشر فعلاً مختلفا من أفعال المشاركة السياسية

نوع المشاركة السياسية	النسبة
١ - يدلى بصوته بانتظام فى انتخابات الرئاسة	٧٢
٢ - يدلى بصوته دائما فى الانتخابات المحلية	٤٧
٣ - عضو نشيط فى منظمة واحدة على الأقل تعمل فى مجال مشاكل المجتمع	٣٢
٤ - يتعاون مع آخرين بهدف حل بعض مشاكل المجتمع	٣٠
٥ - يحاول إقناع الآخرين للتصويت	٢٨
٦ - يشارك بنشاط فى الحملات الانتخابية لحزب أو مرشحين	٢٦
٧ - قابل أحد موظفى الحكومة المحلية لطرح مشكلة أو قضية	٢٠
٨ - شارك فى اجتماع سياسى واحد على الأقل ، أو فى تجمع سياسى فى السنوات الثلاث السابقة	١٩
٩ - قابل أحد موظفى الحكومة القومية أو أحد موظفى الدولة لعرض مشكلة أو قضية ما	١٨
١٠ - حاول تشكيل جماعة أو منظمة لمحاولة حل بعض المشكلات المحلية للمجتمع	١٤
١١ - أعطى مالاً لحزب ما أو لمرشح ما خلال فترة الحملة الانتخابية	١٣
١٢ - عضو حالى فى ناد أو منظمة سياسية	٨

المصدر : Sidney Verba and Norman H. Nie, Participation in America: Political Democracy and Social Equality, Table 2-1, p.31. copyright © 1972 by Sidney Verba and Norman H.Nic. Reprinted by permission of Harper & Row, Publishers, Inc.

الساعون وراء النفوذ

يسعى بعض الأشخاص داخل الشريحة السياسية لممارسة نفوذهم فى حكومة الدولة على نحو أكبر كثيرا مما يسعى به غيرهم . ولكن السعى وراء النفوذ ، والحصول عليه فعلاً لايمكن اعتبارهما نفس الشيء بأى حال من الأحوال ، ليس فقط لأن بعض الساعين وراء النفوذ يفشلون فى مسعاهم ، ولكن لأن بعض الأشخاص الذين يملكون النفوذ قد لايسعون بالفعل إليه ـ فقد يكتسبونه بالوراثة مثلاً . باختصار فإننا نجد داخل الشريحة السياسية شريحة فرعية تتكون من الساعين وراء النفوذ ، وشريحة فرعية أخرى تتكون من القادة الذين يملكون النفوذ بالفعل .

وقد تلاحظ أن ماقلناه توًا إنما هو إعادة صياغة لافتراضين وضعناهما قبلاً فى الفصل السادس ، بوصفهما سمات امبريقية للأنظمة السياسية :

(١) أن بعض أعضاء النظام السياسى يسعون لاكتساب النفوذ فى السياسات والقوانين والقرارات التى تطبقها الحكومة .

(٢) أن النفوذ السياسى يتوزع بطريقة غير متكافئة بين أعضاء أى نظام سياسى .

ويصبح لدينا إذن سؤالان هامان : لماذا يسعى بعض الناس وراء النفوذ والقوة بصورة أكثر نشاطاً من غيرهم ؟ ولماذا يحصل البعض على نفوذ وقوة أكبر مما يحصل عليه الآخرون ؟

السمات الاجتماعية

وبالرغم من أنه لايمكن إيراد إجابة عن هذين السؤالين يمكن تعميمها ، إلا أن بعض الخصائص الاجتماعية تظهر وكأنها ترتبط بالمستويات العالية للنشاط السياسى فى الدول التى تحكمها نظم حكم الكثرة . ومن ثم فإن مستوى النشاط السياسى ينزع نحو الارتفاع بين :

الأشخاص الأكثر تعليماً

الرجال

الأشخاص ذوى المركز الاجتماعى والاقتصادى الأعلى من غيرهم

الأشخاص الأكبر سنا

المديرون ، المهنيون ، وغيرهم من العاملين ذوى الياقات البيضاء[١٧] .

لماذا ينزع الأفراد الذين يتمتعون بهذه الخصائص الاجتماعية إلى المشاركة أكثر فى الحياة السياسية ؟ ذلك لأن الأشخاص الذين يملكون مثل هذه الخصائص عادة مايمتلكون موارد ومهارات وحوافز سياسية أكثر من غيرهم ، فالمشاركة تضحى إذن أسهل وأقل تكلفة ، والمكافآت المتوقعة (بالرغم من أنها قد تختلف عن المكافآت الفعلية أو الكامنة) تكون أكبر ، والجزاءات أقل . (بعد قليل سوف نتعرض لتأثير إحدى هذه الخصائص وهى الجنس) .

الدوافع

وبالرغم من أهمية الفروق فى المراكز الاجتماعية والاقتصادية ، فإنها لاتفسر إلا جانباً صغيراً من التنوع فى النشاط السياسى . فالناس الذين يتمتعون بمراكز اجتماعية واقتصادية متشابهة ، ويملكون ـ كذلك ـ قدراً متشابهاً من الموارد ، نجد أن بعضهم ينخرط بصورة أكثر نشاطاً من غيرهم فى البحث عن النفوذ وممارسته فى حكومة الدولة[١٨] . فلماذا ؟

يمكن تجميع الاجابات فى ثلاث فئات :

---

(١٧) للتعرف على بعض السمات المرتبطة بالمشاركة فى الدول المختلفة أنظر : Inglehart, *Culture Shift,* (12 Countries) and Powell, «American Voter Turnout, (11 Countries). See also Sidney Verba, Norman H. Nie and Jae-on kim, *Participation and Political Equality: A Seven Nation Comparison* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1978).
ولقد وجد فربا وناى أن علاقة الارتباط بين المركز الاقتصادى / الاجتماعى من جانب ، والمشاركة من جانب آخر هى أعلى فى الولايات المتحدة عنها فى تسع دول أخرى *(Participation in America,* Table 20-1,p. 340.) ولكن المركز الاقتصادى / الاجتماعى قدم تبريراً لأقل من خُمس التحولات الإجمالية ، فى حين أن ٨٠٪ أو أكثر من هذه التحولات ظل دون تفسير . والأكثر من هذا أن روزنستون وولفينجر فى دراستهما *Who Votes?* وجدا أن التعليم كان هو أكثر مكونات المركز الاقتصادى / الاجتماعى أهمية فيما يتعلق بعملية التصويت . والواقع أنهما وجدا أن المهنة والدخل ليس لهما ثقل كبير بين الناخبين الذين يتمتعون بنفس مستوى التعليم .

(١٨) لابد أن نتذكر ما لفتنا إليه الأنظار فى الفصل الرابع من غياب المصطلحات المقياسية عن القوة والنفوذ ؛ وكذا الصعوبات والغموض فيما يتعلق بتفسير معانى هذه المفاهيم . ورغم أن الاهتمام هنا ينصب على محاولات كسب النفوذ للتأثير فى حكومة الدولة ، فإن المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع ، وبعضها سوف نشير إليه فيما بعد ، قد تُركِّز بصورة أوضح على « الحكم » ، أو قد تتسع أكثر لتشمل السعى إلى « القوة » فى أى مجال . وفى الأقسام القادمة ، سوف أتبع الطريقة التى يستخدمها المؤلف كلما بدا هذا مناسباً .

(١) أحيانا يقال إن **الناس يسعون لكسب النفوذ للتأثير فى الحكومة بغرض تحقيق الخير العام** . فهم يرغبون فى حماية مصلحة كل المواطنين ، وفى تحقيق العدالة للجميع ، وفى تحقيق مصلحة للدولة ، أو فى أن يعملوا من أجل الحياة والحرية والسعادة . وهذه هى المقولة التى تُنسب إلى سقراط فى **جمهورية** أفلاطون :

« لايوجد أى نوع من العلم والبراعة يسعى إلى ، أو ينظم ، مزايا خاصة به ، ولكنه يسعى لتنظيم المزايا للأضعف الخاضع له ولحكمه .

« ولقد حاول (ثراسيماخوس) أن يدحض هذه النتيجة ، ولكنه فى النهاية اتفق معها أيضاً . وبعد أن وافق ، قلت : وبالتأكيد أيضاً لايوجد أى طبيب ، بقدر ما يعتبر طبيبا ، يسعى نحو ، أو ينظم ، ماهو مفيد له ، وإنما يسعى نحو ، أو ينظم ماهو مفيد لمرضاه .

« فقال : نعم

« ألا يتبع هذا أن ربان السفينة ، والحاكم لن يسعيا إلى ، ولن ينظما ماهو مفيد لهما شخصيا ، إنما ماهو مفيد للبحار ، وللمحكوم ؟

« ولقد وافق على هذا ، ولكن بشق الأنفس .

« فقلت ، إذن ياثراسيماخوس لايوجد أى حاكم فى أى نوع من أنواع الحكومات ، بوصفه حاكماً ، يسعى نحو ما هو مزية شخصية له أو ينظمها ، وإنما يسعى إلى ماهو مفيد للمحكومين ، وهو مايشكل محور اهتمام الحرفة التى يحترفها ؛ فهذا هو مايجعله نصب عينيه ، وكل أقواله وأفعاله موجهة نحو هذه الغاية[١٩] » .

إن الصعوبة المتضمنة فى هذه المحاورة التى دارت بين سقراط (أو أفلاطون» من جانب ، وثراسيماخوس من جانب آخر ، هى أن الرجلين لم يتحاورا فعلاً . وهذا عادة مايحدث فى المجادلات السياسية ، فكل طرف معارض يلقى بعنف للآخر بمقولة لم يطرحها هذا الآخر ، ومن ثم يفشل فى أن يتعامل مباشرة مع النقطة المحددة التى طرحها هذا الطرف الآخر . وفى الحالة التى أمامنا من الواضح أن سقراط كان ينوى أن يجعل مقولته **قاعدة معيارية** بالأساس ، فى حين أن ثراسيماخوس كان يريد لملاحظاته أن تكون **امبريقية** فى المقام الأول . فسقراط واجه محاولة ثراسيماخوس

(١٩) ***Plato's Republic*, trans. by G.M.A. Grube (Indianapolis: Hackett Publishing Co., 1974), Lines 342d-43.**

لوصف كيف يتصرف الحكام بصفة عامة **بالفعل** عن طريق الاشارة إلى كيف **يجب** أن يتصرف الحكام الصالحون .

ولقد كان سقراط وأفلاطون على علم تام بأن حكام الدول لايحكمون فى الواقع تحقيقاً لمصالح رعاياهم . بل إن المعنى الحرفى للدولة الفاسدة عند كل من سقراط وأفلاطون هو أنها الدولة التى لايسعى الحكام فيها من أجل تحقيق صالح هؤلاء الذين يحكمونهم . وفى الأجزاء التالية من « **الجمهورية** » ، وبعد أن يصف أفلاطون كيف تولد الديكتاتورية من الديمقراطية ، يبدأ فى شرح كيف ينشأ « الرجل الديكتاتورى ذاته » :

« ...... بعض من متعنا ورغباتنا غير الضرورية تبدو لى غير قانونية ، فهى موجودة لدى كل واحد منا ، ولكن يتم السيطرة عليها من خلال القانون ، وأيضاً عن طريق الرغبات الأسمى وذلك بمساعدة العقل . وعند القلة من الرجال ، نجد هذه الرغبات قد زالت تماماً أو أن عدداً قليلاً منها مازال موجوداً ولكن فى حالة ضعف ، فى حين أنها لدى آخرين تكون أقوى وأكثر عدداً .

« ...... الذى نريد أن نؤكده هو : أن هناك نوعاً من الرغبات خطيراً وعنيفاً وغير قانونى ، موجود لدى الجميع ، حتى لدى القلة منا الذين يبدون معتدلين .

« .... وهذا ياصديقى العزيز ، كما أقول ، هو بالتحديد بيان لكيف يضحى الرجل ديكتاتورياً ، عندما تجعله طبيعته أو مايصبو إليه أو كلاهما مخدراً وشهوانياً ومجنوناً .(٢٠)

وإجمالاً ، قرر العديد من الفلاسفة السياسيين أن القادة **يجب** أن يسعوا للحكم بغرض ممارسة السلطة لتحقيق صالح الجميع . ولكن لايدعى أى من دارسى السياسة أن هذا هو السبب الوحيد ، أو حتى السبب الرئيسى ، الذى يدفع الناس **فعلاً** للسعى نحو الحكم .

(٢) حاجّ آخرون **بأن الناس يسعون لكسب النفوذ للتأثير على الحكومة كنوع من المتابعة المقصودة لمصالحهم الشخصية** . وهذه كانت مقولة ثراسيماخوس التى هاجمها سقراط . فقد قال ثراسيماخوس (وفقاً لأفلاطون) :

---

(٢٠) *المرجع السابق* lines 571 b, 572b, 573c.

« أنا أقول إن العدل ماهو إلا مصلحة القوى .... هل تعلم ... أن بعض المدن يحكمها طاغية ، وأن مدناً أخرى يحكمها الشعب ، والبعض الثالث يحكم بواسطة الطبقة الأرستقراطية ؟ ... نعم ، وكل حكومة تصنع القوانين التى تحقق فوائد لها : فالديمقراطية تصنع قوانين ديمقراطية ، والاستبدادية تصنع قوانين استبدادية ، وهكذا الحال مع الآخرين . وعندما يصنعون هذه القوانين يعلنون أنها تحقق العدل لرعاياهم ، أى أنها لصالح الرعايا أنفسهم ، ويعاقبون من يتعدى على القوانين بوصفه خارجاً على القانون وغير عادل . هذا إذن ، ياسيدى الفاضل ، ما أقول إنه هو العدالة ، وهو الذى يوجد فى كل المدن ، انه مصلحة الحكومة القائمة ، والتأمل الصائب سوف يخلص إلى أن العدل هو واحد فى كل مكان ، وهو مصلحة الأقوى(٢١) » .

قد يكون ثراسيماخوس ممثلاً لمحاولة يونانية قديمة لايجاد تفسيرات مستمدة من الطبيعة للسلوك السياسى . وبما أن كل مانعرفه تقريباً عن ثراسيماخوس جاءنا من خلال عدوه أفلاطون ، فمن المرجح أن تكون مقولته المذكورة فى « **الجمهورية** » مشوهة بصورة ما . فمن الواضح أن ثراسيماخوس كان يحاول أن يفسر تقريبا كيف أن الحكام المختلفين يفرضون مفاهيم مختلفة عن العدالة على دولهم ، بالرغم من أنهم جميعاً يعلنون دائما أنهم إنما يسعون وراء العدالة . فبالنسبة لثراسيماخوس ، فإن التفسير الواضح لهذه المعضلة هو ببساطة أن كل حاكم يتبع مصلحته الشخصية : لم تكن « العدالة » كما عُرفت بالفعل فى قوانين كل دولة سوى مجرد صياغة أيديولوجية للمصلحة الشخصية للحكام . ومن المحتمل جدا أن ثراسيماخوس استخدم تحليله هذا للمحافظة على المؤسسات الديمقراطية الأثينية التقليدية فى مواجهة احتمال تقويضها بواسطة مساندى الأوليجاركية (حكم القلة) الذين كانوا يصرون على أنهم وحدهم المهتمون بصلاح الدولة .

ولاشك أنه استخدم تحليله أيضاً ليحط من قدر الدفاع المطول لأفلاطون عن الارستقراطية ، والتى ربما كان ثراسيماخوس يعتقد أنها لاتعدو كونها صياغة ذكية لطموحات الفريق الأوليجاركى المعادى للديمقراطية فى أثينا(٢٢) .

وفرضية ثراسيماخوس التى تتضمن أن الأشخاص يسعون قصداً نحو الحكم بسبب مصلحتهم الشخصية ، قد أعيد صياغتها مرات كثيرة . فهوبز على سبيل المثال ،

---

(٢١) *المرجع السابق* lines 338c, d,e

(٢٢) لهذه النقطة أنظر : : Eric A. Havelock, *The Liberal Temper in Greek Politics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1957), p. 231 and Passim.

أعتقد أن الناس تدفعهم عواطفهم ويرشدهم عقلهم . وأن العاطفة هى بمثابة الريح التى تملأ أشرعة السفن ، فى حين أن العقل هو بمثابة اليد الممسكة بالدفة . وفى مجاز آخر ، نجد أن الانسان بمثابة المركبة التى تجرها جياد العاطفة غير المستأنسة ويوجهها العقل . والرغبات الانسانية شرسة ، ولكن العقل يفرض الاعتدال . وبمساعدة العقل يستطيع الناس أن يكتشفوا قواعد أو مدركات عامة تمكنهم من تحسين فرص الوصول إلى الغايات التى تمليها عليهم عواطفهم . ومن ثم فإن كل الناس يسعون إلى القوة من أجل إشباع عواطفهم ، ولكن عقولهم هى التى تدلهم إلى **كيف** يسعون إلى القوة بصورة تقلل من الاحباطات والهزائم واحتمالات الموت العنيف .

وإحدى الصعوبات فى هذه الفرضية ، كما أشار أفلاطون بحق ، هى أن فكرة « المصلحة الخاصة » ، والتى قد تبدو واضحة للغاية ، هى فى الواقع فكرة غاية فى التعقيد . فالذى يعتبره المرء « شخصى » يعتمد على التعريفات التى يتبناها ، وهذه من الواضح أنها تختلف وتتباين بشدة . فإدراك المرء « للذات » لايعتمد بصفة تامة على الغريزة وحدها ، ولكن يبدو أن هذا الأمر أيضا له صلة بالوعى الاجتماعى والتطور الشخصى[٢٣] . وبالتالى ، فإن مايراه المرء محققا لمصلحة ذاته إنما يتشكل بالتعليم وبالخبرة وبالتقاليد والثقافة . وترتيباً على ذلك ، فإن تفسير فعل ما بالمصلحة الشخصية لايشرح الكثير .

فمصلحة جون الشخصية قد تعنى متابعته لمزية خاصة به وحده . أو قد تعنى محاولته الحصول على مزايا متعددة لنفسه ولأسرته . فأسرة جون تصبح فى هذه الحالة هى « الذات » ، و « مصالحها » تشمل الرغبة فى اكتساب مستويات أفضل لها ، وكذا إشباع احتياجاتها البيولوجية الأساسية . أو قد تعنى مصلحة جون الذاتية محاولة الحصول على مزايا لشريحة أكبر من الناس يشعر أنه ينتمى إليهم - الحى الذى يقطن به مثلاً ، أو المنطقة أو الطبقة أو الدين أو جماعة اثنية أو الجنس أو الأمة . ومن ثم ، فإن كُلًا من « الذات » التى يشعر جون أنه ينتمى إليها ، وكذا

---

(٢٣) علماء النفس من أمثال جان بياجيه Jean Piaget واتباعه ، والذين لاحظوا الأطفال عن كثب ، خلصوا إلى أن « الأنا » تنمو عند الطفل بصورة طبيعية مروراً بمراحل معينة . انظر : Piaget, *The Moral Judgement of the Child* (New York: The Free Press, 1948), and Erik Erikson, *Childhood and Society* (New York: Norton 1950).

ولقد أكد عالم النفس لورنس كوهلبرج Lawrence Kohlberg أن البشر لديهم نزعة ذاتية لتطوير الفهم الأخلاقى الخاص بهم مروراً بمراحل معينة . أنظر له :

The Philosophy of Moral Development, Vol I (San Francisco: Harper & Row Publishers, Inc., 1981),

وأنظر أيضاً الفصل التاسع من هذا الكتاب هامش ٣١ ، ص ١٣٦ .

نطاق الغايات التى يعتبرها من « مصالح » الذات ، قد يكونان غاية فى الضيق ، وقد يكونان أيضاً غاية فى الاتساع ، اعتماداً على التعليم ، والخبرة والتقاليد والثقافة . وتدلل الدراسات الأنثروبولوجية على حقيقة أن مفاهيم الذات ، والمصلحة ، والمصلحة الشخصية تتباين بشدة من شخص إلى آخر .

أما الاعتراض الثانى على المصلحة الشخصية الرشيدة بوصفها تفسيراً ، فقد وضعه علم نفس مابعد الفرويدية . لقد فسر كل من ثراسيماخوس وهوبز وبنثام وماركس البحث عن القوة بوصفة متابعة « عقلانية » وواعية للمصلحة الذاتية . ولكن فرويد أظهر أن الرغبات « الخطيرة ، غير المستأنسة ، وغير القانونية » التى تحدَّث عنها سقراط إنما تفعل أكثر من مجرد دفع البشر إلى الصراع مع بعضهم البعض (كما ادعى هوبز) ، ذلك أنها تدفع البشر أيضاً إلى الصراع مع ذواتهم . هذه الصراعات الداخلية ، وفقاً لفرويد ، ماهى إلا رياح عاتية عادة ماتطفىء نور العقل المتوهج . فالعقل كما رآه فرويد لايمكنه دائماً أن يُرْشِد المركبة التى تجرها العاطفة ، لأن هذه الجياد الجامحة العنيفة تنقلب على بعضها البعض وفى خضم معركتها تتشابك أعنة العقل .

وإذا كان فرويد قد اكتشف وحلل ، وأكد ماكان يعرفه دائماً الدارسون المهتمون بعلم نفس الانسان وكتّاب المسرحيات والروايات العظام ، إلا أنه منذ وقت فرويد والعديد من علماء الاجتماع يحاولون تطوير نظريات منظمة تتعامل مع موضوع البحث عن القوة .

(٣) عادة مايقال **إن الناس يسعون إلى القوة لأنهم مدفوعون باحتياجات وآمال ورغبات ودوافع لايدركونها تماماً .**

ووجهة النظر التى مؤداها أن بعض الناس يشتهى القوة بطبيعته ، هى طبعاً وجهة نظر قديمة . فرجل أفلاطون الديكتاتورى أصبح ديكتاتوراً كما رأينا « عندما جعلته طبيعته أو مايصبو إليه أو كلاهما مخدراً وشهوانياً ومجنوناً » . والدارسون المحدثون صاغوا نفس وجهات النظر ، ولكن فى مصطلحات حديثة . فمنذ فرويد وهم عادة مايؤكدون دور الشهوات غير المدركة . فعالم السياسة الأمريكى هارولد لازويل أكد أن الساعى إلى القوة إنما يقوم بذلك كوسيلة لتعويض الحرمان النفسى الذى عاناه أثناء مرحلة الطفولة . وأن أشكال الحرمان النمطية التى يعتقد أنها تستثير السعى إلى القوة ، تتمثل فى افتقاد الشعور بالاحترام والدفء فى سن صغيرة ، والذى يؤدى إلى تقلص الشعور بتقدير الذات . وفى مرحلة الطفولة ، أو بعدها ، يتعلم الساعون إلى القوة كيف يعوضوا هذا الشعور المتمثل فى انخفاض تقديرهم لذواتهم من خلال السعى

نحو القوة : فحصولهم على القوة سوف يجعلهم مهمين ومحبوبين ومحترمين ومقدَّرين . وفي رأى لازويل ، أن الساعين إلى القوة لايملكون بالضرورة وعياً وإدراكاً واضحاً لسبب سعيهم وراء القوة ، فهم عادة مايبررون سعيهم إلى القوة فى عبارات تقبلها قيمهم الواعية ، وربما تقبلها أيضا الأيديولوجية السائدة بين هؤلاء الذين ينتمون إليهم(٢٤) .

ويتخذ العديد من علماء النفس الاجتماعى مساراً آخر فيما يتعلق بافتراض أن الأشخاص يختلفون فى مدى قوة نوازعهم الداخلية التى تدفعهم للسعى نحو القوة ، وطوروا طرقاً لقياس « الدافع إلى القوة » وطبقوها (٢٥) .

ولكن مثلها مثل النهج الأخرى ، فإن التفسيرات المعطاة للسعى إلى النفوذ بوصفه ناتجا فرعيا عن دوافع غير مدركة ، أو عن بعض الاستعدادات المتجذرة فى شخصية الفرد ، لاتعتبر مقنعة تماماً على الأقل عند تطبيقها على أشخاص ينخرطون بنشاط فى السعى إلى كسب النفوذ للتأثير فى حكومة الدولة . وبعض من أكبر الصعوبات هى :

(١) أن الشخص الساعى إلى النفوذ أو القوة لايسعى للحصول عليهما بالضرورة فى الحكومة . فقد يسعى إلى الحصول عليهما فى مؤسسات أخرى مثل مجال الأعمال الخاصة والكنيسة والجامعة .

(٢) أن الشخص الذى تقوده رغبة عارمة فى القوة والنفوذ ، قد لاينجح فى الحصول عليهما إذا كان من المحتمل أن يستثير ضده مشاعر بغض وعدم ثقة لدى الآخرين .

(٣) أن القوة والنفوذ يمكنهما أن يخدما غايات عدة . فاعتماداً على الثقافة والمجتمع

---

(٢٤) Harold D. Lasswell, *Power and Personality* (New York: W.W. Norton & Co. Inc., 1948), chap. 3, «The Political Personality.»

فكرة تعويض الضعف أدخلت فى مرحلة لاحقة على وصف « الشخصية التسلطية » . ولقد قيل إن إحدى سمات هذا النوع من أنواع الشخصيات هى وجود « مركب قوة » ، والذى يظهر « عندما يجبر الفرد على الخضوع لسلطات ... لا يكون متعاطفاً معها تماماً » ومن ثم « يترك مع إحساس بالضعف مزعج ، وبما أن الإقرار بمثل هذا الضعف يجرح كبرياء المرء فإنه يبذل كل مجهود ممكن لانكار هذا الضعف ـ أحيانا باسقاط الضعف على جماعات خارج ذاته .. أو عن طريق استخدام آلية التعويض المبالغ فيه ، والتى يسعى من خلالها إلى أن يقدم للعالم مظهر القوة والشدة » . Nevitt Sanford, «Authoritarian Personality» in Contemporary Perspective» in Jeanne N.Knutson, ed., *Handbook of Political Psychology* (San Francisco: Jossey-Bass Publishers 1973), p. 145.

(٢٥) للحصول على وصف لقياس « دافع القوة » أو « الحاجة إلى القوة » وبعض تطبيقاتها ، طالع : David C. McClelland, *Human Motivation* (Glenview Ill.: Scott, Foresman and Company, 1984), Chapter 8, pp. 268-332.

والاقتصاد والنظام السياسى قد يُستخدم النفوذ (كما أشار لازويل وغيره) لاكتساب الشهرة والتبجيل ، والأمان والاحترام ، والدفء والثروة ، وغير ذلك كثير من القيم . ومن ثم فقد يسعى المرء إلى القوة والنفوذ مدفوعاً بدوافع مختلفة ، بما فى ذلك كل الدوافع التى تمت مناقشتها فى الفصل الحالى وغيرها من الدوافع .

(٤) أخيراً ، لقد تم تقديم أدلة امبريقية قليلة جدًا ، لاثبات أن الرجال والنساء الذين ينخرطون بقوة فى الحياة السياسية المتعلقة بالحكومة إنما يفعلون ذلك حقيقة لأنهم مساقون بالدوافع التى اقترحتها النظريات .

ويتضح إذن أنه من غير المحتمل أن يكون الأشخاص الذين يسعون لاكتساب النفوذ للتأثير فى حكومة الدولة ، يفعلون ذلك لنفس الأسباب . فهناك أسباب كثيرة جدا ومختلفة ، مدركة وغير مدركة ، تفسر لماذا قد يرغب شخص ما فى القوة والنفوذ ، وهناك تفاوت كبير جدا من نظام سياسى إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى فيما يتعلق بتكاليف القوة وفوائدها . فكل من كاليجولا وأبراهام لينكولن كانا يسعيان إلى القوة ، ولكن سيكون من غير المنطقى أن نفترض أن كليهما كان مساقاً بنفس الدوافع .

الأقوياء

لقد ذكرنا قبلا أنه ليس صحيحاً أن كل الساعين إلى القوة يحصلون عليها . فلماذا يحصل بعض الأشخاص على قوة أكبر ونفوذ أكثر مما يحصل عليه الآخرون ؟

من حيث المبدأ ، إذا حصل شخص ما على نفوذ أكبر من شخص آخر (على س ، بالنسبة لـ ص) فإننا قد نجد سببين محتملين لتفسير ذلك : أولهما الاختلافات فى حجم الموارد المستخدمة ، وثانيهما الاختلاف فى مستوى المهارة والكفاءة اللتين تستخدم بهما الموارد . فبعض الأشخاص يستخدمون موارد أكثر من غيرهم للحصول على النفوذ . والبعض الآخر يستخدم أى موارد متاحة لهم بصورة أكثر كفاءة وأكثر مهارة من غيرهم .

لماذا يستخدم بعض الناس موارد أكثر ؟ ربما لأنهم يتوقعون أن « يكسبوا أكثر » إذا مافعلوا هذا . فقد « أكسب أكثر » منك إذا تصرفت بطريقة معينة ، إما لأن التصرف « أقل تكلفة » وإما لأن ناتجه « أكثر قيمة » بالنسبة لى . فإذا كان « أ » يمتلك موارد أكثر من « ب » - الثروة على سبيل المثال - فإن أىَّ إنفاق سيكون أقل تكلفة لـ « أ » عن « ب » (إذا كانت كل الأمور الأخرى متساوية) لأن « أ » سيكون

عليه أن يتنازل عن عدد من البدائل أقل من « ب » . أو باستخدام لغة رجل الاقتصاد فإن تكلفة المخاطرة لـ « أ » تكون أقل .

فالشخص الذى يتمتع بالثروة وبقدر كبير من الرفاهية يستطيع أن يخصص ستين ساعة أسبوعياً للقيام بأنشطة سياسية لاتدر عليه عائداً ، وذلك بتكلفة مخاطرة أقل بكثير مما يكون عليه الوضع فى حالة الشخص الذى يكون لزاماً عليه أن يعمل ساعات طويلة جرياً وراء لقمة العيش . وباختصار ، إذا كان « أ » يمتلك موارد أكثر من « ب » ، فإن تكلفة المخاطرة لتخصيص جزء محدد من هذه الموارد لكسب النفوذ ستكون أقل لـ « أ » عنها لـ « ب » : فـ « أ » يمكنه أن يقوم بنفس القدر من الانفاق بتكلفة مخاطرة أقل من « ب » ، أو يمكنه أن يقوم بإنفاق أكبر ولكن بنفس تكلفة المخاطرة . بصفة عامة إذن ، يستخدم بعض الناس موارد أكثر من غيرهم للحصول على النفوذ ؛ ذلك لأنهم يملكون قدرة الوصول إلى موارد أكثر . ومع بقاء كل الأمور الأخرى متساوية ، فإنه يكون من المنطقى أن نتوقع أن يكسب الناس الذين يملكون موارد أكثر نفوذاً أكثر . وإلى هذا الحد إذن تكون الاختلافات فى النفوذ وفى السعى نحوه ، مرتبطة بالتباينات فى الظروف الموضوعية .

ولكن « كل الأمور الأخرى » عادة لاتكون متساوية . وحتى لو كانت مواردهما متطابقة موضوعيًا ، فقد يخصص « أ » موارد أكثر من أجل الحصول على النفوذ إذا ماعلق قيمة أكبر على النتائج . ولكن لماذا قد يعلق « أ » قيمة أكبر من « ب » على النتائج المترتبة على إنفاق الموارد من أجل الحصول على النفوذ ؟ .

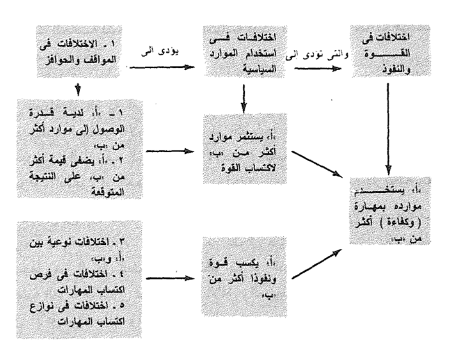
(١) لأن « أ » قد يتوقع نتائج مخالفة لما يتوقعه « ب » .

(٢) لأنه حتى فى حالة اشتراكهما فى توقع نفس النتائج ، نجد أن كليهما يستخدم قيماً مختلفة ، أو مقاييس مختلفة لتقييم النتائج .

(٣) لأنه ، رغم توقعهما لنفس النتائج ، نجد أن « أ » يمتلك شعوراً بالثقة فى الناتج أكبر مما يمتلكه « ب » .

وبالرغم من هذا ، فإن استخدام « أ » لموارد أكثر قد لايؤدى إلى حصوله على نفوذ أكبر ، أو قوة أكبر إذا كان « ب » يمتلك مهارة أكثر منه . ذلك أن السياسى الحاذق قد يحقق الكثير باستخدام القليل على خلاف مايمكن أن يحققه السياسى الأرعن باستخدام قدر أكبر من الموارد . ولكن لماذا يكون بعض الناس أمهر فى السياسة من غيرهم ؟

هذا سؤال تصعب الاجابة عنه . ومحاولة ذلك سوف تأخذنا إلى أبعد من حدود هذا الكتاب . ولكننا باختصار نستطيع أن نورد ثلاثة أسباب ممكنة لوجود اختلاف



الشكل (٩ - ٢) : لماذا يحصل بعض الأشخاص على قدر من النفوذ أكثر من الآخرين .

فى المهارة بين شخصين ، وبغض النظر عن ماهية المهارة سواء كانت المشى على حبل ممتد فوق شلالات نياجرا ، أو كانت القيام بدور ميمى فى مسرحية البوهيمى ، أو القيام بدور زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ الأمريكى . هذه الأسباب هى : (١) الاختلافات الوراثية ، (٢) الاختلاف فى فرص التعلم ، (٣) الاختلاف فى الحوافز الدافعة للتعلم . فالسببان الأولان يتعلقان باختلافات فى الظروف ، أما الثالث فهو اختلاف فى الدوافع .

ولقد بدأنا هذا القسم بسؤال مؤداه « لماذا يحصل بعض الناس على نفوذ أكثر من غيرهم ؟ » وهناك إجابة عامة يمكن تلخيصها فى الشكل (٩ - ٢) .

التغير والتنوع فى التوجهات السياسية

إن فحصنا للساعين نحو النفوذ ولمن يمتلكونه يشير إلى التنوع اللانهائى فى الدوافع والحوافز والتوجهات الانسانية ، بل وحتى فى الشخصيات الفاعلة فى الحياة السياسية . ولقد كانت هناك محاولات ذكية ومتعمقة سعت لتحقيق نوع من التفكير المنظم لهذه المنظومة غير المنضبطة من الأنماط الانسانية . ولكن كل هذه المحاولات السابقة لم يصادفها سوى قدر ضئيل من النجاح ، وفى السنوات الأخيرة أكد العلماء الاجتماعيون على خمسة عوامل يمكن أن تفسر تنوع الأنماط السياسية .

فالتوجهات الخاصة لشخص ما تجاه السياسة يمكن تفسيرها بدرجة ما فى ضوء :

١ ـ الشخصية والخُلُق .

٢ ـ الثقافة العامة ، أو أكثر تحديداً ، الثقافة السياسية التى يشترك فيها مع الآخرين فى القبيلة أو القرية أو المدينة أو الدولة أو العالم .

٣ ـ التوجهات السياسية الأولية وكيف تم اكتسابها ـ أى **التنشئة السياسية** .

٤ ـ الخبرات والظروف الشخصية ـ الأوضاع الحياتية .

٥ ـ الموقف المحدد أو المعتقدات التى يواجهها المرء فى لحظة تاريخية معينة .

وبالرغم من أن كل سبب مما سبق يمكن أن يساعد فى تكوين توجهات سياسية تتمتع بدرجة عالية من الثبات ، ربما تستمر طوال حياة المرء كإنسان بالغ ، فإن كلاً منها قد يجعل من السهل أيضا حدوث **تغيرات** فى التوجهات . فعلى سبيل المثال ، فإن شخصية المرء قد يكون قوامها سعة الأفق والمرونة وتقبل الأفكار الجديدة ، بدلاً من ضيق الأفق والتصلب والخوف من الجديد . ومن نفس المنطلق ، قد تحتضن الثقافة معانى الانفتاح والمرونة بدلاً من التمسك المتصلب بفكر وسلوك تقليديين . وأكثر من هذا ، فإن الثقافات السياسية قد تتغير هى ذاتها . وفى حين أن التنشئة السياسية تترك بصمة دائمة ، إلا أنها مثل الشخصية والثقافة قد تساعد على ظهور المرونة والتسامح وسعة الأفق . ومثلهما أيضا نجد أن أنماط التنشئة السياسية ممكن أن تتغير . ومن الواضح أن العاملين الآخرين يمكنهما أن يساعدا على حدوث التغيير .

فكما لاحظنا فى الفصل السادس ، فمن بين الأشياء التى تشترك فيها كل الأنظمة السياسية ، هو أنها جميعاً معرضة للتغيير . أما فى الفصل السابع فلقد لاحظنا ، وبصورة محددة ، التحولات الهامة الحادثة فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية فى ثمانينات قرننا الحالى ، وربما نكون قد لاحظنا أيضا بعض التحولات الهامة فى دول أخرى مثل الصين مثلاً ، أو فى عودة نظم حكم الكثرة إلى العديد من دول أمريكا اللاتينية . وعندما تحدث تغيرات مثل هذه ، فإن أكثرها وضوحاً للعيان يكون عادة هو التحولات **البنيوية** ، خاصة فى البنى السياسية والاقتصادية ، كما فى الانتقال من نظام سلطوى إلى نظام حكم الكثرة ، أو من اقتصاد تخطيط مركزى إلى اقتصاد السوق . ومن المنطقى إدراك أن التحولات البنيوية فى النظم السياسية عادة مايصاحبها ـ بل وأحيانا يسبقها ـ تغيرات فى التوجهات والمعتقدات والاتجاهات ، أو إذا أردنا أن نستخدم مصطلحا أشمل فلنقل تغيراً فى الوعى لدى قطاع من الناس مؤثر فى النظام ، رغم أن مثل هذا التغير يكون من الصعب ملاحظته .

بعض التغيرات الحديثة

وكمثال على ذلك ، نجد أن إجازة القوانين الفيدرالية التى تحمى الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين السود فى الولايات المتحدة ، وماتلى تلك الإجازة من إجراءات متحمسة لتطبيق تلك القوانين - وهو مايعد جزءا من عملية تغيير عميقة فى البنى التى تمتعت بمدى طويل من الثبات مع قدر عجيب من الاستقرار - قد سبقتها وصاحبتها تغيرات فى الاتجاهات والمعتقدات الأساسية للأمريكيين السود والبيض على حد سواء .

مثال آخر هو تغير القيم لدى الأجيال الأصغر فى أوروبا واليابان والولايات المتحدة ، والتى يسميها رونالد إنجلهارت Ronald Inglehart مابعد المادية . فعلى خلاف القيم المادية التى سادت بين الأشخاص الأكبر سنًا فى هذه الدول ، والذين أعطوا أولوية تامة « للسلامة والاستمرارية المادية » ، وجد إنجلهارت أن الأشخاص الأصغر سنًا يعطون « وزنا أكبر للانتماء والتعبير عن الذات ونوعية الحياة » ، بما فى ذلك البيئة الطبيعية . ولقد فسر إنجلهارت هذا التغير بوصفه نتاجاً لفترة الازدهار الطويلة التى سادت بعد الحرب العالمية الثانية ، وبالتالى فإنه فى حين أن الاجيال السابقة نضجت واكتسبت قيمها فى فترات الندرة وانعدام الأمن ، فإن الأشخاص الذين ولدوا بعد الحرب العالمية الثانية نموا فى وقت وفرة نسبية وأمان مما شجع على نمو قيم جديدة والتعبير عنها(٢٦) .

النساء

يقدم النساء نموذجاً مدهشاً للتغيرات فى التوجهات السياسية . فعلى مدار التاريخ المدون فى كل أنحاء الكرة الأرضية نجد أن النساء كن دائماً مجالاً لسيطرة الرجال . فوفقا للقانون العام الانجليزى والأمريكى ، على سبيل المثال ، لاتستطيع المرأة المتزوجة أن تحتفظ بأى ملكية خاصة : فكل ممتلكاتها الشخصية هى قانوناً ملك

---

(٢٦) لقد أعلن انجلهارت Inglehart عن نظريته ، وما توصل إليه لأول مرة فى «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies», *American Political Science Review* 65, no.4 (December 1971), pp. 991-1017; and *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles Among Western Publics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977). ولقد اكتشف أن المسوح المتأخرة أكدت هذا التوجه بالرغم من أن النمو الاقتصادى كان قد بدأ يتباطأ : cf. «Post-Materialism in an Environment of Insecurity.» *American Political Science Review* 75 (December 1981), pp. 880-900 and *Cultural Shift in Advanced Industrial Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989).

لزوجها ، كما كانت هذه الممتلكات قبل زواجها ملكاً لوالدها . ثم إنها لاتستطيع أن توقع باسمها عقداً ملزماً ، ولاتستطيع أن تترك وصية . وواقعيا ، فإن المرأة المتزوجة كانت ، بأكثر من معنى ، ومن الناحية القانونية ملكية خاصة لزوجها .

وبالرغم من أن المعايير القانونية التقليدية فى أوروبا والدول الناطقة بالانجليزية ، مثل تلك الموجودة فى القانون العام ، قد خفت حدتها فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال تغييرات طرأت إما على التشريع وإما على تفسير قواعده ، فإننا نجد أنه حتى بدايات القرن العشرين كانت النساء مازلن يعانين من التمييز بأشكال متعددة ، وهو التمييز الذى كان مدعوماً بالقانون وبممارسات الواقع . وفى عام ١٩٠١ قضى أحد قضاة المحكمة الأمريكية العليا بأن « ارتكاب الزنا مع زوجة أحد الأشخاص ، حتى إذا تم هذا برضاها ،... يعتبر تعدياً على حقوقه الشخصية وعلى حقوق الملكية » .(٢٧)

وحتى بعد أن استقرت كل المؤسسات الأخرى لنظم حكم الكثرة بصورة تامة فى عدد متزايد من الدول ، فقد استمر حرمان النساء من حقوق المواطنة الكاملة خاصة حق التصويت وحق الخدمة فى الوظائف العامة . وكما رأينا فى الفصل السابع ، فإن نظم حكم الكثرة كانت فى الحقيقة نظماً يسيطر عليها الرجال (فى الولايات المتحدة ، كانت تقتصر على البيض من الذكور) . حتى مشاهير الدعاة للحكومات الديمقراطية والجمهورية عارضوا (أو ببساطة تجاهلوا) المطالبة بأن تصبح النساء مواطنات كاملات المواطنة . وفى معظم الأحيان ، نجدهم قد تبنوا وجهة النظر السائدة التى مؤداها أن دور المرأة الحقيقى هو الزواج والولادة والأسرة وليس السياسة . ومن ثم ، بالرغم من أن جون لوك John Locke قرر أن « كل البشر متساوون بالطبيعة » فإنه لم يوص مطلقاً بأن يسمح للمرأة بالتصويت ، واعتبر أنه من الواضح دون حاجة إلى تفصيل أو تبرير أنه فى الشئون الأسرية لابد أن يكون للزوج القول الفصل(٢٨) . أما جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau والذى يُعتبر أحيانا

---

(٢٧) *Tinker v. Colwell,* 193 U.S. 473, 481 (1904), cited in Rogers Smith, «One United People: Second Class Female Citizenship and The American Quest for Community,» *Yale Journal of the Low and The Humanities* 1, no.2 (May 1989) 229-93 at p. 269.

(٢٨) « بالرغم من أن الزوج والزوجة يتشاركان فى نفس الهم والاهتمام ، لكن لامتلاكهما إدراكاً مختلفاً ، فأحياناً ما سيكون لهما إرادات مختلفة أيضاً ؛ ومن ثم يضحى من الضرورى أن يوضع القرار النهائى ، أى الحكم ، فى مكان ما ، ويكون هذا من نصيب الرجل بالطبيعة ، لكونه الأقدر والأقوى . » انظر :

John Locke, *The Second Treatise,* In *Two Treatises on Government* (1690), Peter Laslett, ed. (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1970), p. 339 (par. 82).

ولمقولته « كل الرجال متساوون بالطبيعة » أنظر : Par. 54, p. 322 and par. 4, p. 287

مفكرا راديكاليا فى دعوته للديمقراطية والمساواة ، فقد قال للنساء (ومن السخرية أن هذا قد جاء فى إهداء لمقالة له عن أصل عدم المساواة بين البشر) : أن « حظ جنسكن هو أن تتحكمن فى جنسنا دائماً ـ ولكن كزوجات وأمهات وليس كمواطنات[٢٩] . وفى حين أكد « إعلان الاستقلال » بثقة أن كل البشر قد خلقوا متساوين ، فإن توماس جيفرسون Thomas Jefferson كاتبه الأساسى « ادعى أن النساء لابد أن يستثنين دائماً من المناقشات والوظائف العامة ، لأن « الانحطاط الأخلاقى » سوف ينتج إذا ما اختلطن عبثاً فى تجمعات الرجال[٣٠] .

وبالرغم من أنه من المستحيل تتبع الأصول التاريخية لسيطرة الرجال ، فإن أحد التفسيرات المعقولة جدا يبدو فى الاختلافات الجسدية . فالرجال فى المتوسط أثقل وأطول وأقوى جسمانيا من النساء ، ومن ثم يكونون أقدر منهن على فرض رغباتهم عن طريق العنف الجسمانى أو التهديد باستخدام العنف . بالاضافة إلى هذا ، فإن دور المرأة فى حمل الأطفال ورعايتهم يزيد من ضعفها . وحالما بدأ خضوع المرأة ، فإن هذا الخضوع تكرس عن طريق العادات والتقاليد والممارسة والمعتقدات . ولكن بالاضافة إلى العنف المباشر والتهديد باستخدامه والعادات والمعتقدات ، فإن خضوع المرأة كما رأينا توّاً قد تم تدعيمه بواسطة القانون الذى كانت تقف خلفه القوة القهرية التى تمثلها الدولة .

حتى علماء النفس والأطباء النفسانيون (الذين كانوا لأجيال طويلة أساساً من الرجال) تبنوا ، ومن ثم دعموا ، تفسيراً ذكريًّا للمرأة . فمنظّرون بارزون مثل سيجموند فرويد Sigmund Freud وجان بياجيه Jean Piaget واريك اريكسون Erik Erikson وقعوا « فى نفس التحيز فى الملاحظة والمشاهدة . فبتبنيهم اللاشعورى لحياة الذكر بوصفها النموذج ، حاولوا أن يشكلوا المرأة من نسيج ذكرى » . ومن ثم فإنهم عند صياغتهم نظرياتهم عن تطور الانسانية ، إما أنهم لم يعيروا الاناث أى انتباه منظم ، أو أنهم أعاروهن انتباهاً قليلاً ، وإما أنهم فسروا تطور الاناث بوصفه انحرافاً عن نموذج الذكر بالأساس[٣١] .

والغريب هو أن بعض النساء دعون بصراحة إلى التغيير . ومعارضتهن تذكرنا

---

(٢٩) ***Discourse on the Origin of Inequality* (1754) in Jean Jacques Rousseau, *On the Social Contract, Discourse on the Origin of Inequality, Discourse on Political Economy,* (Indianapolis, Ind.: Hackett Publishing Co., 1983), pp. 111-12**

(٣٠) **مذكورة فى : Smith, «One United People,» p. 31.**

(٣١) **Carol Gilligan, *In A Different Voice: Psychological Theory and Women's Development* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982) pp. 6 ff.**

بالملاحظة المذكورة فى الفصل الخامس ، والتى مؤداها أن الأيديولوجية الحاكمة - وسيطرة الرجال كانت أيديولوجية حاكمة بالتأكيد تقريباً فى كل مكان - نادراً مايتم تبنيها بواسطة كل أعضاء نظام سياسى ما ، بل إنها قد يتم الاعتراض عليها بالفعل من جانب البعض . وفى عام ١٧٩٢ كتبت امرأة إنجليزية اسمها مارى وولستونكرافت Mary Wollstonecraft مقالاً باسم « **دفاع عن حقوق النساء** » . أما فى الولايات المتحدة ، فلقد قامت النساء بدور نشيط فى حركة معارضة الرق ، وخلصن إلى أن حقوقهن أيضا هى بالتأكيد فى حاجة إلى حماية . وفى عام ١٨٤٨ دعت كل من اليزابيث كادى ستانتون Elizabeth Cady Stanton ولوكريشيا موت Lucretia Mott إلى مؤتمر عن حقوق المرأة ، وبعد ذلك بقليل شارك فى قضيتهن بعض دعاة حق المرأة فى الانتخابات من النساء ، وأشهرهن لوسى ستون Lucy Stone ، وسوزان ب . انتونى Susan B. Anthony . أما فى انجلترا ، فلقد كونت إيميلين بانكهيرست Emmeline Pankhurst أول لجنة لحق المرأة فى الانتخاب عام ١٨٦٥ . وبالرغم من أن الداعيات إلى حقوق سياسية متساوية للمرأة كن عادة ما يقابلن بالازدراء والسخرية لسلوكهن « غير الأنثوى » وكن أحياناً يلقين معاملة فظة من الشرطة ، إلا أنهن قد ساعدن على إحداث تغييرات قانونية (بل وأحياناً دستورية) أدت - كما رأينا فى الفصل السابع - إلى إقرار حق المرأة المتساوى فى الانتخاب وغيره من الحقوق السياسية فى كل الدول الديمقراطية .

ولكن حصولهن على حقوق سياسية مماثلة لحقوق الرجال لايعنى أن النساء قد حصلن بصورة آلية على نفوذ مساو لنفوذ الرجال فى الحياة السياسية والاقتصادية ، أو أن الفروق بينهن وبين الرجال فى التوجهات السياسية قد تلاشت . فكما رأينا قبلاً ، فإن مستوى النشاط السياسى كان ينزع إلى أن يكون أقل بين النساء عنه بين الرجال . وسواء بسبب التمييز ، أو بسبب اتجاهات النساء ذواتهن ، أو بسبب مسئوليات الأسرة ، أو بسبب كل هذه الأمور مجتمعة ، فإنه فى الدول التى بها مجتمعات حـ د ت ، استمر الرجال يبزون النساء فى قوة العمل (النساء اللاتى يقمن بأعباء المنزل دون مقابل لم يحسبن ضمن قوة العمل أو بوصفهن موظفات بمقابل) ، وفى سنوات التعليم الرسمى ، وفى مجال الأعمال والحياة المهنية ، وفى المناصب ذات الهيبة ، وفى الدخل وفى النفوذ ، بما فى ذلك المناصب بالانتخاب . ومع التسليم بوجود استثناءات واضحة ، إلا أن القليل من النساء (والأقل من الرجال) قد رفعن أصواتهن بالاعتراض على هذه الأوضاع . وظاهرياً على الأقل ، يبدو أنه عندما انتهى التمييز فى الحقوق السياسية من الناحية القانونية ، قبلت النساء بصورة عامة الاختلافات الأخرى فى الفرص المتاحة لهن مقارنة بالرجال بوصفها اختلافات « طبيعية » .

ولكن ابتداء من الستينات تزايدت قوة النساء ، خاصة فى العقود التالية ، حيث أصبحن يشعرن بقوة بأن هذه الفروق فى الفرص ليست عادلة وأنها قابلة للعلاج . وفى الولايات المتحدة خاصة ، اضطلعت الحركات النسائية هناك بالعمل على تغيير ممارسات واقعية مثل تلك المذكورة عالياً ، وعلى تغيير اتجاهات النساء نحو ذواتهن ونحو المجتمع[٣٢] . و« زيادة الوعى » من خلال العمل فى مجموعات تقتصر على النساء وحسب ، وبدون وجود التهديد المحتمل من الرجال ، أصبحت تكتيكا لمساعدة النساء على اكتشاف توجهات جديدة وتطويرها[٣٣] .

وفى الوقت الراهن ، تشكل النساء أعدادا كبيرة جدا من قوة العمل . وفى دول عديدة ، ارتفع أيضاً مستوى تعليمهن . وفى بعض الدول الأخرى قارين ، أو حتى تخطين الرجال فى مستوى الوعى والنشاط السياسيين . كما أن عددهن فى المناصب القيادية والمؤثرة تزايد ، بالرغم من كونه مازال صغيراً[٣٤] .

---

(٣٢) ولكن هناك مؤلفاً لكاتبة فرنسية هى سيمون دى بوفوار كان له تأثير غير طبيعى . فكتابها « الجنس الثانى » *The Second Sex* ، والذى صدر فى فرنسا عام ١٩٤٩ ، أعيد طبعه فى الولايات المتحدة عام ١٩٥٣ (H.P. Parsley, trans. and ed., New York: Knopf) حيث نال تقديراً هائلاً . ولقد تبعه بعشر سنوات الكتاب الذى أضحى لفترة من الوقت المرجع الرئيسى للحركة النسائية الأمريكية الصاعدة : *Betty Friedan's The Feminine Mystique* (New York: Norton, 1963).

(٣٣) لوصف ، انظر : Catharine A. Mackinnon, *Toward A Feminist Theory of the State* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1989), Chapter 5, «Consciousness Raising,» pp83-105.

(٣٤) كانت التغيرات غير متكافئة بوضوح فى الدول المختلفة . ففى الولايات المتحدة فى عام ١٩٤٠ كان ٢٧٪ من النساء فى سن ١٤ سنة وما فوقها فى قوة العمل . وفى عام ١٩٨٧ كان ٥٥٪ فى سن ١٦ سنة وما فوقها فى قوة العمل . وارتفع مستوى التعليم للمرأة فى الولايات المتحدة مع ارتفاع مستوى تعليم الرجال : ففى ١٩٨٦ كان ٢٤٪ من الرجال فى سن ٢٥ سنة وأكثر قد انتهوا من أربع سنوات أو أكثر من التعليم فى المعاهد ، و ١٦٪ من النساء كن قد فعلن هذا . ولكن فى عام ١٩٨٦ شكل النساء ٩٤٪ من العاملين فى مهنة التمريض ، و ٧٣٪ من العاملين فى التدريس (باستثناء التدريس فى المعاهد والجامعات) و ٨٥٪ من العاملين بالندالة و ٨٥٪ من مشرفى المكتبات ، ولكنهن شكلن ٣٧٪ فقط من الموظفين والإداريين والمديرين ، و ١٧٪ من الأطباء ، و ٤٪ من أطباء الأسنان ، و ٣٦٪ من العاملين بالتدريس فى المعاهد والجامعات . ومتوسط الدخل الأسبوعى للعاملين وقتاً كاملاً فى عام ١٩٨٦ كان ٤١٩ دولاراً للذكور ، و ٢٩٠ دولاراً للإناث . وفى عام ١٩٨٤ كان من بين الأفراد فى سن التصويت ٦٩٪ من النساء مسجلات وصوّت منهن ٦١٪ فى انتخابات الرئاسة ، مقارنة بـ ٦٧٪ و ٥٩٪ للرجال على التوالى . ولكن فى عام ١٩٨٧ كان ٢٣ فقط من بين ٤٣٥ عضواً فى مجلس النواب من السيدات ، وسيدتان من بين مئة شيخ . ومن بين ٢١ مجتمعاً صناعياً كانت النسبة المسجلة للنساء اللاتى يتحدثن فى السياسة : ٧٧٪ فى فنلندا و ٧٢٪ فى الولايات المتحدة و ٦٠٪ فى بريطانيا و ٤٧٪ فى ايطاليا و ٣٥٪ فى اليابان . ومن بين ١٦ دولة أوروبية ، شكل النساء ٣٥٪ من أعضاء البرلمان الأدنى فى النرويج و ٣٠٪ فى فنلندا و ١٢٪ فى سويسرا و ٤٪ فى فرنسا و ٣٪ فى بريطانيا (بالرغم من كون رئيسة الوزراء امرأة) أنظر :

وبالرغم من أننا لانستطيع أن نقدم هنا تصوراً تاما عن النقلة فى الوعى ، والتى مازالت بعيدة جدًا عن أن تكون قد تمت وانتهت ، إلا أن قدر التغيير هذا ـ مضافاً إليه التغيرات التى ذكرت قبلاً ـ يُمكنا من اقتراح الخلاصات التالية :

(١) التغيرات فى التوجهات السياسية الأساسية والتى تتسم بالاستمرار لفترة طويلة ، والتى تبدو صلبة صلابة الصخور ، تحدث بالفعل ، بل وأحياناً ما تعبر عن نفسها بسرعة تثير الدهشة .
(٢) هذه التغيرات عادة مايمكن تفسيرها بصورة مرضية من خلال مراجعة العوامل الخمسة المذكورة فى بداية الجزء الحالى .
(٣) نادراً مايستطيع المعاصرون أن يتنبأوا بطبيعة التغيرات الأساسية فى التوجهات السياسية والتى تكون على وشك الحدوث ، أو هم يفشلون فى التنبؤ بموعد حدوثها أو بمداها أو قوتها ، أو بكيف ومتى تضعف ، أو بما سوف ترتبه فى السياسة والبنى .

ويبدو من المؤكد أن تغيرات جذرية أخرى فى التوجهات السياسية لشعب الولايات المتحدة وغيره من شعوب الدول الأخرى سوف تحدث خلال فترة حياة قراء هذا الكتاب .

ولكن ماهى هذه التغيرات ، أين ومتى سوف تحدث ، لانستطيع سوى التخمين .

U.S. Bureau of the Census, Statistical Abstract of the United States: 1988, 108th ed. (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1987), Tables 201, p. 125; 409, p.244; 418, p. 249; 608, p. 366; 627, p. 376; 651, p 394; 653, p. 395; Inglehart, *Culture Shift*, Table 1-3 and Figure 1-7, pp. 000.

الفصل العاشر

التقييم السياسى

من المرجح أنك ، مثل معظم قراء هذا الكتاب ، تؤمن بأن الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية . ولكن هل اعتقاد مثل هذا يوازى بالضبط القول بأنك تحب القهوة أكثر من الشاى ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فإن قراراتك السياسية لن يمكنك الدفاع عنها عقلانيا بدرجة كبيرة . فهل يمكنك تجنب هذا ؟ وإذا كانت قراراتك السياسية غير عقلانية فى جوهرها ، أفلا يكون من المضيعة للوقت أن تحاول أن تتصرف بحكمة فى مجال السياسة ؟ ألا يمكن تبرير القرار المبنى على جهل تام فى النهاية ، كما يبرر القرار المبنى على المعرفة ؟ إذا لم يكن هناك أحد يعرف كيف يضع أساسا ويبنى هيكلا خرسانيا قويا بدرجة تكفى لإقامة منزل ، يكون من السفه أن يحاول أى شخص أن يعيش فى منزل ؛ سنكون كلنا أفضل حالا إذا ما سكنا الخيام بدلا من المنازل . هل تعتبر المعتقدات السياسية ، بغض النظر عن مدى الحرص الذى روعى فى صياغتها ، مشابهة إلى حد كبير للمنزل القائم بدون أساس أو بدون هيكل خرسانى قوى بما يكفى لتماسك هذه المعتقدات ؟

عندما نبحث فى أسئلة مثل هذه ، يغدو واضحا أننا يجب أن نتحرك فى اتجاه أكثر معيارية عما كان عليه الحال فى الفصول السابقة . فهذه الفصول السابقة كانت مهتمة أساسا إما بتوضيح معانى المصطلحات كما فى الفصلين ١ و ٣ أو بالوصف كما فى الفصول ٢ و ٥ و ٦ ، أو بالشرح كما فى الفصلين ٤ و ٧ ، أو بتوليفة من كل هذا كما فى الفصلين ٧ و ٨ اللذين يجمعان بين توضيح معانى المصطلحات

والوصف والشرح . وهذه تعتبر طرقا شائعة لتفسير وفهم العالم فى الحياة اليومية ، وكذلك فى العلوم الطبيعية والطبية والاجتماعية والانسانية .

ولكن الفصل الرابع قدم لنا بوضوح طريقة أخرى أساسية أيضا لتفسير وفهم العالم بوصفه مكانا يسكنه بشر يصدرون أحكاما تتعلق بالأفضل والأسوأ ـ أحكاماً وتقييمات أخلاقية وقيمية ومعيارية . والأشكال المختلفة للنفوذ والقوة لا تدعو إلى إصدار تقييمات وحسب ، ولكن التمايزات القائمة بين الأشكال المختلفة ذاتها ـ الإقناع العقلانى والإقناع الخداعى على سبيل المثال ، والنفوذ القسرى وغير القسرى ـ تعتبر هامة بالنسبة لنا لأننا نُقيِّم أشكالا مختلفة للنفوذ بوصفها أفضل وأسوأ . ونفس الشىء يحدث مع الاختلافات فى النظم السياسية . فنحن نميز بين النظم السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية ، وبين نظم حكم الكثرة ونظم حكم اللاكثرة ، أساسا لأننا نؤمن بأن هذه الاختلافات هامة . ومن ثم فإن التقييمات تمدنا بالأسباب التى تجعلنا نجرى بعض التمييزات التى نستخدمها فى التحليل السياسى وتجعلنا نرغب فى وصف كيفية تحقق أشكال معينة من السلوك والأفعال والمعتقدات والأنظمة وتفسيرها .

ولكن هذا يأخذنا مرة أخرى إلى الأسئلة التى بدأنا بها هذا الفصل . ما هى الأسس المعقولة التى نملكها وتجعلنا نؤمن بأن شيئا ما أفضل من غيره ؟ ان الديمقراطية مثلا أفضل من الديكتاتورية ؟

مشكلة القيم فى الفلسفة السياسية

يُعتقد أن أرشميدس قال : أوجد لى رافعة طويلة بدرجة كافية ونقطة ارتكاز أثبتها عليها وأنا أستطيع أن أحرك العالم . ومن أكثر المشاكل الفلسفية استعصاء على الحل فى القرن العشرين ، محاولة التوصل إلى ماأسماه الفيلسوف جون راولز John Rawls نقطة ارتكاز أرشميدية لتثبيت رافعة الفلسفة السياسية عليها ، ألا وهى التبرير العقلانى للأحكام الأخلاقية(١) .

---

(١) أعيد طبعه بعد الحصول على إذن من الناشرين ، أخذا عن:

***A Theory of Justice* by John Rawls, Cambridge, Mass: The Belknap Press of Harvard University Press, copyright © 1971 by the President and Fellows of Harvard College.** **بعض الفلاسفة ، وهم قلة بلاشك ، يرون أنه لا يوجد شىء فى الفلسفة أو لدى الفلاسفة ، يميزهم بصفتهم تلك فيجعلهم أكثر قدرة على الوصول إلى الحقيقة ، ومن ثم على الوصول إلى معرفة أصول المعرفة ، سواء تمثلت هذه فى الأخلاقيات أو فيما وراء الطبيعة ، أو فى أى شىء آخر . فعلى سبيل المثال يرى رورتى Rorty أن الفلاسفة يمكنهم أن يتفقوا ولكنهم لا يستطيعون اكتشاف حقائق خاصة تتعلق بأصول المعرفة . ومن ثم فإن هدف الفلاسفة لابد أن يقتصر على المساهمة فى « النقاش » الدائر حول مسائل هامة ، والابقاء على استمرارية النقاش . Richard Rorty, *philosophy and the Mirror of Nature* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979.)**

وأحد الإسهامات البارزة للفلسفة السياسية كان اهتمامها المتميز بالمعتقدات الخاصة بالقيم والمعايير والمقاييس . وحتى القرن التاسع عشر كان الفلاسفة (مثلهم مثل غيرهم من الناس) يميلون إلى الاعتقاد بأن الأفكار الأخلاقية يمكنها أن تكون على نفس قدر الموضوعية واليقين اللذين تتمتع بهما المعرفة الامبريقية ، لأن الأفكار كانت مؤسسة فى التحليل الأخير على الوحى الإلهى أو الطبيعة أو الالهامات الواضحة بذاتها . ولكن منذ نهايات القرن التاسع عشر ، وبصورة أكثر تزايدا ، فى القرن العشرين ، نجد العديد من الفلاسفة ، بل وربما أقساما كبيرة من الشريحة السياسية فى كل المجتمعات الحديثة ، قد تبنوا وجهة نظر أكثر ذاتية . وفى الحالات المتطرفة ، كما سوف نرى ، سنجدهم يؤكدون أنه لايوجد مطلقا أى اعتقاد يمكن تبريره عقلانيا مادام يتعلق بمعيار قيمى . من هذا المنظور يضحى قولك بأنك تؤمن بأن الحرية أفضل من الرق ، هو قول لايتسم بأى قدر من الموضوعية بأكثر مما يتسم به قولك إنك تفضل القهوة على الشاى .

وتنامى وجهات النظر « الذاتية » يمكن إرجاعه إلى عدد من العوامل . فأحد العوامل يكمن فى التدهور العام فى تمسك البشر بالمعتقدات الدينية بدءا من القرن الثامن عشر ، الذى كان يعنى أنه لم يعد من الممكن النجاح فى تبرير القيم بردها إلى حقائق دينية موحاة من قبل الله . فجون لوك John Locke (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) والذى أثرت أعماله بشدة على التفكير الأمريكى أثناء الثورة الأمريكية والمؤتمر الدستورى ، كان فى إمكانه أن يجادل قائلا إن : « كل الرجال متساوون بالطبيعة » لأننا كلنا وبنفس القدر أولاد الله . ولكن بعد قرنين من الزمان اعتبر الفلاسفة مقدمته المنطقية هذه واهنة إلى درجة لاتمكنها من دعم مقولته . وبالإضافة إلى هذا ، فإن التقدم الواضح للعلوم جعل المعرفة غير العلمية تبدو شاحبة بالمقارنة . وفى الواقع ، فإن وجهة النظر الفلسفية القائلة بأن المعرفة العلمية هى **وحدها** القادرة على ادعاء الموضوعية بدأت تكسب أرضا صلبة. فعالم الرياضة والفيلسوف الفرنسى كونت Auguste Comte (١٧٩٨ ـ ١٨٥٧) أكد أن تاريخ الإنسانية مر فى تطوره بثلاث مراحل : المرحلة الدينية ، المرحلة الميتافيزيقية ، والمرحلة العلمية . ومن ثم ، فإن العلوم « الوضعية » يجب أن تشكل أساس السياسة والأخلاق والقانون ، بل وحتى الدين ذاته . و**الوضعية** ، كما سميت وجهة نظره ، عادت إلى الظهور بصورة مستقلة فى فيينا فى العشرينات ، وتجسدت فى حركة فكرية تعددت تسميتها من الوضعية المنطقية إلى الوضعية الجديدة إلى الإمبريقية المنطقية إلى الامبريقية العلمية . وبالرغم من أن الوضعية الجديدة كانت فى الأساس تفسيرا فلسفيا للطبيعة الأصلية للمعرفة العلمية ، فإن اتباعها دأبوا على رفض العبارات الأخلاقية بوصفها غير ذات معنى . وفى عام ١٩٣٦ أكد أحد أساتذة جامعة أوكسفورد الشبان ، وهو أ . ج .

اير A.J. Ayer ، بجرأة واضحة أنه مادام لايمكن التأكد من حقيقة الأحكام الأخلاقية ، وذلك على خلاف العبارات العلمية ، فإن العبارات الأخلاقية لابد أن تكون خالية من أى معنى(٢) . ولكن إذا كانت العبارات الأخلاقية لامعنى لها ـ أو إذا كانت على أى حال بلا معنى عقلانى (كما كان الوضعيون الجدد يقولون أحيانا) أو « إدراكى » ـ فإن الأسس الأخلاقية للفلسفة السياسية لابد أن تكون أيضا غير ذات معنى ، وإذا كانت أسسها الأخلاقية لامعنى لها فى ذاتها ، فإن الفلسفة السياسية تصبح مجهودا عقيما لاطائل من ورائه .

وتمثل أحد التيارات الفكرية الأخرى التى عمقت من حدة المشكلة فى وجهة النظر القائلة بأن كل الفكر الفلسفى (بل وفى بعض الصياغات كل أنواع الفكر بما فى ذلك العلوم الطبيعية) تحدده أسباب تقع خارج نطاق الوعى ، ويتجاوز سيطرة أولئك الذين يؤيدونه . وفى الصياغات التى تتبنى الحتمية ، تتم نسبة الأسباب الخارجية إلى المرحلة التاريخية المعينة التى يعاصرها الشخص ، وثقافته ، والطبقة التى ينتمى إليها ، ومصالحه ، وتطوراته النفسية(٣) . فإذا كان المنظور الفلسفى للمرء لا يعدو كونه

---

(٢) **A.J.Ayer, *Language, Truth and logic* (London: Gollancz, 1936; and New York: Holt, Rinehart & Winston, 1973), pp 226-7**

(٣) **وجهة النظر التى ترى أن الإدراك والأفعال الإنسانية يتم تحديدها كلية بواسطة عوامل خارجية ، يطلق عليها بصفة عامة *الحتمية* . وإحدى الأطروحات المساندة للحتمية على أساس من عوامل نفسية قدمها عالم النفس ب . ف سكينر B.F.SKinner فى *Beyond Freedom and Dignity* (New York: Alfred A. Knopf., Inc., 1971)**

انظر أيضا: *Walden Two* (New York: MacMillan Inc.1948) and Finley Carpenter, *the Skinner: Primer* (New York 1974)

ومصطلح *النسبية* عادة ما يستخدم فى الأطروحة التى مؤداها أن العوامل المختلفة تنتج بين الأفراد والجماعات المختلفة ، طرقا مختلفة بل ومتضادة ، ولكنها متساوية فى إمكانية تبريرها لفهم وتفسير وشرح العالم . وأحد الأشكال الشائعة للنسبية خاصة عند علماء الانثروبولوجيا هو ، النسبية *الثقافية* وعند تطبيقها على الأخلاقيات ، فإن وجهات النظر تلك تضحى *نسبية أخلاقية* . *والتاريخية* مصطلح عادة ما يستخدم لوصف المؤرخين أو غيرهم الذين يرون أن الفكر السياسى (أو غيره) يمكن شرحه وتفسيره تماما بوصفه نتاجا فرعيا لفرضيات لها جذور فى المرحلة التاريخية التى يحيا فيها الكاتب . والأطروحات المساندة للتاريخية يمكن مطالعتها فى Quentin Skinner, "Meaning and Understanding in the History of Ideas," *History and Theory* 8 (1969): 3-53 and "Some Problems in the Analysis of Political Thought and Action," *Political Theory* 2 (1974): 277-303.

وأحد الاشكال الهامة والمتميزة لاستخدام التاريخ نجدها فى « *الحتمية التاريخية* » التى قال بها ماركس واتباعه ، لتفسير حديث انظر : G.A. Cohen, *Karl Marx: Theory of History* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

ناتجا فرعيا لعوامل غير عقلانية مثل هذه ، فإن محاولة بلورة فلسفة سياسية ، أو حتى مناقشتها بصورة جادة ، تصبح مرة أخرى أمرا غير واعد على الإطلاق .

تيارات معاكسة

مثل هذه الاعتراضات الموجهة ضد إمكانية أن تكون الفلسفة السياسية ، مجهودا عقلانيا أو على الأقل معقولا ، لم يثبت أنها فتاكة أو مدمرة . فمن ناحية ، نجد أن الأذكياء والمفكرين ، بما فى ذلك علماء السياسة والفلاسفة ، قد استمروا فى عرض الأفكار السياسية ومناقشتها بجدية تامة ، وأثناء قيامهم بهذا وضح أنهم يؤمنون بأن مناقشاتهم ليست بلا هدف أو أنها غير عقلانية ، بغض النظر عما قد يقوله الوضعيون الجدد أو الحتميون أو التاريخيون أو غيرهم . فالاهتمام الجاد بالأفكار السياسية ، ومن ثم ببعض الأسئلة الأساسية فى مجال الفلسفة السياسية والأخلاقية ، أثارته بالتأكيد اضطرابات القرن العشرين . حربان عالميتان وحروب صغيرة لا حصر لها ، الكساد الاقتصادى العالمى فى الثلاثينات ، ثورة ، انهيار الديمقراطية فى دول عدة ، استخدام الأسلحة النووية وانتشارها ، احتمال الفناء النووى ، أحداث الشغب فى المدن الأمريكية فى الستينات ، حرب فيتنام ، فضيحة ووترجيت ، وماترتب عليها من محاولة سحب الثقة من الرئيس نيكسون ثم استقالته - نجد أن هذه الأحداث وغيرها قد أضعفت الكثير من المعتقدات المتفائلة والأكثر إشراقا - حتى بين الأمريكيين - التى سادت فى وقت سابق ، وقد تكون قد استثارت اهتمامنا لبعض الأسئلة الأساسية التى وضعها الفلاسفة السياسيون(٤) .

بالإضافة إلى هذا ، فإن تأثير الوضعية الجديدة وصل إلى القمة ثم - وكما يحدث عادة للحركات الفلسفية - ذبل سريعا . ففى عام ١٩٧٧ تحسر أ . ج . آير لأنه انتقل من كونه « مفكر متمرد » إلى « مفكر عجوز » دون أن يمر بمرحلة الاحترام الرصين(٥).

---

(٤) فى قول مأثور أشار الفيلسوف جورج فيلهلم فريدريك هيجل Georg Wilhelm Friedrich Hegel (١٧٧٠ - ١٨٣١) إلى أن بومة مينرفا تطير وقت الغسق ، فى إشارة إلى أن الفلسفة تزدهر ليس وقت فتوة الحضارة عندما تطبق معاييرها دون أدنى مساءلة ، ولكن فى فترات التدهور عندما تتم مساءلة مصداقية معاييرها التى لاتبدو وقتها ملائمة .

(٥) منصوص عليها فى : Brian Barry, "And Who Is My Neighbor?" *The Yale Law Journal* 88:629 (1979), 629-58, at p. 631 مأخوذة من السيرة الذاتية لآير *A Part of My Life* (London: Oxford University Press, 1977), pp. 294-95.

ولقد أصبح واضحا أيضا أن الفراغ الفلسفى لايمكن ملؤه بصياغات حتمية بحتة(٦).

تحليل المعنى

يعتقد بعض الفلاسفة ، خاصة فى الدول الناطقة بالإنجليزية ، أن الأساس الملائم للتأمل فى القضايا المعيارية فى مجال الفلسفة السياسية يمكن أن نجده فى **اللغة** ، وذلك عن طريق تحليل المعنى الذى نسبغه على الكلمات والمفاهيم فى الاستخدام العادى لها . وقد تأثر تحليل المعانى فى التقييم الأخلاقى والسياسى بشدة بالعمل الأخير للفيلسوف لودفيج فيتجنشتاين Ludwig Wittgenstein (١٨٨٩ ـ ١٩٥١) (٧) . وبصفة عامة فإن الفلسفة « التحليلية » أو « اللغوية » تسعى نحو التعرف على معانى المصطلحات كما تستخدم بالفعل فى اللغة العادية غير الفلسفية . وكنتيجة لتأملنا فى الكيفية التى نعبر بها عن المعانى عندما نرغب فى القيام بأحكام أخلاقية وقيمية ، فى تميزها عن الأحكام المتعلقة بمسائل تقع فى مجال العلم الإمبريقى ، نجد أن بعض الكُتّاب قد خلصوا إلى أن اللغة تنقسم فى الواقع إلى « مناطق » مختلفة . وتضطلع لغات « المناطق » المختلفة بقضايا مختلفة . فلغة منطقة ما عادة ماتكون غير ملائمة بل ومشوشة عندما تستخدم للتعبير عن قضايا تتطلب نوعا آخر من اللغة .

والخطاب الأخلاقى هو أحد هذه المناطق ، كما يطرح البعض(٨) . فالاعتماد بصورة مطلقة على لغة العلوم الأمبريقية لاستكشاف مجال الخطاب الأخلاقى (كما

---

(٦) وكما كتبت ديبورا بومجولد Deborah Baumgold معلقة على التاريخية : « ليس مستغربا ، أن النهج التاريخى .. ينزع نحو إذابة الأهمية السياسية للنصوص الكلاسيكية » . وفى مقالتها "Political Commentary on the History of Political Theory," *American Political Science Review* 75:4 (December 1981), pp. 928-40, وصفا ونقدا مفيدين لبعض النهج الحديثة للفلسفة السياسية .

(٧) العمل الأخير لفيتجنشتاين يتعارض بصورة ما مع عمله الأسبق الذى أثر بشدة فى الوضعية المنطقية . لتقرير عن عمله انظر : David Pears, *Ludwig Wittgenstein* (New York: The Viking Press, 1969, 1970).

(٨) Hanna Fenichel Pitkin, Wittgenstein and Justice (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972) . بالرغم من كونه أقل تأثراً بصورة مباشرة بفيتجنشتاين ، إلا أن بريان بارى Brian Barry, *Political Argument* (New York: Humanities Press. Inc., 1967) أكد أيضاً وضرب أمثلة تظهر إمكانية توضيح الأحكام السياسية جزئياً من خلال التحليل الدقيق للمعنى . ولقد لعبت أعمال فيتجنشتاين دوراً هاماً أيضا فى انتقاد بيتر وينش Peter Winch للعلوم الاجتماعية فى : *The Idea of a Social Science and Its Relation to Philosophy* (New York: Humanities Press, 1958).

اقترح بعض الباحثين المعارضين للمدرسة الادراكية) يعد أمرا غير منطقى بنفس قدر المطالبة باستخدام لغة الطبيعة أو الكيمياء لمناقشة الصفات الجمالية لرسم ما . وإن أحد أهداف هذا النهج - بل والهدف المطلق له وفقا للبعض - هو إثراء الخطاب الأخلاقى والتقييم السياسى وايضاحهما عن طريق إعلاء فهمنا للغة التى نستخدمها عندما نناقش قضايا أخلاقية ، كما يفعل كل الناس عمليا .

ولكن بوصفه نهجا لإحياء الفلسفة الأخلاقية السياسية ، فإن التحليل اللغوى سرعان ما أظهر بعض القصور . وربما كان أهم أوجه القصور هو فشله فى أن يوضح بصورة مقنعة كيف أن تحليل المعنى يمكن أن يتجنب ماأسماه الفلاسفة الأولون **المغالطة الطبيعية** : وهى محاولة استخلاص عبارة تتعلق بما **يجب** أن نعمله من عبارات تقرر ماهو قائم بالفعل . فحتى إذا كان من الممكن أن نوضح مانقصده بمصطلح « عدالة » فى سياقات محددة ، فإنه لايبدو أنه يترتب على ذلك أننا **يجب** أن نتصرف بعدالة . بالإضافة إلى هذا ، لايوجد فيلسوف تحليلى أنتج بالفعل عملا فى الفلسفة السياسية بلغ من القوة والإقناع مايجعله دليلا على نجاح هذا النهج . وأخيرا ، إن هناك من تحليل معانى المصطلحات مايضحى مملا وهامشيا وغامضا إلى درجة لا تجعل أحدا ، سوى الفلاسفة الجهابذة ، قادرا على متابعة المناقشة ، أو حتى يهتم بأن يفعل ذلك(٩).

التراضى العقلانى : هابرماس

تقترح المناقشة الخاصة بتفضيل الإقناع العقلانى والتى طُرحت فى الفصل الرابع ، إمكانية أن نجد نقطة الارتكاز الأرشميدية إذا ما استطعنا أن نثبت أن الناس إذا ماوضعوا فى موقف غير مسموح فيه إلا بالإقناع العقلانى فإنهم سوف يتفقون على قيم محددة . ويمكن تشبيه اتفاقهم هذا بعقد يتم بينهم للالتزام بهذه القيم . وربما يكون أكثر التيارات المضادة للذاتية والنسبية تأثيرا هو التيار الذى يدعو إلى اتباع هذا الخط . وبالرغم من أنه من المستحيل أن نقدم هنا أكثر من مجرد رسم كروكى مختصر وغير كامل ، إلا أننى أرغب فى ذكر اثنين من مثل هذه النهج(١٠).

---

(٩) « لقد تحرك بندول الساعة بدرجة حادة إلى الجهة الأخرى حتى أنى لا أستطيع أن أتذكر آخر مرة قرأت فيها مناقشة حول معيار ماهية زهرة الصبار الجميلة أو التفاحة الشهية جدا » .
Barry, «And Who Is My Neighbor?» P.632

(١٠) ولقد قدم لنا دافيد جوتييه David Gauthier مثالا ثالثا مؤثرا فى : *Morals by Agreement* (Oxford : Clarendon Press 1986) فلقد حاول جوتييه أيضا « تطوير نظرية عن الأخلاق بوصفها جزءا من نظرية الاختيار العقلانى » . ولقد جادل « أن المبادىء العقلانية لتحديد الاختيارات أو القرارات ، من بين العديد من الأفعال الممكنة ، تتضمن البعض الذى يمنع الفاعل من متابعة مصالحه الخاصة =

فى سلسلة من المؤلفات منذ عام ١٩٧٠[١١] ، اقترح الفيلسوف الألمانى يورجان هابرماس Jürgen Habermas أن توافقا رشيدا فى الرأى بخصوص قضايا تتعلق بالحقيقة وبالأخلاق يمكن الوصول إليه بالخطاب «discourse» فى « موقف خطابى مثالى » . وفى مثل هذا الموقف فإن الظروف « يجب أن تضمن ليس فقط مناقشة مفتوحة ، وإنما أيضا خالية من التأثيرات المشوهة ، سواء كان مصدرها السيطرة الصريحة أو السلوك الاستراتيجى الواعى أو عوائق الحوار الأكثر خطورة والناتجة عن خداع الذات » . ولابد أن يتمتع كل المشاركين بفرص متساوية « للتعبير عن اتجاهاتهم ومشاعرهم ونواياهم ... وهكذا ، وذلك حتى يمكن للمشاركين أن يكونوا صادقين » ، ولابد أن يتمتعوا بمراكز متساوية إلى حد كاف حتى تصبح « المساواة الرسمية فى بدء ومتابعة الحوار أمرا يمكن ممارسته فى الواقع » .

ومن حيث المبدأ ، سيطبق هابرماس متطلبات توافق الرأى التى يتم الوصول إليها فى موقف خطابى مثالى على كل من الأحكام الامبريقية والأخلاقية . والمسائل الأمبريقية ـ على سبيل المثال ، الوصف والشرح فى الفصول السابقة ـ تتطلب « خطابا نظريا » يفضى إلى أحكام تتعلق بالحقيقة . أما المسائل الأخلاقية فتتطلب « خطابا عمليا » يفضى إلى أحكام تتعلق « بالصواب » أى أحكام أخلاقية .

وإذا كانت كل الاحتياجات والمصالح ذاتية بحتة ، وتختلف من شخص إلى آخر ، ومن ثم تجعل من المستحيل الوصول إلى إجماع بخصوصها ، فإن نهج هابرماس لن يمدنا بالتأكيد بنقطة ارتكاز أرشميدية ، وسوف تظل مشكلة التوصل إلى .

= بطريقة منزهة عن الغرض . هذه نعرِّفها بوصفها مبادىء أخلاقية » . (٢ ـ ٣) بالرغم من أن أطروحة جوتييه بلغت من التجريد والصعوبة حدا يجعلنا غير قادرين على تلخيصها هنا ، فإنه من الهام أن نقرر افتراضا أن نظريته تستثنى من الاعتبار المواقف التى تكون فيها الأحزاب غير متساوية ابتداء وبصورة إجمالية . « فبين غير المتساويين قد يستفيد حزب واحد بشدة من خلال قهره للآخرين ، ووفقا لنظريتنا لن يكون هناك أى سبب يجعله يحجم » . (١٧) وبالرغم من أن جوتييه قدم تبريرا آخر لافتراضه أن الموقف الأولى للأحزاب لإجراء اتفاق ما لا يكون قهريا (ص ١٩٢ ـ ١٩٧) ، فباعتبار تسيد عدم المساواة والقسر فى الحياة السياسية ، سوف يبدو هذا وكأنه تحجيم هائل لمحيط النظرية . ولكن عند بنائه لمقولته بوصفها جزءا من نظرية الاختيار العقلانى ، بنى جوتييه على واحد من أكثر النهج للتحليل السياسى والاقتصادى مسرعة فى النمو . نظرية الاختيار العقلانى يشار إليها أيضا بوصفها نظرية الاختيار الاجتماعى ، وأحيانا بوصفها اقتصادا سياسيا والأدبيات الخاصة بهذا الموضوع كثيرة للغاية ، وجزء كبير منها يعتمد على الرياضيات .

(١١) هناك تحليل متعاطف مع أعمال هابرماس نجده باللغة الإنجليزية فى Thomas McCarthy, *The Critical Theory of Jürgen Habermas* (Cambridge: The MIT Press, 1978). ولقد أخذت من هذا العمل الشذرات الموجودة فى الصفحات التالية (pp.306-7,314)

تبرير عقلانى للأحكام الأخلاقية دون حل . ولكن هابرماس يطرح مقولة « أنه لاتوجد مصالح خاصة وحسب ، بل وتوجد مصالح مشتركة أو « قابلة للتعميم » ؛ وتصبح المهمة المحددة للخطاب العملى هى اختبار أى المصالح يمكن أن تضحى « مقتسمة من خلال الحوار » (قابلة للإجماع حولها) ، وأيها غير صالح لذلك (قابلة - فى أفضل الأحوال - لإمكانية التفاوض للوصول إلى حل وسط بخصوصها) . وفى الحالة الأولى .. سيكون عندنا إذن إجماع معلل عقلانى » .

وهناك على الأقل صعوبتان تكمنان فى الحل الذى قال به هابرماس : الأولى هى أن الوضع الخطابى المثالى ، كمايعترف هو ذاته ، وضع مثالى نادرا مايتحقق فى عالم الواقع ، بل وقد لايتحقق مطلقا . الثانية ، نتيجة لهذا فقد تركنا خاليى الوفاض فيما يتعلق بالأحكام الأخلاقية التى يمكنها أن تقترب من إمكانية الوفاء بالمتطلبات التى يفرضها اختياره الشديد المثالية . ففى أعمال هابرماس ذاته نظل نبحث دون جدوى عن أحكام أخلاقية يمكن تبريرها بوصفها نتاجا لتراض عقلانى فى موقف خطابى حر .

العدالة من خلال العقد : راولز

فى عام ١٩٧١ ، أصدر جون راولز John Rawls أستاذ الفلسفة فى جامعة هارفارد كتابه الذى طال انتظاره « **نظرية فى العدالة** » A theory of Justice[١٢] . وفور صدوره ، تم اعتماد الكتاب فى الدول الناطقة بالانجليزية بوصفه إضافة أساسية فى ميدان الفلسفة السياسية . ولقد استثار الكتاب فيضانا لم يسبق له مثيل من المقالات ، بل وحتى كتبا كاملة ، تفسر وتعضد ، أو كما هو الحال عادة بين الدارسين ، تهاجم مقولات راولز[١٣] . وبعض النقاد الذين رفضوا نظريته ، أو رفضوا أجزاء هامة منها استخدموها بالرغم من ذلك كنقطة انطلاق لتطوير وجهات نظر بديلة . وعلى مدار العقد التالى ظهرت ، ربما سنويا ، مؤلفات تتعامل مباشرة مع بعض القضايا الكبرى في ميدان الفلسفة السياسية محاولة أن تضع حلولا لها . ومن المبكر جدا أن نحدد الآن ما إذا كان كل هذا يشير الى وجود صحوة ستكون طويلة المدى فى ميدان الفلسفة السياسية ، أم أن الأمر لايعدو كونه ومضة تظهر

---

(١٢) انظر هامش (١) من الفصل الحالى .

(١٣) على سبيل المثال Brian Barry, *The Liberal Theory of Justice* (Oxford, England: Clarendon Press, 1973); and Robert Paul Wolff, *Understanding Rawls* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977). انظر أيضاً المقالات التى كتبت عن راولز فى : The American Political *Science Review*, 69:2 (June 1975)..

على شاشات رادار تاريخ الفكر . ولكن فى الوقت الراهن نستطيع أن نقول إن التوجه المعيارى أصبح يشكل جبهة تتسع بسرعة واضحة فى مجال العلوم السياسية تماما كما كان الوضع بالنسبة للتحليل الإمبريقى قبلا . ولكن من حسن الحظ أن صحوة الفلسفة السياسية لاتعوق بالضرورة استمرار نمو التحليل الأمبريقى ، بل وقد تزيد من قوة هذا التحليل من خلال اقتراح معايير تساعد الباحثين الإمبريقيين على الحكم على الأهمية النسبية للقضايا التى يقومون بدراستها .

مقولة راولز

تعكس مقولة راولز إيمانه بمصداقية واحد من **نوعين** أساسيين للتفكير الأخلاقى . ويقترح **أسلوبا** يمكن من الوصول إلى المبادىء الحاكمة لنوع من التفكير . ويقدم **مبدأين للعدالة** ، ويدعى أنه يبررهما باستخدام هذا الأسلوب .

نوعان من التفكير الأخلاقى : أحد الأشكال الشائعة للتفكير الأخلاقى ينهض بصورة مطلقة على تقدير للمجموع الصافى لقيمة **النتائج** البديلة والذى يتم التوصل إليه عن طريق جمع الأرباح والخسائر لكل شخص : كما ، على سبيل المثال ، فى المبدأ الذى مؤداه أن أفضل قاعدة للسياسة العامة هى أن تسعى نحو « الخير الأقصى للعدد الأكبر من الناس » . ولأسباب بادية للأعين ، فإن هذا النوع من التفكير الأخلاقى يعتمد على تقييمه للنتائج . وبالتأكيد سيضحى لزاما أن تقيم النتائج بالنظر إلى مقياس ما لما هو خيّر ومرغوب . وبعض المقاييس الشائعة هى السعادة والمتعة والقناعة والمنفعة ، ومثل ذلك . والأطروحة التى تستخدم معايير مثل هذه عادة ماتسمى **نفعية** . والنفعيون يؤمنون بأن أفضل سياسة هى تلك التى **تعظم** قيمة معينة مختارة ـ السعادة ، المنفعة ، المصلحة أو أى قيمة أخرى[١٤] . ومنذ البداية اعتبر الاقتصاديون

---

(١٤) ومن ثم ، تبنى جوتييه فى *Morals by Agreement* الفرضية التى مؤداها أن الأفراد يتصرفون بعقلانية فقط إذا ماسعوا نحو تعظيم مصلحتهم أو أرباحهم الخاصة (ص ٧) . وإحدى المشاكل فى أنساق التعظيم ، ومن ثم فى النظرية النفعية ، هى ما إذا كنت ستسعى إلى تعظيم المجموع الكلى للقيمة أو متوسطها . فالنفعيون الكلاسيكيون قرروا أن المجموع الكلى للقيمة هو بالتحديد الأمر الواجب التعظيم ، ولكن افترض أن دولة ما يمكنها أن تختار بين : (١) مضاعفة عدد سكانها وزيادة الناتج القومى الإجمالى بنسبة ٢٠ ٪ أو (٢) الابقاء على كل من عدد السكان والناتج القومى الاجمالى على ما كانا عليه . فتعظيم المجموع الكلى سيتطلب تنفيذ السياسة الأولى بالرغم من أن متوسط نصيب الفرد سوف ينخفض بنسبة ٦٠ ٪ . والنفعيون المحدثون دعوا من ثم إلى تعظيم المنفعة المتوسطة ، وهو ما يؤدى بالطبع إلى إتباع السياسة الثانية . انظر المناقشة فى Rawls, pp.161 ff. وبالتأكيد لايكون الناتج القومى الاجمالى مساو بالضرورة للسعادة أو المتعة أو القناعة أو المنفعة أو غيرها من المعايير المعقولة للصلاح ، ولكن هذا يشير إلى مشكلة أخرى فى النظرية النفعية : كيف تستطيع أن تقدر القيمة النسبية للبدائل .

المحدثون أن مصداقية التفكير النفعى هى أمر مسلم به ، وذلك بالرغم من أن مفهوم النفعية فى مجال الاقتصاد أصبح الآن غاية فى التجريد والتجزىء ، إلى درجة تجعله مجرد طيف الصورة المتدفقة بالحيوية والتى كان عليها المفهوم قبلا ، عندما كان يتخذ صورة السعادة أو المتعة . ويرتكز العديد من أحكامنا الخاصة بالسياسات العامة على اعتبارات نفعية . فنحن نحاول أن نقدر الأرباح والنفقات للأشخاص والجماعات المختلفة فى المجتمع ، لكى نصل إلى حكم يعلى من قدر السياسة التى تحقق أكبر فائدة صافية لمجموع الأفراد والجماعات كلهم . وفى الواقع ، فإنه من الصعب أن ترى كيف يمكنك أن تصدر حكما فطنا بخصوص السياسات العامة إذا كنت ممنوعا من استخدام التفكير النفعى بشكل تام .

ولكن فى نظريته فى العدالة لم يخف راولز معارضته للتفكير النفعى (١٥) . وعوضا عن هذا نجده يؤسس نظريته على فكرة أخرى شائعة : معظمنا يعتقد أن بعض الأشياء صائبة وخيرة أو عادلة بالرغم من أنها قد لا تؤدى مثلا ، إلى السعادة القصوى لأكبر عدد من الناس ، وبالتالى إذا كان للناس حقوق طبيعية لايمكن التغاضى عنها ولايمكن التعدى عليها ، فإن مثل هذه الحقوق لايجوز تخطيها من أجل مجرد تجميع للمنفعة الصافية أو المتعة الصافية أو السعادة الصافية للآخرين . فلو كان للأشخاص حق فى محاكمة عادلة لايجب التعدى عليه ، فلايجب أن يحرموا من هذا الحق بسبب المتعة التى سيحصل عليها آخرون من جراء إدانتهم ، سواء كان هؤلاء الآخرون مجموعة مستثارة من الدهماء الباحثين عن ضحية يحاكمونها بلا قانون ، أو كانوا هيئة مشرعين يرغبون فى ضمان إدانة مجموعة من المعارضين الذين لا شعبية لهم ، أو حتى لو كان هؤلاء الآخرون هم غالبية المواطنين . فكما يقول راولز : العدالة ترفض أن يكون فقدان البعض لحريتهم صائبا لأنه سيؤدى إلى خير أكبر يقتسمه آخرون »(١٦) . فعلى خلاف التفكير النفعى ، نجد أن إصرار راولز على الأولوية المطلقة لبعض مبادىء العدالة إنما يعكس ماأسماه بارى « مذهب الحكم المطلق »(١٧) وماأسماه راولز « مذهب الالتزام الأخلاقى »(١٨).

---

(١٥) Rawls, *Theory of Justice*, pp. 22-27 and 150-92.

(١٦) المرجع نفسه ، p.28

(١٧) Barry, "And Who Is My Neighbor?" p.630

(١٨) لقد عرف راولز نظرية « الالتزام الأخلاقى » بأنها « إما أنها لاتحدد الخير باستقلالية عن الصواب ، وإما أنها لاتفسر الصواب على أساس أنه تعظيم الخير » . وهذا يعنى أنه فى نظرية الالتزام الأخلاقى إما : (١) الأفضل ليس غاية منفصلة مستقلة مثل السعادة ، ولكن الأفضل هو ببساطة تحقيق ماهو صائب ، مثل العدالة ، دون اعتبار للغايات الأخرى ؛ أو (٢) الأفضل لايتحدد من خلال تعظيم المتحقق من غاية مرغوبة مثل السعادة ، ولكنه مطلب مطلق ، وبغض النظر عن المجموع الكلى =

ولا يعتبر راولز أول من انتقد التفكير النفعي . وإذا كان قد حقق دويا أكبر ممن سبقه من نقاد في مجال الفلسفة السياسية ، فإن هذا يمكن إرجاعه إلى حقيقة أنه قدم أسلوبا لتبرير المبادىء المطلقة ، وأيضا مبدأين محددين نسبيا ينتفع بهما .

أسلوب راولز : من المشاكل المحورية في التفكير الأخلاقي ، تحديد كيفية الوصول إلى مبادىء يمكن الادعاء بقدر من المعقولية بأنها **عامة** أو حتى **عالمية** . فالمبادىء المؤسسة على مصلحتك الذاتية وحسب قد لاتكون مقنعة لأى شخص آخر مصالحه تتعارض مع مصالحك . وأسلوب راولز يهدف إلى التغلب على هذه الصعوبة .

فهو يدعوكم إلى أن تتخيلوا أنفسكم تحاولون مع آخرين الوصول إلى اتفاق أساسى ، عقد اجتماعى ، يجسد مبادىء العدالة فى البناء الأساسى لمجتمعكم . والمبادىء هى ماسوف تقبله أنت بوصفك إنسانا حرا وعقلانيا تهتم بتحقيق مصالحك الخاصة وأنت فى موقف مساواة مبدئى مع الآخرين . بمعنى آخر ، من المفترض أنك أنت والآخرين تمتلكون نفس الحقوق فى اختيار وتحديد المبادىء ، فكل واحد منكم يمكنه أن يقدم اقتراحات ، وأن يشرح الأسباب المرجحة لقبول هذه الاقتراحات ، وهكذا . ولكن راولز اقترح فى واحد من أكثر أفكاره ذكاء وإثارة للجدل ، أن تتخيل نفسك فى وضع افتراضى مؤداه أنك مسربل فى « حجاب من الجهل » فيما يتعلق بمصالحك الشخصية الفردية المحسوسة . وسوف تختار قواعد للعدالة وكأنك لاتعلم بالتأكيد ماسيكون عليه وضعك فى المجتمع الجديد . ما إذا كنت ستصبح مميزا أم لا ، غنيا أم فقيرا ، قويا أم ضعيفا ، ذكيا أم غبيا ، وهكذا . فى هذا « الوضع الأولى » ماهى القواعد الأساسية التى سوف ترغب فى تضمينها فى العقد الاجتماعى ثم بعد ذلك ترغب فى أن تنعكس فى الدستور[١٩] ؟ يرى راولز أنه

= للسعادة ـ مثلا ـ والذى قد ينتج عن هذا . وعند رفضه للنفعية ، فإن راولز لايرفض المقولات المعتمدة على تقييم النتائج بصفة عامة . فنظريات الالتزام الأخلاقى مثل قوله لا ، تشخص مدى صواب المؤسسات والأفعال فى استقلال عن النتائج المترتبة عليها . فكل المذاهب الأخلاقية التي تستأهل أن تسترعى انتباهنا تأخذ النتائج فى الاعتبار عند الحكم على الصواب . والذى لايفعل ذلك سيكون ببساطة غير عقلانى ، مجنونا ، (نظرية فى العدالة *Theory of Justice* ص ٣٠). ووجهة نظره هى أنه فى حين أن العدالة تتطلب منا بوضوح أن نأخذ النتائج فى الاعتبار ـ مثلا ما إذا كانت المحاكمة العادلة هى نتاج لإجرائيات معينة أو أنها ليست نتاجا لذلك ـ فإن العدالة ليست مسألة مجموع صافى أرباح وخسائر فرد ما ولكنها حق مطلق .

(١٩) المرجع السابق . PP.11-22 لقد تجاهلت جانبين آخرين هامين ومثيرين لدرجة عالية من الجدل فى إجراءات راولز ، وهما فكرته عن التوازن التأملى (ص ٤٨ ـ ٥١) والتى ستناقش باختصار بعد ذلك فى هامش ٢٦ ، وكذا تبنيه لاستراتيجية قصوى (ص ١٥١ ـ ١٥٦).

بسبب عدم تأكدك ، فسوف ترغب فى ضمان أن تقف القواعد حائلا دون أن تعامل معاملة قاسية اذا حدث وكنت واحدا من الأشخاص الأقل تميزا فى المجتمع . فأنت لا يمكن أن تضمن ما الذى سيحمله المستقبل ليس فقط لك ، ولكن أيضا للأعضاء الآخرين فى أسرتك - لأطفالك .

مبدآن للعدالة : يزعم راولز أنك فى مثل هذه الظروف سوف تتبنى المبادىء العامة التالية للعدالة :

« أن كل القيم الاجتماعية - الحرية والفرص ، الدخل والثروة ، وأسس احترام الذات - يجب أن توزع بالتساوى إلا إذا كان التوزيع غير المتساوى لأى من هذه القيم ، أو لها كلها ، هو فى مصلحة كل الأفراد »(٢٠) .

ولقد استخرج راولز من هذا المبدأ العام مبدأين للعدالة : الأول يضمن مساواة تامة فى الحقوق السياسية للمواطنين فى نظام ديمقراطى . والثانى يضمن معاملة عادلة (وان لم تكن بالضرورة متساوية تماما) فى توزيع القيم الاجتماعية والاقتصادية .

فابتداء لابد إذن أن يمتلك كل فرد حقا متساويا فى أكبر عدد من الحريات الأساسية ، وأن يكون هذا متكافئا مع حق الآخرين للتمتع بنفس الحريات .

« الحريات الأساسية للمواطنين هى بصورة تقريبية ، الحرية السياسية (حق التصويت وحق تقلد المناصب العامة) بالاضافة إلى حرية التعبير وحرية الاجتماع ، وحرية الإدراك وحرية التفكير ، والحرية الشخصية بما تتضمنه ذلك من حق الاحتفاظ بملكية (شخصية) ، والتحرر من الضبط والحجز التعسفيين كما يحددهما مفهوم حكم القانون . كل هذه الحريات مطلوب أن يكون هناك تساو بخصوصها وفقا للمبدأ الأول ، بما أن مواطنى أى مجتمع عادل لابد وأن يتمتعوا بنفس الحقوق الأساسية »(٢١) .

ومن ثم ، فإن مبدأ راولز الأول يؤسس ماهية الحقوق الأصلية للمواطنة فى نظام سياسى ليبرالى ديمقراطى . وهذا المبدأ الأول له أولوية مطلقة مقارنة بالمبدأ الثانى : « التخلى عن مؤسسات الحرية المتساوية التى يتطلبها المبدأ الأول لايمكن تبريره ، أو تعويضه ، بامتيازات اجتماعية واقتصادية أكبر »(٢٢) .

---

(٢٠) المرجع السابق p.62

(٢١) المرجع السابق p.62

(٢٢) المرجع السابق p.61 ، طالع أيضا تبريره لأولوية الحرية فى الصفحات pp-541 ff.

وبالرغم من هذا ، فإن المبدأ الثانى لراولز يفوق بكثير السياسات السائدة فى الدول الديمقراطية : فعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لايمكن السماح به إلا فى ظل شرطين : أن يمثل عدم المساواة فائدة **لكل فرد** فى المجتمع ، وأن يكون **لكل فرد** فرصة متساوية للسعى نحو الأوضاع التى ترتب المكافآت غير المتساوية(٢٣) . ومن ثم ، ففى ظل المبدأ الثانى ، فإن عدم المساواة فى الثروة والدخل يمكن تبريره على أساس أنه نتيجة مترتبة على حق التملك ، أو على اختلاف القدرات والمواهب والعمل . فالدخل والثروة لابد أن يوزعا بطريقة متساوية بين المواطنين إلا إذا كان فى الإمكان إثبات أن عدم التساوى سوف يجعل كل فرد فى وضع أفضل ـ ربما عن طريق تقوية الدوافع والمخرجات بما يؤدى إلى ارتفاع دخل **كل فرد** . ومن الواضح أن تطبيق مبدأى راولز للعدالة على الولايات المتحدة سوف يتطلب تغييرا جذريا فى سياستها العامة .

بعض الأفكار المتضمنة

بالرغم من أن مثل هذه المناقشة الموجزة لا تعطى بالتأكيد مقولات راولز حقها ، فإنها تبرز بعض النتائج .

١ ـ إن تقدم العلوم لم يمح الفلسفة السياسية

من الواضح ابتداء أن وجهة نظر كونت ، والتى ذكرت قبلاً ، والتى يشاركه الإيمان بها بصورة ضمنية بعض الوضعيين الجدد ـ والتى مؤداها أن التحليل العلمى الدقيق سوف يحل محل الفلسفة الأخلاقية والسياسية ـ لم تتحقق . وحتى فى أحلك الأيام عندما كانت الفلسفة السياسية الأنجلو أمريكية خائرة القوة ، كانت هناك مناقشات جادة ومحاولات لدفع هذه المناقشات قدماً عن طريق استخدام وسائل جديدة مثل تحليل المعانى الذى يستخدم فى الفلسفة التحليلية . وفى الواقع ، ربما يكون أحد أسباب الاهتمام غير الطبيعى الموجه نحو كتاب « **نظرية فى العدالة** » هو أنه ظهر فى الأفق مثل الواحة فى الصحراء ، ومن ثم حظى بترحاب كبير من قبل المنظِّرين الاجتماعيين المتعطشين والمتطلعين إلى مناقشات منعشة ومرطبة .

وليس هناك أى سبب واضح يفسر لماذا يُعتبر التوجه الإمبريقى أو العلمى على طرف نقيض جذرى مع التوجه المعيارى . فكل منهما يمكنه أن يثرى الآخر . فإذا لم يُخطَط الواقع استناداً على تحليل ذى توجه إمبريقى ، فإنه يكون من السهل أن

---

(٢٣) المرجع السابق ، pp.60-61 and 302-3

تصبح الفلسفة السياسية منقطعة الصلة بالواقع ، بل وأن تصبح ببساطة ، بلهاء . وبدون الاهتمام ببعض القضايا الأساسية التى تعد نموذجاً لما يطرحه الفلاسفة السياسيون ، سواء السابقون أو المعاصرون ، فإن التحليل الامبريقى يخاطر بإمكانية أن يتحلل إلى شيء هامشى .

٢ - إن المناقشة ذات المعنى للقضايا الأخلاقية قائمة بالفعل

إذا كان مئات من الدارسين العقلانيين قد ناقشوا بجدية كتاب « **نظرية فى العدالة** » وفسروه وحللوه وتجادلوا حوله ، وقبلوه أو رفضوه ، كليا أو جزئيا ، فإنه من قبيل التعسف والتحكم إدعاء أن نظرية مثل نظرية راولز هى بلا معنى ، وأنها تفتقد بالضرورة أى معنى « إدراكى » ، وأنها فى ذاتها غير قادرة على تقديم تبريرات عقلانية ، وأنها من ثم تقع خارج نطاق المناقشة المتعقلة . ذلك أنه من الواضح تماماً أن الأشخاص العقلانيين والعاقلين يجدون نظرية راولز ذات معنى **بالفعل** ، وبالتأكيد هم قد لا يجدونها ذات معنى من نفس المنطلق الذى يجد فيه عالم الطبيعة عبارة مثل « بالرغم من أن الجزيئات الافتراضية هى مكون أساسى فى البروتونات ، فإنه من غير الممكن فصلها وملاحظتها » . وبالتأكيد فإن نظرية مثل نظرية راولز قد تكون خاطئة . ولكن من حيث المبدأ ، فإن ذلك قد ينطبق على أى افتراض إمبريقى بما فى ذلك الافتراض الخاص بالجزيئات الافتراضية .

٣ - إن الفلسفة السياسية مثيرة للجدل بصورة لا يمكن تجنبها

وبالرغم من هذا ، فمن غير المحتمل أن تحقق أى نظرية فلسفية درجة من إجماع الخبراء حولها مماثلة لدرجة الإجماع التى تحدث حول النظريات العلمية . فمنذ بدايتها الأولى ، نجد أن العبارات والنظريات فى الفلسفة السياسية قد أثارت جدلاً واسعاً . فلقد عاش سقراط وتغذى على الجدل ، كما أن أرسطو اختلف جذريًّا مع معلمه أفلاطون ، أشهر تلامذة سقراط . وكما أشرت قبلاً ، فإن أحد الإنجازات الهامة لكتاب « **نظرية فى العدالة** » هو قدر الجدل الذى فجَّره . فالنقاد هاجموا تقريباً كل جزء من نظرية راولز . ومن بين الاعتراضات المتعددة التى ادعاها النقاد نجد :

- أن من غير المنطقى أن تعطى أولوية مطلقة لمبادىء العدالة على كل الاعتبارات النفعية .
- أن حجاب الجهل المفترض اصطناعى إلى حد كبير ، فمن غير المعقول أن تتوقع أنه يمكنك القيام باختيار المبادىء وأنت جاهل تماماً بأوضاعك المستقبلية .

- أن قدر الحذر فى مواجهة عدم اليقين ، والذى يؤمن به راولز ليس من الضرورى أن يكون عقلانياً . فإذا أردت أن تقامر بفرصة للصعود إلى القمة ، فإنك ستكون فى حاجة إلى قواعد تسمح بقدر من عدم المساواة أكبر مما يتيحه مبدأ راولز .
- أن إعطاءك أولوية مطلقة للحقوق السياسية مقارنة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، لا يعتبر بالضرورة صفقة معقولة ربما باستثناء الدول الغنية(٢٤) .
- سوف يقف المبدأ الثانى حائلاً دون تبنى أى سياسة لا يجنى فى ظلها الأسوأ حالا أى شىء ، أو سوف يعانى فى ظلها خسارة طفيفة ، وإن كانت مستمرة ، حتى لو كان كثير من الناس الأفضل حالا بدرجة ضئيلة سوف يجنون الكثير . وهذا يبدو غير معقول بالمرة .
- وهكذا .

وبما أن الماضى لا يمكن اعتباره صورة لا تتغير لما سيكون عليه المستقبل ، فالحقيقة القائلة بأن الفلسفة السياسية كانت دائماً مثيرة لجدل واسع من أيام سقراط وحتى راولز بل وحتى الأمس ، لا تعنى أنها بالتأكيد ستظل هكذا دائما . فالمعتقدون فى فلسفة أو أيديولوجية معينة عادة ما يؤمنون بأن وجهات نظرهم معقولة جدا إلى درجة لا تسمح لأى شخص متعقل بألا يتفق معهم إذا ما فهمهم . وترتيبا على هذا ، فإن الأمل لم يمت مطلقاً فى أن بعض المنظورات الفلسفية أو الايديولوجية المحددة - وهى عادة الفلسفة أو الأيديولوجية التى يتبناها المرء - سوف تلقى قبولا واعتناقا شاملا مع مرور الزمن .

---

(٢٤) يفترض راولز ، وضع ندرة معتدل ، لاتكون فيه ، الموارد الطبيعية وغيرها متوافرة تماما ، وبدرجة تجعل أنساق التعاون تبدو لا معنى لها ، كما أن الظروف لاتكون قاسية جدا *بما* يحتم تحطم المغامرات المثمرة ، (ص ١٢٧ ، ٢٥٧) . وبما أنه يبدو من غير المحتمل أن ، المغامرات المثمرة يجب أن تتحطم *حتما* ، فى أى مجتمع ، فإن التفسير الحرفى اللفظى لشرط راولز لوضع الندرة المعتدلة سوف يجعله قائما حتى فى بنجلاديش ، ومن ثم سوف يقوم عملا فى كل مكان فى العالم . ولكن من الواضح أن راولز لم يكن يقصد أن تفسر كلماته حرفيا فى هذه المسألة . ففقط وهو يقترب من نهايات كتابه الطويل ، قام راولز بشرح *لماذا* أعطى أولوية للحرية : ، مع تحسن أوضاع التحضر ، فإن الأهمية الهامشية للحصول على امتيازات اقتصادية واجتماعية أكثر ليتحقق صالحنا ، سوف تتناقص مقارنة بالمصالح المتولدة عن الحرية .. ، لأنه ، كلما ارتفع المستوى العام للمعيشة ... فإن الحاجات الأقل إلحاحا هى وحدها التى سوف تظل فى حاجة إلى درجة أعلى من التقدم كى تتحقق ، ، فى حين أن المزايا المترتبة على الحرية سوف تتزايد (ص ٥٤٢ - ٥٤٣).

ولكن حقيقة أن سجل التاريخ حافل بالخلافات والجدل لايمكن بالتأكيد اعتبارها من قبيل المصادفة . فهناك فى الواقع أسباب قوية للاعتقاد بأنه لا توجد فلسفة سياسية محددة قادرة أبداً على أن تحقق اتفاقاً عامًا بصددها بين الفلاسفة السياسيين ، والمنظِّرين الاجتماعيين ، والقادة السياسيين ، والأيديولوجيين ، والنشيطين سياسيًا ، والمواطنين العاديين ـ على الأقل فى الأماكن التى تتاح فيها فرص معقولة للمناقشة الحرة .

كيف نقرر صحة النظريات الفلسفية ؟ بداية ، فإن تشخيص كيفية إقرار صحة النظرية الفلسفية هو فى ذاته أمر صعب ومثير لدرجة عالية من الجدل ، وبالتأكيد فإن العلاقات بين النظرية والتجربة والحقيقة فى مجال العلوم الطبيعية هى أكثر تعقيداً مما يُفترض عموماً ، وربما ينطبق ذلك بصفة خاصة على حقل فيزياء الجسيمات الذى يتسع بصورة سريعة (٢٥) . ولكن ما زالت الطبيعة لديها طرقها ـ الرقيقة أحياناً ، والعنيفة أحياناً أخرى ـ لتذكرة المنظِّرين بما سوف تقبله هى كوصف تنظيرى صائب لها . ولكن من القضايا التى تثير جدلاً حادًا ، قضية ما إذا كانت الطبيعة ، أو أى واقع آخر ، يفرض حدوداً على مدى صحة النظريات الأخلاقية ، وإذا كان هذا هو الوضع فكيف يحدث وما هى هذه الحدود(٢٦) . والنظريات الأخلاقية بذواتها لا تثير قدراً كبيراً من الجدل فقط ، بل يبدو أن علماء الطبيعة أنفسهم لا يستطيعون الاتفاق حول ما إذا كانت البروتونات موجودة بالفعل حتى يستقروا على حل للمشكلة الفلسفية التى تتساءل عما إذا كان يوجد أى شىء على الإطلاق « بعيداً هناك » وكيف يمكننا أن نعرف ذلك فى حالة وجوده بالفعل .

أسس رئيسية ؟ أحد الأسباب الهامة لعدم الاتفاق حول الكيفية التى يجب أن نقرر

---

(٢٥) انظر فى مثال متطرف عن ذلك : Bernard d' Espagnat, "The Quantum Theory and Reality," *Scientific American*, Vol 241 (November, 1979) pp. 158-81. ولقد تم تلخيص المقالة كما يلى :
« المذهب الذى مؤداه أن العالم مصنوع من مواد وجودها مستقل عن إدراكات البشر ، ظهر أنه يضاد الميكانيكا الكمية ويضاد الحقائق المؤسسة عن طريق التجربة » (ص ١٥٨) .

(٢٦) ومن ثم يقدم راولز « فكرة التوازن التأملى » كوسيلة لاختبار مصداقية الفلسفة الأخلاقية . ومن غير الواضح تماماً ما الذى يقصده بهذا . فهو يقترح أن نتأمل فى المفاهيم البديلة بطريقة معينة ، فى ظل ظروف لا نكون فيها « متأثرين باهتمام زائد بمصالحنا الخاصة » . فى ظل هذه الظروف أنت تختبر ـ متخيلاً ـ المفاهيم البديلة ، معتبراً « حسك بالعدالة » ، ومعدلاً صياغة أحكامك الأولية لكى تصل فى النهاية إلى أفضل حكم يتناسب مع حسك بالعدالة (ص ٤٨ وما بعدها) . واحتمال أن تنتهى من حيث بدأت ، ولكن فى وضع أكثر صلابة وعقلانية ، هو أمر لا يمكن استبعاده .

بها مدى صواب الأحكام الأخلاقية هو أن الناس يختلفون حول الأسس الرئيسية التى يجب أن تُبرَّر الأحكام الأخلاقية وفقاً لها . هذه الأسس تشمل الوحى الإلهى كما فى الوصايا العشر ؛ السلطة كما فى صياغات الوحى الإلهى المعتمدة مثل الإنجيل والقرآن ، والتفسيرات التالية لهذه الصياغات التى قدمها الأحبار والقديسون والقادة الدينيون وعلماء الدين والرهبان .. الخ ؛ الإدراك المتولد عن الاتحاد الصوفى بالكون فى حالة وعى غير طبيعية ؛ الحدس ؛ المشاعر ؛ الخبرات الشخصية أو العامة ؛ « الفطرة السليمة للإنسانية » ؛ والعقل . والشخص الذى يبرر حكماً أخلاقيًّا بالإشارة إلى أحد هذه الأسس ، لن يكون من المرجح أن يقنعك بمصداقيته فى حالة إذا ما كنت تؤمن أن هذا الحكم لا يمكن أن يبرر إلا بالاستناد إلى أسس غير تلك التى اعتمد عليها هو .

معنى المفاهيم المحورية ؟ لأن المصطلحات المحورية فى النظريات الفلسفية عادة ما تشير إلى مفاهيم غاية فى التعقيد ، فإن اللغة فى حد ذاتها كثيراً ما تكن عائقاً فى سبيل الوصول إلى اتفاق . وقد يسهم غموض المعانى فى تبنى إدراكات متناقضة تماماً ، كما قد يؤدى إلى دعم سياسات متصارعة جذريًّا . ولنأخذ مثالاً ، خذ مفهوماً كان دوره محوريا فى وجهات النظر المتعلقة بالديمقراطية والعدالة منذ أفلاطون وأرسطو وحتى راولز ومنتقديه : وهو المساواة . ما الذى نقصده بالمساواة ؟

كتب دوجلاس راى : « المساواة هى من أبسط وأكثر الأفكار تجريداً ، ولكن ممارسات العالم لها صلبة ومعقدة بصورة لايمكن علاجها . كيف يمكن للأولى (الفكرة) أن تسيطر على الأخيرة (الممارسة) ؟ لا يمكنها هذا . فنحن دائماً ما نواجه بأكثر من معنى عملى واحد للمساواة ، والمساواة ذاتها لا يمكن أن تقدم لنا أساساً يمكّنا من الاختيار بينها »(٢٧) .

ويدعى راى أنه لا يمكننا أن نفكر بوضوح فى المساواة دون وجود « علم نحو وصرف للمساواة » يُجلى معانيها المتعددة والمتناقضة عادة . وأنت إذا لم تكن على وعى بهذه المعانى المختلفة ، فسوف تقع بسهولة فى فخ اختيار سياسات متناقضة وتبريرها كلها باسم المساواة . وبالرغم من أنه لا توجد هنا مساحة كافية لتقديم علم النحو والصرف الذى اقترحه راى بصورة شاملة ، فإنى أود أن أذكر هنا مثالين مدهشين لكيف يمكن للمعانى أن تكون متناقضة جذريًّا . **فالمساواة فى الفرص** ،

---

(٢٧) تمت إعادة طبعها بعد الحصول على تصريح من الناشر وذلك من :

***Equalities* by Douglas Rae, Cambridge, Mass: Harvard University Press, copyright © 1981 by the President and Fellows of Harvard College.**

كما يشير راى ، ليست شيئاً واحداً ، ولكنها شيئان مختلفان تماماً . فالفرصة المتساوية قد تكون إما :

- **من زاوية الاحتمالات** ـ أن يكون لكل فرد نفس **احتمال** تحقيق هدف محدد ، مثل الحصول على وظيفة ما أو القبول فى كلية الطب ؛ أو
- **من زاوية الوسائل** ـ أن يكون لكل فرد نفس **الوسائل** التى تمكن من تحقيق هدف محدد .

إذا أردت أن توجد النوع الأول من الفرص المتساوية ، فسوف تحاول ضمان أن يكون للكل فرصة متساوية للحصول على الوظيفة أو المكان فى كلية الطب ، بغض النظر عن ماهية وسائلهم أو مواردهم . وإذا أردت أن توجد النوع الثانى ، فسوف تحاول أن تضمن أن تتوافر للجميع نفس الوسائل والأدوات والموارد والقدرات لكى يصلوا إلى هناك . ولكن ، وكما يشير راى :

« بالنظر إلى المواهب غير المتساوية إطلاقا ، فإن كل سياسة تأخذ فى اعتبارها الوسائل لخلق فرص متساوية لابد أن تنتهك المساواة فى الاحتمالات ، وكل سياسة تأخذ فى اعتبارها الاحتمالات لخلق فرص متساوية سوف تنتهك بالضرورة المساواة فى الوسائل(٢٨) ».

ببساطة لا يمكنك أن تحقق الأمرين معا

ويبرز صراع جذرى آخر فى السياسات بسبب أن المساواة قد تكون إما :

١ ـ **من زاوية الأنصبة** ـ يُكافأ الناس بأنواع متماثلة من الأشياء أو الكميات أو الأجزاء أو مثل ذلك ؛ أو

٢ ـ **من زاوية الشخص** ـ الأشخاص المختلفون يُكافأون بأشياء متساوية فى قيمتها بالنسبة لكل الأشخاص ، بالرغم من إمكانية اختلاف هذه الأشياء من حيث الكم .

والمساواة من زاوية الأنصبة تعنى معاملة متشابهة لكل الأفراد . ومن قبيل المساواة من زاوية الأنصبة أن يكون لكل مواطن صوت واحد ، أن تُضمن لكل فرد اثنا عشر عاما من التعليم المجانى ، أو أن تضمن لكل فرد بين سن ١٨ و ٣٠ فرصة

---

(٢٨) المرجع السابق pp. 64-69. الصعوبات المحيطة بفكرة الفرص المتساوية تمت مناقشتها أيضاً فى :
John H. Schaar, "Equality of Opportunity and Beyond" in J. Roland Pennock and John W. Chapman, eds. *Equality (Nomos IX)*. (New York: Atherton Press, 1967), pp.228-249.

متساوية تماماً لكى يدرج فى الخدمة العسكرية . ولكن ، وكما يشير راى ، فإن المطلوبين للخدمة العسكرية سوف يحصلون على مساواة من زاوية الأنصبة إذا ما تسلموا جميعاً أحذية مقاس ٨ د . ومن الواضح أنه سيكون من الأعدل - ومن الأعقل أيضاً - ألا تصرف أحذية متطابقة للجميع ، ولكن أن يصرف لكل فرد الحذاء المناسب له . ولكن هذه هى المساواة من زاوية الشخص . وأحد الأمثلة الشائعة الاستخدام فى هذا المضمار هو : افترض أنك تملك كليتين سليمتين فى حين أن صديقك الذى لا يتمتع بنفس الوضع سوف يموت إذا لم يقم بغسيل كلوى دورى مكلف جدًا . فالمعاملة المتطابقة ، أو المساواة من زاوية الأنصبة ، سوف تتطلب إما أن يحصل كلاكما على غسيل للكلى ، أو أن كليكما لا يحصل عليه . ومن الواضح أن كلاً من السياستين تتسمان بالغباء ، إضافة إلى أن السياسة الثانية تعنى الموت لصديقك . وفى هذه الحالة فإن السياسة القائمة على المساواة من زاوية الشخص سوف تجعل من الممكن لصديقك أن يحصل على غسيل كلوى ، فى حين أنك لن تحصل على أى علاج بالمرة[٢٩] .

وعادة ما يكون من السهل تحديد سياسة من زاوية الأنصبة وتطبيقها ، لأن كل ما تحتاج أن تفعله هو أن تقدم حزماً متطابقة من الأشياء - دولارات ، أصوات انتخابية ، فرص التجنيد ... الخ . سوف لا تحتاج إلا إلى أن تقدر ما إذا كانت حزمتان أو أكثر من الأشياء لهما نفس الحجم . ولن تكون محتاجاً إلى أن ترتب الأشياء فى أكوام تختلف من حيث الحجم لكى تعطى نفس القيمة للأشخاص المختلفين . فالمشكلة إذن هى أنه بالرغم من أن السياسة القائمة على المساواة من زاوية الأنصبة سوف تكون أسهل فى التطبيق إلا أنها ستكون غير عادلة إجمالا ، فى حين أن سياسة المساواة من زاوية الأشخاص برغم أنها تكون أحيانا أكثر عدلاً ، إلا أنها تكون أكثر صعوبة عند التطبيق لأنه يجب عليك أن تحدد بطريقة ما القيمة التى تتضمنها الأشياء لأشخاص مختلفين . ومن ثم قد تقع تحت إغراء المضى فى تطبيق سياسة المساواة من زاوية الأنصبة (والتى أحياناً ما تكون عادلة بالرغم من كل شىء) ، أو التخلى عن فكرة المساواة إجمالا . ورغم أنك إذا ما اخترت المسار الأول فسوف تؤدى إلى حدوث ظلم شديد فى الغالب الأعم ، إلا أنك إذا ما اخترت المسار الثانى ، فستكون ببساطة كمن يرمى بسلاحه ويسلم .

تعدد فى المناظير الحديثة لا يمكن تجنبه ؟ ومن ثم ، لا يجب أن يكون مستغرباً أن نرى هذا الجدل الدائر فى مجال الفلسفة السياسية والأخلاقية . وبالرغم من أن

---

(٢٩) **Cf. the discussion in Rae, *Equalities*, Chapter 5, pp.82-103.**

العديد من الكتاب مثل هابرماس وراولز(٣٠) يبدو وكأنهم يؤمنون بأن البشر المتعقلين يجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى اتفاق ، فإن بعض الفلاسفة تشبثوا بأن ميدان القيم يتضمن تنوعاً في قيم معينة مثل الحرية ، المساواة ، الحب والشجاعة ، والتي لا يمكن مزجها في نظام واحد متناسق بالضرورة . ومن أهم المبرزين في عرض وجهة النظر تلك ، عالم النفس والفيلسوف الأمريكي وليام جيمس William James (١٨٤٢ - ١٩١٠) ، الذي أكد أن عالم القيم تعددي ، وأن هذا لا يمكن تجنبه(٣١) . وإذا ما استخدمنا اصطلاحاً معاصراً نستطيع القول إنه إذا كان عالم القيم تعدديا ، فإنه لا مناص من حدوث مبادلات بين القيم المتصارعة .

أما توماس ناجل Thomas Nagel ، فقد طرح في وقت أحدث مقولة مؤداها أن صراع القيم يظهر أيضاً بسبب أن **الأنظمة** المختلفة للقيم قد تحدد مسارات مختلفة للتصرف الملموس . وهو يصف « خمسة أنواع أساسية للقيم التي تؤدي إلى ظهور صراعات رئيسية » . وهذه تتمثل في التزامات محددة مثل تلك التي تشعر بها تجاه أصدقائك وأسرتك (من الذي يجب أن تعمل على إنقاذ حياته أولاً في حالات الطوارىء ؟) ؛ المنفعة ، والتي تكلمنا عنها قبلا بوصفها أبرز أشكال التفكير الذي يستند إلى تقييم النتائج ؛ الحقوق العامة والشاملة ، كما عند راولز ؛ قيم المثالية مثل الحرية والحب والكرامة والاحترام والعدالة وهكذا ؛ والتزامك بأن تحقق خططك في الحياة - أن تكون الشخص الذي تريد أن تكونه . وأحياناً ما تفرض هذه القيم متطلبات متصارعة على تصرفاتك وسياساتك ، ومن وجهة نظر ناجل فإن هذه القيم مختلفة جذريًا إلى درجة أنه لا توجد « أي طريقة واحدة ومختزلة أو أي مجموعة واضحة من الأولويات » تساعد في حل الصراعات التي تنشب بينها »(٣٢) .

---

(٣٠) وجوتييه الذي وصف نظرية *الإجماع الأخلاقي* بوصفها ، نظرية عقدية للأخلاق » (ص ١٧).

(٣١) William James, *A Pluralistic Universe* (New York: Longman, Inc., 1909).

(٣٢) Thomas Nagel, "The Fragmentation of Value," in *Mortal Questions* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), pp. 128-41. James S. Fishkin, in *The Limits of Obligation* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1982) . يؤكد ناجل أن ، فرضياتنا الأخلاقية العامة ، والتي تعمل بصورة جيدة جدا في النطاق الضيق ، تنهار عندما يتم تطبيقها على أعداد أكبر نوعا » (ص ٣) . ولقد أوضح أن الفرضية الشائعة في مجال التفكير الأخلاقي ، والتي مؤداها أننا جميعا علينا التزامات عامة وشاملة ، تصطدم عند تطبيقها على نطاق واسع بفرضيتين شائعتين أخريين متعلقتين بالالتزامات الأخلاقية : (١) لابد أن يكون هناك حد للبطولة - فهناك مستويات معينة للتضحية لايمكن أن يطالب بها أي فرد من وجهة النظر الأخلاقية ، (٢) ان هناك منطقة حيوية لعدم المبالاة - فجزء يعتد به من أنشطة أي فرد تقع داخل منطقة يكون مسموحا فيها بحرية الاختيار الشخصي من وجهة نظر أخلاقية (أي ليس من المطلوب أن نقوم بكل ماتقوم به بسبب الالتزام الأخلاقي ، لأن ذلك سيجعل الحياة جحيما مقيما) .

تأثيرات دخيلة على التفكير الأخلاقى ؟ لقد تجاهلت بصورة كبيرة وحتى الآن الآثار الممكنة للعديد من التأثيرات « الدخيلة » على أحكامنا الأخلاقية . ولكننا لا نستطيع تجاهل قوة مصالحنا الشخصية الخاصة ، والتزاماتنا الأيديولوجية ، والتأثيرات الخاصة التى تطرحها ثقافتنا ، وبيئتنا ، والمرحلة التاريخية التى نعيشها ، وولاءاتنا ، والتى بالرغم من احتمال كونها غير عقلانية إلا أنها ضرورية لاستمرار وبقاء أى جماعة(٣٣) . وأنت لا تستطيع أن تصدر أحكاما أخلاقية أو تتبنى فلسفة سياسية أو تخلق واحدة ، فى فراغ شخصى واجتماعى وتاريخى تام .

التنوع والصراعات والعهود السياسية

ومن ثم يبدو الصراع حول القيم ـ وحول الفلسفات السياسية ، كأنه أمر لا يمكن تجنبه . وهذا يمثل مشكلة للفرد وللنظام السياسى على حد سواء .

وكما ذكرت فى بداية هذا الفصل ، لا يوجد أى إنسان يستطيع أن يتجنب تماماً استخدام معايير قيمية عند إصداره الأحكام . فإذا قلت إنك ترفض أن تصدر أى أحكام إلا إذا كنت متأكداً تماماً من المصداقية التامة لقيمك الخاصة ، فهذا هو فى حد ذاته حكم أخلاقى ـ وهو حكم مؤسس ، كما أراه ، على معيار قيمى غير مؤكد بدرجة عالية ، بل ومشوش إلى درجة لا تسمح بالاستفادة منه . ولكن يمكنك أن تحاول بدلاً من ذلك أن تصل إلى أحكام بشكل مسؤول ، وذلك عن طريق محاولتك فهم دلالات البدائل المتاحة ونتائجها . ويمكنك بالتأكيد أن تختار أن تتصرف بطريقة غير مسئولة إذا ما رغبت فى ذلك .

---

(٣٣) لوجهة النظر المضادة التى مؤداها أنه فى كل الشعوب وبغض النظر عن الثقافة أو التاريخ .. الخ ، فإن نوعا من التفاهم الأخلاقى مثل اللغة أو العلاقات المكانية والزمانية أو الأرقام ينمو فى *مراحل* معينة ومحددة . انظر أعمال عالم النفس لورنس كوهلبيرج Lawrence Kohlberg خاصة :
The Philosophy of Moral Development, Moral Stages and The Idea of Justice (San Francisco: Harper & Row Publishers, Inc., 1981). وبالرغم من أن معظم الناس لن يصلوا إلى المرحلة السادسة ، وهى الأعلى فى المبادىء الأخلاقية العامة ، فإن كوهلبيرج يزعم أن كل فرد يمر *بنفس* المراحل . وهذه تبدأ بطاعتك الأوامر لتجنب العقاب ؛ ثم تطورك إلى مرحلة ثانية من التواؤم والتأقلم للحصول على مكافآت ، ولاسترداد الجميل ... وهكذا ؛ حتى تصل إلى المرحلة الخامسة والتى تقرر فيها صواب التحرك بالنظر إلى حقوق الأفراد المتفق عليها بين أفراد المجتمع جميعا ؛ وأخيرا إلى المرحلة السادسة والتى تختار فيها المبادىء الأخلاقية التى تتسم بالشمول والعالمية والتوافق من وجهة نظر منطقية ، وذلك مثل « القواعد الذهبية » أو « الأمر الحملى » والذى قال به كانط . ويمكنك أن تطالع تلخيصه للمراحل فى ص ١٧ ـ ٢٠ . ولسنا فى حاجة إلى أن نقول إن مصداقية نظرية كوهلبيرج الإمبريقية هى فى ذاتها مثار جدل .

ووجهات النظر المتصارعة حول القيم وحول السياسات التى قد تبررها هذه القيم ، تضع أيضاً النظام إلسياسى فى مواجهة مع مجموعة من المشاكل . كيف يمكن التعامل مع هذه الصراعات ، وما هى أفضل المؤسسات للتعامل معها ؟ والإجابة عن هذه الأسئلة بصورة مسئولة تتطلب منك أن ترجع إلى المواضيع التى تم تناولها فى الفصول السابقة : أشكال النفوذ ، تقييمك للقسر والإقناع العقلانى ، دلالة الاختلافات فى الأنظمة السياسية ، مؤسسات نظم حكم الكثرة ومتطلباتها والمتوقع منها ، وحتى الطبيعة السياسية للبشر . إن إجابتك سوف تشكل فلسفتك الأخلاقية والسياسية .

الفصل الحادى عشر

اختيار السياسات : استراتيجيات الاستقصاء والقرار

إن اختيارك لسياسة ما يعنى أنك تمتلك مقاييس معيارية ، وأنك تمتلك كذلك أحكاماً إمبريقية . ذلك أنه عند اختيارك لسياسة ما ، فإنك إنما تحاول التحرك نحو هدف ما تعتقد أنه مرغوب ، ومن ثم فإنك تجد نفسك مجبراً على إصدار أحكام تتعلق بالسبل الممكنة للوصول إلى هذا الهدف ، وتتعلق كذلك بمدى سهولة أو صعوبة كل سبيل من هذه السبل . والسياسة الجيدة ماهى إلا طريق يقودك إلى أفضل الأوضاع التى يمكنك الوصول إليها بتكلفة تعتقد أن إنفاقها مجد تماماً .

ولأسباب أوضحتها الفصول السابقة نجد أن تبنى سياسة ما ، خاصة إذا كانت سياسة هامة ، هو أمر محاط دائما بسحابة من الشك وعدم اليقين . فنحن لانكون موقنين بخصوص المسائل المتعلقة بحقائق واقعة : فإذا ما انتخبنا« س » فما الذى سيقوم به بالفعل بعد أن يتقلد المنصب ؟ هل من المرجح أن تنفذ السياسات التى أرغب فيها من خلال حزب ثالث ، وليس من خلال أحد الحزبين الكبيرين ؟ هل المجتمع الذى اتمناه يَرْجُح تحققه عن طريق تزايد المشاركة السياسية ؟ وإذا كان هذا صحيحاً ، فما الذى استطيع أن افعله لأوسع من نطاق المشاركة ؟ هل استخدام العنف لتحقيق غايات محددة أحبذها ، يزيد بصورة واضحة من احتمالات ظهور رد فعل قمعى ؟

كما أننا عادة ما لانكون متأكدين أيضا من المسائل المتعلقة بالقيم : هل سأقوم بمساندة قدراً أكبر من التحكم المحلى ، وهو ما أحبذه ، حتى إذا ما كان هذا سيعرقل

تحقق هدف آخر لى هو الاندماج العنصرى ؟ هل العنف القسرى ، والذى اعتبره سيئا فى ذاته ، يمكن أن أجد له تبريراً فى بعض الحالات - مثلما فى حالة الثورة الأمريكية أو الحرب الأهلية ؟ وإذا لم يكن هذا صحيحاً ، فهل أسمح للآخرين بممارسة العنف القسرى ؟ وإذا كان هذا هو الحال ، فما هى الظروف التى أسمح فيها بهذا ؟ متى يكون الضيق بالرأى الآخر وبالدفاع عنه مبررا فى النظام الديمقراطى ، إذا كان هذا ممكناً أصلاً ؟

يبدو أن عدم التيقن من وجود إجابات قاطعة عن أسئلة مثل هذه ، وهناك آلاف من الأسئلة على هذه الشاكلة ، هو جزء لايتجزأ من الحياة السياسية ذاتها . فماهى نوعية استراتيجيات الاستقصاء التى قد تساعد على الارتفاع بمستوى قرارات المرء السياسية وسط هذا الخضم الذى لايمكن تجنبه من الإجابات غير المؤكدة .

استراتيجيات العلم البحت

كان هناك دائماً أمل جامح لدى دارسى السياسة فى إمكان أن يتأسس الاختيار بين مجموعة من البدائل السياسية على علم بحت للسياسة . وفى أوقات سابقة ، كان العلم البحت يتضمن ليس فقط العناصر الوقائعية والإمبريقية ، كما هو الحال فى الطبيعة والكيمياء ، ولكنه كان يضم أيضاً العناصر المعيارية والقيمية . ولكن فى القرن الحالى ، وبما أن مصطلح « علم » أصبح يعنى وبصورة متزايدة ، العلم « الإمبريقى » ، فإن التطلع نحو إقامة علم سياسة بحت أصبح يعنى التطلع نحو إقامة علم سياسة إمبريقى . ووفقاً لوجهة النظر هذه ، فإن علم السياسة الامبريقى سوف يهتم بصورة شبه تامة بإثبات صحة العناصر الوقائعية و الإمبريقية وحسب . فبالتأكيد ، المعرفة المضمنة فى مثل هذا العلم سوف تطبق فى الممارسة ، وأما مدى صحة الغايات والأهداف والقيم التى ترمى إليها الممارسة فسوف يقع خارج نطاق هذا العلم البحت .

وبعض دعاة علم السياسة البحت يشاركون بعض الوضعيين الذين ذكرناهم فى الفصل السابق ، الإيمان بأنه على العكس من وجود إجراءات علمية للتحقق بموضوعية من مصداقية الفرضيات الإمبريقية ، فإنه لاتوجد أى اجراءات للتحديد الموضوعى لصواب أو خطأ عبارة ما تؤكد أن شيئاً ما خيِّر أو له قيمة . ولكن الدعوة إلى علم سياسة بحت ليس من الضرورى أن يعارضها هؤلاء الذين يؤمنون بإمكانية التوصل إلى معايير قيمية تتسم بالموضوعية . فبالرغم من كل شىء ، فإن الشخص الذى يؤمن بقيمة الصحة من المحتمل أن يرغب فى وجود علم طب إمبريقى يمكن للطبيب أن يستخدمه لمساعدة المريض على الشفاء . وبالقياس فإن الشخص الذى

يؤمن بأن شكلاً ما من أشكال المساواة هو ـ موضوعياً ـ أفضل من عدم المساواة ، قد يدعو إلى علم سياسة إمبريقى يمدنا ، بالإضافة إلى أشياء عديدة ، بمعرفة علمية يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالشروط التى إما ان تسهل أو تعوق الوصول إلى هذه المساواة .

هل قيام علم سياسة بحت مجرد أمر مأمول أم أنه قابل للتحقق بالفعل ؟ ان السؤال أيضاً يثير الكثير من الجدل ، مثله مثل كل الأسئلة التى سوف نتعرض لها فى هذا الفصل . وضيق المساحة لايمكننا من استعراض كل القضايا الكبرى المتعلقة بهذا الموضوع[1] ، ولكن لتوضيح مدى تعقد المقولة ، قد يكون من المفيد أن نلقى نظرة سريعة على بعض من هذه القضايا :

هل يمكن قياس الظاهرة السياسية ؟

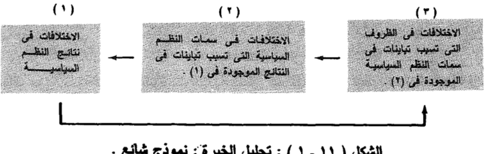
كما نعرف جميعاً ، فإن الاكتشافات فى مجال العلوم الطبيعية قد ساعدها توافر إمكانيات القياس . فكما يقال ، فإن الطبيعة تعشق الكم . وأحد المواضيع الهامة التى تثير الجدل هو مدى إمكانية تطوير قياسات صادقة يمكن الاعتماد عليها لقياس الظاهرة السياسية ، مقارنة بما يستخدم فى العلوم الطبيعية .

وفى مجال السياسة ، كما فى غيره من المجالات ، يعتبر تحقق القدرة على قياس الاختلافات مزية واضحة وعظيمة . افترض أن شخصاً ما يبحث جاهداً عن إجابة للتساؤل الذى يدور حول ماهو أفضل نظام سياسى . فقد يجد المرء نفسه فى حاجة ماسة هنا إلى أن يعرف ما الفرق بين أن يكون النظام هو حكم الكثرة ، أو أن يكون أى بديل آخر من البدائل المتعددة لنظم حكم الكثرة .

وبالنظر إلى الطريقة الشائعة لتحليل الخبرة والممثلة فى الشكل (١١ ـ ١) ، نجد أن هذا النموذج شائع جداً ليس فقط فى العلوم الطبيعية أو فى الطب أو فى العلوم الاجتماعية أو السلوكية ، ولكن حتى فى الحياة اليومية . وفى الفصل الخامس ، قمنا بتطبيقه على النظم السياسية ، ولكننا نستطيع أن نطبقه أيضاً على التقييم السياسى . افترض على سبيل المثال أن الاختلافات فى « القسر » أو « الصراع » أو « الحرية الشخصية » يعتقد أنها هامة ، ومن ثم فقد نرغب فى أن نعرف ما إذا كانت الاختلافات فى سمات النظم السياسية (٢) لها نتائج تتعلق « بالقسر » أو « الصراع »

---

(١) **Cf. J. Donald Moon, «The Logic of Political Inquiry: A Synthesis of Opposed Perspectives,» in *The Handbook of Political Science*, Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby, eds. (Reading, Mass.: Addison- Wesley Publishing Co., Inc., 1975).** وهناك إشارة إلى مراجع أخرى فى ص ١٤٨ .



الشكل (١١ ـ ١) : تحليل الخبرة : نموذج شائع .

أو « الحرية الشخصية » (١) . فإذا كانت ترتب هذه النتائج ، فقد نرغب بعد ذلك فى معرفة ماهية الظروف (٣) التى من الأرجح أن تحقق أو أن تمنع نمو نظام « تعظيم الحرية » ، أو نظام « الحد الأدنى للقسر » ، أو نظام « التسوية السلمية » . هذا النوع من التفكير اسمه **التحليل السببى** ، ونعنى به محاولة فهم الأسباب . ففى السياسة ، كما هو فى الطب ، يرغب المرء فى فهم الأسباب حتى يستطيع الوصول إلى نتائج مرغوبة مثل حرية أعظم ، مساواة أكبر ، أمن أكثر ، قسر أقل ، سلام اجتماعى أكثر شيوعاً ، أو غير هذا من الأهداف .

ولكن كيف يمكننا أن نكتشف التغيرات فى الظروف (٣) التى يمكن ان ينتج عنها اختلافات فى الأنظمة (٢) ، والتى سوف تؤدى بدورها إلى اختلافات فى النتائج (١) ؟ لأسباب واضحة بذاتها تستثنى السياسة بدرجة كبيرة إمكانية التجريب بمعناه الحرفى . ولكن لحسن الحظ ، فإن شيئاً مقارباً جداً للتجريب يمكن الوصول له عن طريق تطبيق وسائل وادوات كمية قوية إذا ما توافرت البيانات لدينا فى صورة كمية . واحد الإبداعات الحديثة فى مجال التحليل السياسى ، والتى تعتبر سبباً لتدفق المعلومات ونتيجة له فى آن واحد ، هو المحاولة الدءوبة لتطوير وسائل لقياس الظواهر السياسية بغرض توفير بيانات كمية ، وليس فقط كيفية ، متعلقة بالاختلافات موضوع البحث .

وبعض من أقدم الشكوك فى البيانات الكمية إنما هو نتاج للأفكار غير الدقيقة عن القياس . فمعظم الناس يفهمون « القياس » على أنه هو فقط مايسميه المتخصصون فى القياس باسم القياسات **البينية** ، مثل تلك المستخدمة لقياس الارتفاع والوزن والسكان والمساحة وهكذا . وبالرغم من أن القياسات البينية تستخدم فى قياس بعض الظواهر ذات الصلة بالاختلافات بين الأنظمة السياسية ـ نسبة مشاركة المصوتين فى الانتخابات على سبيل المثال ـ فإن معظم الظواهر السياسية لاتخضع فى أفضل الأحوال إلا إلى القياسات **الترتيبية** ، وهى لاتعنى إلا الترتيب وفقاً لتقديرات : « أكثر

من » ، « مساو لـ » ، أو « أقل من » . ولكن لحسن الحظ فإن الترتيب أو البيانات الترتيبية يسمحان أيضاً باستخدام وسائل قياس كمية قوية للتعامُل مع البيانات . فإن إحدى مزايا البيانات الكمية إذن هى أنها تسهل كثيراً إمكانية القيام بتحليل سببى . وهناك مزية ثانية هى أن البيانات الكمية يمكن تحليلها بكفاءة أعلى جداً مما هى فى حالة البيانات الكيفية ، خاصة بمساعدة الحاسب الآلى . ومن ثم فالوسائل الكمية تقدم طريقة ممكنة للتعامل مع تدفق المعلومات المتعلقة بالنظم السياسية التى تهدد اليوم بإغراقنا فى خضمها . وبالرغم من ضعف احتمال أن تحل الأساليب الكمية تماماً محل الأساليب الكيفية ، إلا أنه لايوجد أدنى شك فى أن التحليل السياسى فى المستقبل سوف يستخدم البيانات والأساليب الكمية بصورة أكبر بكثير مما كان عليه الحال فى الماضى(٢) .

متى يحدث الاختلاف فرقا ؟

متى يكون الاختلاف هامشياً ومتى يؤخذ فى الاعتبار ؟ المرء يمكنه هنا أن يسرع برسم خط يوصله إلى نقطة البداية عبر دائرة ضيقة جداً : فالاختلاف يؤخذ فى الاعتبار إذا ماظن المرء أنه يرتب ، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، نتائج ضخمة بصورة ملحوظة تتعلق بالقيمة التى يؤمن بها . ولكن السؤال هو : ضخمة بصورة ملحوظة إلى أى حد ؟ والاجابة هى : ضخمة بصورة ملحوظة إلى حد أن تؤخذ فى الاعتبار .

فى أى جدل سياسى ، لايكون من السهل دائماً الخروج من أسر هذه الدائرة . فما يكون هاماً جداً لأحد المراقبين قد يبدو لمراقب آخر هامشياً للغاية .

وإذا كان الخلاف حول ما إذا كان اختلاف ما يعتبر هاما أم هامشياً لايمكن **دائماً** حسمه ، فإن الخلافات من هذا النوع قد تكون مفيدة فى **بعض الأحيان** . ذلك أنه فى الواقع عادة ما يتقاسم أشخاص كثيرون وجهات نظر متشابهة حول الأهمية النسبية لاختلافات محددة . وأكثر من هذا ، فإن التوصل إلى حل مرض للجميع أحياناً مايتحقق عن طريق تحليل يأخذ فى الاعتبار **كل** الاختلافات التى تعتبر ذات صلة بالموضوع . فتفسير لماذا تطور المجتمعات الحديثة المختلفة نظماً سياسية متنوعة مثل نظم حكم الكثرة ، الأوليجاركيات (حكم القلة) المتنافسة ، الأنظمة السلطوية

---

(٢) إن موضوع القياس والتحليل السياسى الكمى موضوع عظيم الاتساع . والمناقشة هنا لا تفعل قطعا أكثر من مجرد إزالة الطبقة السطحية له . ولقد تم معالجة هذا الموضوع بصورة أكثر شمولا فى
Edward R. Tufte, *Data Analysis for Politics and Policy* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1974).

المحافظة ، والديكتاتوريات المحدثة ، مهم لأنصار كل نوع من أنواع تلك النظم . وكل هذه الاعتبارات تقودنا إلى نتيجة واضحة غير هامشية : إذا ما اخذنا فى الاعتبار أيا من السمات التى تختلف حولها النظم السياسية ، فسنجد أنه ، كلما زاد كم التنوع أو الاختلاف الذى يمكن أن يفسره التحليل الذى يستخدمه المرء ، زادت فائدة أو « قوة » التحليل .

ولكن يظل السؤال القائم هو ما إذا كان يمكن قياس الاختلافات « الهامة » الخاصة بالظواهر السياسية بصورة مناسبة . من الواضح أن مدى النفع الذى يمكن أن يقدمه علم السياسة يعتمد بشدة على إجابة هذا السؤال . وللوصول إلى إجابة ، قد يرغب القارىء فى التأمل فى بعض الدلالات الواردة فى العديد من الفصول السابقة لهذا الكتاب خاصة الفصلين ٦ ، ٧ . فحتى عقود قليلة مضت ، كان معظم علماء السياسة ينظرون إلى محاولات مقارنة دول العالم عن طريق ترتيبهاعلى مقياس للديمقراطية أو حكم الكثرة على أساس أنها محاولات غير معقولة . ومازال العديد من علماء السياسة يتمسكون بنفس الرأى . ولكن هناك أقلية وإن كانت آخذة فى النمو ترى أن البيانات الكمية ، حتى وإن كانت غير كافية ، إنما تمثل إضافة مفيدة للأحكام الكيفية التى عادة ماتستند إلى أدلة تتسم بدرجة عالية جداً من الانطباعية .

وبالرغم من هذا فإنه يعتبر سابقاً للأوان أن نخلص إلى أنك سوف تستطيع قريباً أن تقوم بتحديد خياراتك السياسية بالاعتماد على تقييمات تستند إلى الوقائع ، وتستند إلى أرضية صلبة ، كما هو الحال فى العلوم الطبيعية أو فى الهندسة . ويبدو أنه لاتوجد أى طريقة مرضية للتنبؤ بمعدل تزايد المعرفة المستندة إلى الوقائع المطلوبة للخيارات السياسية . ولكن من المنطقى أن نخمن أن تدفق البيانات الذى يغرقنا الآن فى خضمه ، سوف تواكبه مع تقادم الزمن زيادة فى كم الفرضيات والنظريات التى تم التأكد من صحتها . ولكن استعراض تاريخ العلوم الطبيعية يوضح أن الزيادة فى البيانات لاتقود بطريقة آلية إلى اكتشاف منظومات الطبيعة .

وحتى مع تبنى أكثر الافتراضات تفاؤلا فيما يتعلق بمعدل الزيادة فى معرفتنا المستندة إلى الوقائع ، فإنه يبدو واضحاً جداً للعيان أنه فى الوقت الحاضر ، وكذا فى المستقبل القريب ، سوف يظل عدد كبير جداً من خياراتنا السياسية أسيراً لضباب عدم اليقين . ذلك أنه بالمقارنة بالعلوم الطبيعية أو بالطب أو بالهندسة ، والتى تكون فيها الأحكام المتعلقة بالقيم أو بالسمو الأخلاقى أو بمدى صلاح البدائل المختلفة غائبة ، أو تكون فى حالة وجودها بسيطة للغاية ، فإن الأحكام الأخلاقية فى ميدان السياسة منتشرة وقوية ومعقدة . وهكذا فإن الأهمية النسبية لـ « حقيقة » ما ، كما رأينا ، إنما تعتمد على المعيار القيمى الفردى .

الاستراتيجيات الكلية

بما أن الخيارات السياسية عادة ما يغيم عليها عدم اليقين ، فإن بعض دارسى صنع القرار حاولوا تطوير استراتيجيات تتواءم بواقعية مع المواقف التى تكون المعرفة فيها محدودة . ونهجهم هذا يمكن فهمه على أنه استجابة لاستراتيجيات الرشد الكامل ، وهى أحيانا ما تسمى بالنهج الاجمالية أو **الكلية** ، والتى تؤكد أهمية إجراء بحث شامل عن إجابة عقلانية قبل القيام بأى خيار . وما يُعتقد أحياناً أنه يمثل الاستراتيجية الأمثل للرشد الكامل يشمل الآتى :

١ - فى مواجهة مشكلة ما ،
٢ - يقوم الشخص الرشيد أولاً بتوضيح أهدافه أو قيمه أو مراميه ثم يرتبها أو ينظمها فى ذهنه ،
٣ - ثم يضع قائمة بكل الطرق الهامة الممكنة - السياسات - لتحقيق أهدافه ،
٤ - ويبحث كل النتائج الهامة التى سوف تترتب على كل واحدة من السياسات البديلة ،
٥ - وفى هذه المرحلة سيكون فى وضع يسمح له بمقارنة النتائج المترتبة على كل سياسة بديلة مع الأهداف التى يبغيها ،
٦ - ومن ثم يختار السياسة ذات النتائج الأقرب إلى أهدافه(٣) .

مثل هذا النوع من الاستراتيجيات يبدو براقاً جداً طالما كان فى حيز التجريد . ولكن إذا ما انتقلنا إلى الواقع المعاش نجد أنه لايقدم أكثر من تعريف لماهية الرشد الكامل . والرشد الكامل لم يتحقق لا فى السياسة ولا فى غيرها من الميادين . ففى الواقع ، قد لايكون المرء مطلقاً فى موقف يمكنه من اكتساب كل المعرفة التى يحتاجها للقيام بقرار عقلانى رشيد على نحو تام فيما يتعلق بالمسائل السياسية الهامة .

ولكن حتى إذا كان من المستحيل أن تتحقق الاستراتيجية الكلية بصورة تامة فى الواقع ، أفلا تكون هى ، بالرغم من ذلك ، الاستراتيجية المثالية ؟ وحتى إذا ماكنا نعلم أننا حتماً قاصرون عن الوصول إلى الرشد الكامل ، ألا تمدنا الاستراتيجية الكلية بالنموذج الذى يجب أن نصبو اليه ؟ بالرغم من أن الرد بالايجاب مغر ومعقول ، فإن النقاد أوضحوا فى السنوات القليلة الماضية أن النموذج الكلى مضلل إلى حد كبير . ففى حين أنه قد يقدم تعريفاً للرشد الكامل ، إلا أنه كنموذج لصنع القرار عادة مايكون غير مفيد ، بل وأحياناً مايكون ضاراً تماماً .

---

(٣) **Charles E. Lindblom, *The Policy-Making Process,* 2nd ed. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1980).**

ومنتقدو النموذج الكلى[٤] يؤكدون أن صنع القرار فى الواقع المعاش نادراً مايمر بالخطوات المحددة عالياً ، بل وأحيانا ما لا يمر بها على الاطلاق . وبسبب محدودية المعرفة التى نملكها ، فإن القرارات تصنع - بل ويجب أن تصنع - فى خضم من عدم اليقين . فإذا ما أجلنا القرارات حتى نقترب من الرشد الكامل ، فسوف لانقوم باتخاذ أى قرار .

استراتيجيات الرشد المحدود

تستطيع أن تجابه عدم اليقين فى الواقع المعاش بأكثر من طريقة مفيدة . فأنت تستطيع أن تبحث عن حلول مرضية للمشاكل بدلاً من بحثك عن حلول كاملة أو مثالية . كما يمكنك أن تتخذ قرارات أولية وترى ما الذى سيترتب عليها . ويمكنك أيضاً أن تستفيد من التغذية الاسترجاعية ومن المعلومات التى ولدها القرار الأولى ذاته[٥] . وكنتيجة للتغذية الاسترجاعية يمكن أن تغير أهدافك ، بما فى ذلك أهدافك التى هى على درجة عالية جداً من الأهمية . كما يمكنك أيضاً افتراض أن القرارات التى سوف تتخذها ماهى إلا سلسلة لانهائية من الخطوات ، بحيث أنه يمكنك تصحيح أخطائك وأنت تتقدم فى هذه السلسلة . ومن ثم يمكنك أن تتبنى مراراً وتكراراً استراتيجية « تزايدية » : مبتدئاً من وضع قائم تعرف عنه القدر الكثير ، يمكنك أن تقوم بعمل تغييرات صغيرة أو متزايدة فى الاتجاه المرغوب فيه ، ثم ترى بعد ذلك

---

(٤) ويعتبر ليندبلوم Lindblom أحد المنتقدين البارزين لنهج الإحاطة فى صنع القرار ، وأحد دعاة الاستراتيجيات المحدودة . وستجد آراءه هذه فى المرجع السابق ، خاصة الصفحات ١٤ - ٢٧ . وأيضاً فى : D. Braybrooke and C.E. Lindblom, *A Strategy of Decision* (New York: Free Press, 1963).

وأنظر كذلك : *The Intelligence of Democracy* (New York: The Free Press, 1965). وبالرغم من أنه فى كتابه *Politics and Markets* (New York: Basic Books, Inc., Publishers, 1977), بدا أقل حماساً للاستراتيجيات المحدودة ، فإنه وجه انتقاداً حاداً لإدعاءات العقلانية فى الخطط الشاملة فى التخطيط المركزى . أنظر تحديداً الصفحات ٣٢٢ - ٣٢٤ . ومنتقد بارز آخر لاستراتيجيات الإحاطة هو هربرت أ. سيمون Herbert A. Simon الذى طرح مقولة إن السلوك الفعلى لايفى بالمرة بمتطلبات نماذج السلوك العقلانى . ولقد اقترح بديلاً لذلك أسماه « مبدأ العقلانية المقيدة » . أنظر فى ذلك *Models of Man* (New York: John Wiley and Sons, 1957) pp. 196 ff. and *Administrative Behavior*, 2nd ed. (New York: Macmillan, 1957) pp. 80ff.

وهناك صياغة مختصرة ومقروءة تجدها فى كتابه :

Reason in Human Affairs (Stanford, Calif. Stanford University Press, 1983) especially pp. 12-35 and 75-107.

(٥) أنظر : Karl W. Deutsch, *The Nerves of Government* (NewYork: The Free Press, 1963). الفصل الحادى عشر ، «Government as a Process of Steering: The Concepts of Feedback, Goal, and Purpose,» pp. 182-199.

مايجب أن تكون عليه الخطوات التالية . ويمكنك أن تستمر فى القيام بعمل تغييرات تزايدية إلى ما لا نهاية . وسلسلة التغيرات التزايدية يمكن أن تتراكم فتضحى مع الوقت تحولاً عميقاً . فإذا ما زدت شيئاً ما بمعدل ٥٪ فى العام فإنك سوف تضاعفه فى أربعة عشر عاما .

فالاستراتيجيات التى تستهدف الرشد الكامل مقبولة ومغرية ، ولكنها تبدو مستحيلة التنفيذ . أما الاستراتيجيات التى تهدف إلى رشد محدود فقد تبدو أقل عقلانية بصورة ما . ولكن فى معظم المواقف فإن الاستراتيجيات المحدودة تكون هى كل ماتملكه أنت أو أى شخص آخر لاتخاذ أو صنع القرارات .

الاستراتيجيات التجريبية

بعض المحللين السياسيين الذين ينتابهم القلق بسبب الدرجة العالية من عدم اليقين المحيطة بصنع الحكومات للسياسة ، وأيضا بسبب المستوى المنخفض للمعرفة التى يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات ، وكذا بسبب الفشل الواضح للسياسات التى تشكلت عن طريق الاستراتيجيات الكلية والتزايدية ، بدأوا فى التركيز على إمكانية تقليص قدر الجهل وعدم اليقين فى صنع السياسة عن طريق التجريب المقصود أو من خلال الاختبارات المحدودة التى تسبق تبنى السياسات .

من الواضح أنه لايمكن أن نسبق كل القرارات المحورية باختبار ضيق النطاق . فالسياسات الخارجية على سبيل المثال من الصعب جداً أن تخضع لتجربة مسبقة . ثم إن الفكرة تخلق أيضاً صوراً من تجارب لاإنسانية باعتبار أنها قد تجرى على ضحايا يعدمون القوة ، مثل المسجونين الذين قد يجبروا على الاشتراك فى هذه التجارب ، أو الرعايا الذين يزودون بمعلومات مضللة فيتم الحصول على « رضاهم » عن طريق الإقناع الخداعى .

والمعارضون للتجريب فى صنع السياسات يشيرون بالرغم من ذلك إلى أنه فى الواقع المعاش تصنع الحكومات القرارات الخاصة بمجموعة منوعة من المسائل دون الاعتماد على قدر كاف من المعرفة المتعلقة بالنتائج التى يجب توقعها . ولا يتوقف الخطر عند حد تبنى سياسات كانت سترفض لو كانت النتائج المترتبة عليها تم توقعها بصورة صحيحة ، ولكن يصل الأمر إلى حد رفض سياسات كان سيتم تبنيها إذا كانت نتائجها قد تم ادراكها بطريقة أفضل . فتبنى أو رفض أحد البدائل السياسية يرتب نتائج نافعة ونتائج ضارة تمس ملايين الناس وتكلف بلايين الدولارات فى كلا المجالين الخاص والعام . ومن ثم ، فإن قرارات السياسة تجرى بالفعل « تجارب »

تتعلق بسعادة الناس ورفاهيتهم . ولكن هذا النوع من التجريب واسع النطاق ومكلف ، كما أنه يفتقد معيار التجربة العلمية المصمم للوصول إلى نوع المعرفة التى يمكن الاعتماد عليها . وبالتالى ، فإنه عادة مايقال إن إجراء اختبارات مسبقة ضيقة النطاق مسيطر عليها ومدروسة جيداً هو أمر يمكن تحققه ، كما أنه أمر أكثر حكمة(٦) .

البحث عن بدائل

لايضمن لنا أى من هذه الاستراتيجيات أنه سوف يقودنا إلى اكتشاف أفضل البدائل المتاحة . فكما هو الحال فى الفنون وفى العلوم وفى الرياضيات وفى استكشاف الفضاء ، فإن الاكتشاف يتطلب خيالاً بحثياً .

ففى التحليل السياسى إذن توجد حاجة لاغنى عنها إلى الخيال الذى يستند إلى المعرفة ، وإلى التنبؤ الذى تقوده المعرفة والذى يتخطى الحقائق المتلقاة ، وإلى بناء المدن الفاضلة والتأمل فيها ، وإلى الاستعداد والرغبة فى التفكير بجدية فى البدائل التى لاتخطر ببال ، والتى يمكن أن تحل محل كل الحلول السهلة جداً التى عادة ما يدور التفكير حولها . باختصار ، هناك حاجة إلى بحث خلاق يلهمه الإحساس بأنه يوجد هناك فى موقع ما بين الوضع الأفضل الذى لايمكن الوصول إليه من جانب ، وهذا الوضع التوسطى الذى عادة مايتم التوصل إليه فى المسائل السياسية ، عالم من البدائل الأفضل والبدائل الأسوأ أيضاً ـ كلها فى انتظار أن تكتشف .

---

(٦) قام معهد بروكينجز بتأسيس هيئة متخصصين تختص بموضوع التجريب الاجتماعى ، مهمتها ، تقييم أهمية التجارب كوسيلة لزيادة المعرفة الخاصة بالآثار المترتبة على السياسات الاجتماعية المحلية وعلى برامج الحكومة الفيدرالية ، . والدراسات التى قدمت تتضمن :

Edward M. Gramlich and Patricia P. Koshel, *Educational Performance Contracting: An Evaluation of an Experiment* (1975); Joseph A. Pechman and P. Michael Timpane, eds., *Work Incentives and Income Guarantees: The New Jersey Negative Income Tax Experiment* (1975); and Alice M.Rivlin and P. Michael Timpane, eds., *Planned Variation: Should We Give Up or Try Harder?* (1975)

الفهــرس (*)

(*) حرف « ح » الموضح بجوار الرقم يرمز إلى « حاشية » .

(ث)

(ز)

(س)

(ك)

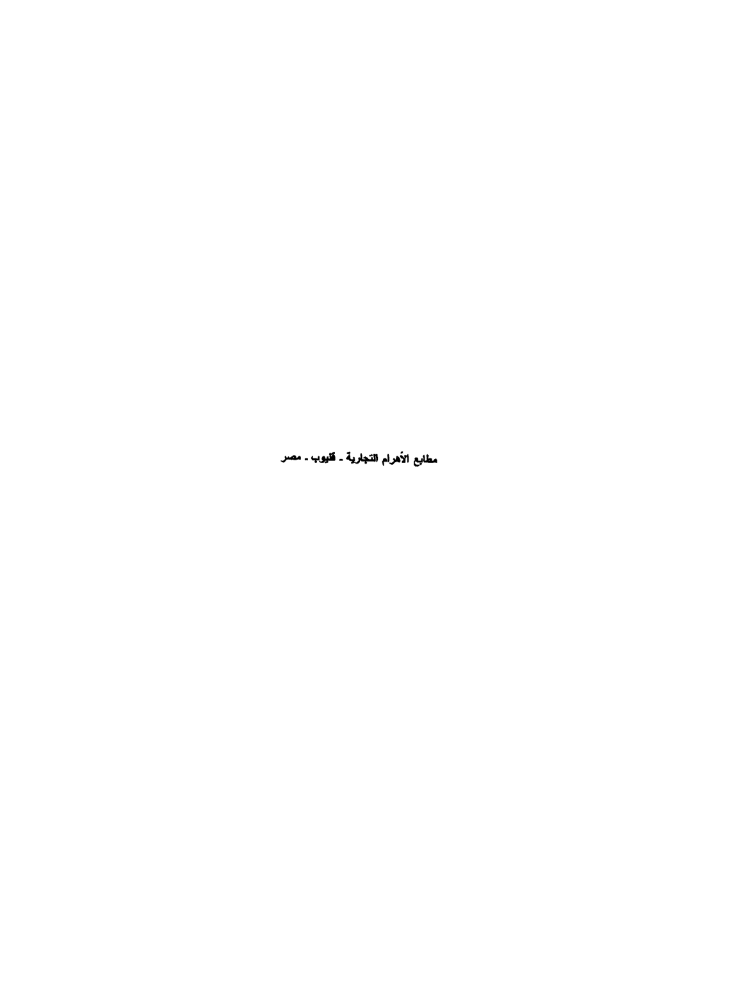
(ل)

(م)

(ن)

رقم الإيداع

٨٦٢٥ / ١٩٩٣



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

يعرض هذا الكتاب ، بطريقة سلسة وسهلة ، وعلمية ودقيقة فى نفس الوقت ، ومن خلال الأمثلة والنماذج التطبيقية ، المفاهيم والأفكار والأدوات الضرورية لتحليل السياسة واستيعاب حقائقها . وفى هذا يعرض عشرة أنماط من النظم السياسية المختلفة وعددا من الأشكال البيانية والجداول تعكس الأوضاع فى ١٧٠ بلدا بما يساعد على توضيح فكرته .

ويقدم المؤلف روبرت دال ، من جامعة ييل الأمريكية فى هذه الطبعة الخامسة من الكتاب وصفا وتحليلا للقضايا التى تشغل ذهن الإنسان المعاصر : الديمقراطية ، السلوك السياسى ، التقييم السياسى ، صنع السياسة . ويتناول قضية القوة والنفوذ من خلال أمثلة محددة لمن يحوزون درجات مختلفة منهما ، بما يساعد القارىء على الإدراك الخلاق لحقائق عالم السياسة وصناعها .

الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر